إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 538 - أيلول/ سبتمبر 2025
www.uabonline.org

ثمانية مصارف قطرية ضمن قائمة أقوى 100 مصرف عربي لناحية الموجودات

منتدى عمّان: «نحو إستخدام فعال للذكاء الإصطناعي في تقويض شبكات غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

المصارف التونسية نحو الإندماج في النظام المالي الإقليمي والدولي

إتجاهات الإقتصاد العالمي في العام 2025 نحو آفاق جديدة

تحديات متزايدة تواجه الأمن الغذائي العربي

QNB

الخدمات المصرفية أصبحت أكثر بساطة الآن.

حمّل تطبيق QNB واستمتع بخدماتنا وقتما تشاء.

MOBILE

Call 4440 7777 or visit qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة
إتحاد المصارف العربية والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

زياد خلف عبد
نائب رئيس مجلس الإدارة
(العراق)

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

د. ياسر الشريفي
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبد الله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

وليد بن خميس الحشار
(سلطنة عمان)

سليمان عيسى العزابي
(ليبيا)

مصطفى الخلقاوي
(الإمارات العربية المتحدة)

ناجي غندري
(تونس)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

أحمد حميد الديب
(جيبوتي)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

فادي جليلاتي
(سوريا)

يوسف بن هندة
(المصارف المشتركة)

الجزائر

صندوق النقد العربي
(بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

إجتماعات الخريف في واشنطن تركّز على تعزيز الإستقرار المالي العالمي 7

موضوع الغلاف

القطاع المصرفي القطري يشهد نمواً متسارعاً في حجم الموجودات 8
إتجاهات الإقتصاد العالمي في العام 2025 وما بعده نحو آفاق جديدة للنمو 12
الأمن الغذائي العربي يُواجه تحدّيات متزايدة نتيجة تقلُّص المساحات الصالحة للزراعة 18
المصارف التونسية نحو الإندماج في النظام المالي الإقليمي والدولي 24
افتتاح منتدى «نحو إستخدام فعال للذكاء الإصطناعي في تقويض شبكات غسل الأموال وتمويل الإرهاب» في عمان 28
حفل إستقبال المشاركين الرسميين في منتدى «نحو الإستخدام الفعّال للذكاء الإصطناعي 32
جلسات منتدى «نحو إستخدام فعّال للذكاء الإصطناعي» ناقشت الذكاء الإصطناعي ومستقبل مكافحة الجرائم المالية 35
ندوة «تمكين المرأة من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة» برعاية البنك الأردني الكويتي 47

الأبحاث والدراسات

آفاق تطوُّر دور صندوق النقد الدولي والإصلاحات المطلوبة لمواجهة التحدّيات الراهنة 69
الفقر المائي يهدّد العرب.. خطة إنقاذ من العطش 75

تقارير

خطوة حاسمة في تحوّل النظام المالي الأوروبي: اليورو الرقمي بات على الأبواب 61
البروفسور بيار الخوري: برامج الصندوق تمزج بين الإسعاف المالي الآني والإصلاح الإقتصادي الطويل الأمد 65
البروفيسور فؤاد زمكحل: على الدولة اللبنانية العمل جدّياً لخروج لبنان من القائمة الرمادية 86
الخليج يتصدّر المشهد العالمي للعملات المشفّرة 87

مقالات

«حتى لا تقع البلدان النامية في فخاخ الديون» – د. محمود محيي الدين 72

نشاط الاتحاد

الدكتور وسام فتوح يدشّن من نيقوسيا مرحلة جديدة من التعاون المصرفي العربي – القبرصي 77
الدكتور وسام فتوح يؤكد دعم الإتحاد لتمكين المرأة خلال لقائه مديحة رسلان 77
«أرض المبدعين» تكرّم الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية 78
في فعّاليات المنتدى العربي الأول – للذكاء الإصطناعي في مدينة العلمين الجديدة 81
ورشة عمل المعيار الدولي AAOIFI 30 – IFRS 9 في ليبيا 83
دورة تدريبية مصرفية عبر التواصل المرئي COBIT 2019 FOUNDATION 83
ورشة عمل مصرفية «التكنولوجيا المالية والبلوكشين: دليل عملي حول العملات المشفرة والأسواق العالمية» 84

رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 2416-11 / بيروت – لبنان / هاتف: 377800 1 961+

فاكس: 961-1-364955 / 961-1-364952 / **بريد إلكتروني:** magazine@uabonline.org

موضوع الغلاف

الأبحاث والدراسات

أخبار اقتصادية

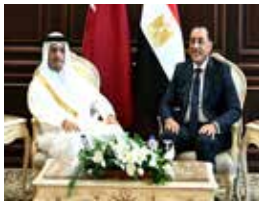

أخبار اقتصادية

ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان: الدولة تحولت إلى وجهة للاستثمارات العالمية 54
منتدى التمويل الأخضر والمستدام 2025، في نسخته الثالثة 89
مجلس الوزراء المصري يعلن بدء حزمة الإستثمارات القطرية بقيمة 7.5 مليارات دولار 90
توقيع صفقة إستثمارية ضخمة بين مصر والسعودية والإمارات بـ 18.5 مليار دولار 91
السعودية تطلق مبادرة إسترداد إعادة 400 مليون دولار 92
البحرين الأولى عربياً في مؤشر الشمول المالي 2025 92
طارق فايد: يُحدّد 4 محاور رئيسية لإستراتيجية الإقلاع الجديد للمصرف المتحد 94
«المركزي السوري» يعلن تأسيس «هيئة ضمان الودائع» 95
غرف دبي تطلق «أداة المقارنة المعيارية لغرف التجارة» بالشراكة مع غرفة التجارة الدولية 96
حيازات البنوك المركزية من الذهب تتجاوز سندات الخزانة الأميركية للمرة الأولى منذ 29 عاماً 96
«المركزي المصري» يستضيف الإجتماع الأول لمجموعة عمل «تقرير الإستقرار المالي الأفريقي» 55
100 مليار دولار حجم الاستثمارات الأجنبية في العراق خلال عامين 97

أخبار مصرفية

إتحاد المصارف العربية ينعى المصرفي القدير "عبدالله السعودي" 98
فرع جديد للبنك الإسلامي الأردني في مكّة مول 100
الاعتماد اللبناني نال جائزة أفضل بنك رقمي في لبنان لعام 2025 101
«المركزي العراقي»: إلزام كافة مؤسسات الدولة بالدفع الإلكتروني 102
الإمارات الثانية خليجياً في حجم أصول المصارف الإسلامية 102
أرباح البنوك الخليجية ترتفع إلى مستوى قياسي 103
بنك مصر يُحقّق طفرة هائلة في معدّلات نمو جميع قطاعات الأعمال 56
بنك القاهرة يعلن عن 6 هدايا مجانية حصرية للعملاء 58
الأرباح السنوية للبنك الأهلي المصري تقفز 89 % إلى 133 مليار جنيه 59
QNB: سنغافورة راعياً ذهبياً لمؤتمر GTR آسيا 2025 105
البنك العربي يدعم حملة «العودة إلى المدارس 2025» في الأردن 106
المركزي المصري يعلن إرتفاع معدّلات الشمول المالي في مصر 108
بنك الكويت الدولي يُعيّن مصعب الشعلان مديراً عاماً لإدارة الخدمات المصرفية الخاصة 109
لصكوك بالدولار... إستراتيجية البنوك السعودية لجذب المستثمرين الأجانب 110
أخبار مصرفية وإقتصادية عربية ودولية 112

أخبار مصرفية

نشاط الإتحاد

مقالات

بنك الإسكان
Housing Bank

you're in
بالبرنامج الجديد
youth
إسكان Iskan

للمزيد، امسح الرمز

على إسكان موبايل

-خاضع لشروط وأحكام البنك.

إجتماعات الخريف في واشنطن
تركّز على تعزيز الإستقرار المالي العالمي

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

لا يزال الإستقرار المالي والمصرفي العالمي الهاجس الأبرز والذي يشغل بال الدول وموازناتها المحلية والتي يخرقها التضخُّم الجامح في بعض الدول، فيما ينخفض في دول أخرى، في ظل التحدّيات الإقتصادية العالمية الرئيسية مثل الرسوم الجمركية، ورفع كفاءة التمويل المحلي وتعبئة الموارد لدعم التنمية المستدامة.

في هذا السياق تُركّز إجتماعات صندوق النقد الدولي في خريف العام 2025 في العاصمة الأميركية واشنطن، على التوقُّعات الإقتصادية العالمية، حيث يُقدّر الصندوق نمواً عالمياً بنسبة 3.0 % لعام 2025 وتصحيحاً في التوقعات لعام 2026، فيما يُتوقع أن ينخفض التضخُّم العالمي، لكن مع الترجيح أن يظل التضخُّم في الولايات المتحدة أعلى من المعدّلات المستهدفة.

وستناقش إجتماعات الخريف تأثير الرسوم الجمركية المتزايدة على الإقتصاد العالمي، وستُقيّم تأثيراتها على التوقعات الإقتصادية، كما سيُركّز الصندوق على تعبئة الموارد المحلية وتعزيز الإصلاحات الهيكلية لتنمية القطاعات الرئيسية، مع التأكيد على التعاون المتعدّد الأطراف لدعم النمو الشامل، متناولاً التحدّيات الخاصة بالمناطق، مثل عدم اليقين في الشرق الأوسط، وتقلُّبات أسعار النفط، والضغوط التي تُواجهها إقتصادات الدول النامية، فضلاً عن البحث في ضرورة تعبئة الإيرادات المحلية وتقوية السياسات الضريبية لتحقيق الإستقرار المالي ودعم النمو.

وفي ظل ما يشهده الإقتصاد العالمي من متغيّرات جذرية، وتنامي التحدّيات الجيوسياسية والضغوط الإقتصادية في مختلف أنحاء العالم، تبرز أهمية الدور الذي تؤديه المصارف العربية في دعم الإستقرار المالي وتمويل التنمية الإقتصادية.
ويكتسب هذا الدور بُعداً إستراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تتفاوت الأوضاع بين دول تشهد إستقراراً وتحقق مؤشرات نمو واعدة، وأخرى تعاني إضطرابات سياسية وأزمات متفاقمة.

وفي السياق عينه، لا شك في أن المصارف العربية تشكل ركيزة أساسية في تنمية الإقتصاد، إذ لا تعمل بمعزل عن التحوُّلات العالمية، بل تتفاعل بشكل مباشر مع الأوضاع الإقتصادية والسياسية السائدة في محيطها. علماً أن الإستقرار السياسي والإقتصادي يمثل الحجر الأساس لنمو هذا القطاع الحيوي وإزدهاره، إذ ينعكس إستقرار البيئة التشغيلية بشكل إيجابي على أداء المصارف، ويمنحها القدرة على تعزيز عملياتها وتحقيق نتائج مستدامة.

ولأن التوقعات الإقتصادية العالمية لا تحمل تفاؤلاً كبيراً، ليس على مستوى المصارف فحسب، بل على مستوى الإقتصاد العالمي ككل، نلاحظ أن الحروب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والرسوم الجمركية المتبادلة، تزيد من حالة الضبابية، ما قد يقود إلى حالة من الركود إذا إستمر الوضع على ما هو عليه، أما إذا توصّلت القوى الإقتصادية الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة وأوروبا إلى حلول، فقد يشهد القطاع المصرفي نمواً جيداً.

في المحصّلة، لا تزال الصورة غير واضحة في ظل إستمرار التوترات التجارية العالمية، خصوصاً أن إستمرار هذه السياسات قد يؤدي إلى ركود إقتصادي عالمي، وهو ما سينعكس سلباً على أداء المصارف وربحيتها. في هذا الوقت رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي، لكن الصندوق لا يزال يتوقع تباطؤ النمو في العام 2025، وإن كان قد رفعها للعام الحالي إلى 3 % مقارنة مع 2.8 % في أبريل/ نيسان من العام نفسه، وذلك في آخر تقرير عن «آفاق الإقتصاد العالمي».

القطاع المصرفي القطري يشهد نمواً متسارعاً في حجم الموجودات
إرتفاع موجودات أكبر عشرة مصارف من 604.4 مليار دولار في العام 2024 إلى 633.2 ملياراً في النصف الأول من العام 2025

إتحاد المصارف العربية: ثمانية مصارف قطرية تم إدراجها ضمن قائمة أقوى 100 مصرف عربي لعام 2024 لناحية الموجودات

بنك قطر الوطني يحتل المرتبة الأولى عربياً

يبلغ عدد المصارف العاملة في قطر 17 مصرفاً، تشمل عشرة مصارف محلية، تنقسم بدورها إلى ستة مصارف تقليدية وأربعة مصارف إسلامية، بالإضافة إلى خمسة مصارف أجنبية ومصرفين عربيين. يضم الجدول رقم 1 لائحة بالمصارف العاملة في قطر ونوعها.

جدول 1: لائحة بالمصارف العاملة في قطر

مصارف محلية		مصارف عربية	مصارف أجنبية
تقليدية	إسلامية		
بنك قطر الوطني	مصرف الريان	البنك العربي	بنك صادرات ايران
البنك التجاري	بنك قطر الدولي الإسلامي	بنك المشرق	بي ان بي باريبيا
بنك الدوحة	مصرف قطر الإسلامي		بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدود
بنك قطر للتنمية	بنك دخان		ستاندرد تشارترد بنك
البنك الأهلي			يونايتد بنك المحدود
لشا بنك			

المصدر: مصرف قطر المركزي.

البيانات المجمّعة للقطاع المصرفي القطري

بلغت الموجودات المجمّعة للقطاع المصرفي القطري في نهاية النصف الأول من العام 2025 قرابة 584 مليار دولار، بزيادة 3.8 % عن نهاية العام 2024. وبلغ مجموع ودائع القطاع المصرفي القطري نحو 289 مليار دولار في نهاية النصف الأول من العام 2025. أما مجموع الإئتمان المحلي فبلغ نحو 382 مليار دولار، فيما بلغت حسابات رأسمال المصارف نحو 58 مليار دولار.

جدول 2: تطور الميزانية المجمّعة للقطاع المصرفي القطري (مليون دولار)

	2023	2024	النصف الأول 2025
الموجودات	**541,029.7**	**562,286.9**	**583,798.1**
الودائع	**270,874.6**	**282,071.4**	**289,155.3**
ودائع القطاع العام	*94,130.1*	*98,077.3*	*100,791.8*
ودائع القطاع الخاص (المقيم)	*127,554.4*	*125,881.6*	*132,868.3*
ودائع غير المقيمين	*49,190.1*	*54,955.9*	*55,495.1*
الإئتمان المحلي	**353,828.2**	**369,986.8**	**382,152.5**
التسهيلات الإئتمانية للقطاع الخاص	*237,307.1*	*246,363.4*	*253,464.7*
التسهيلات الإئتمانية للقطاع العام	*101,140.6*	*106,163.4*	*111,265.2*
حسابات رأس المال	**52,382.9**	**54,012.0**	**58,466.9**

المصدر: مصرف قطر المركزي.

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي القطري (مليار دولار)

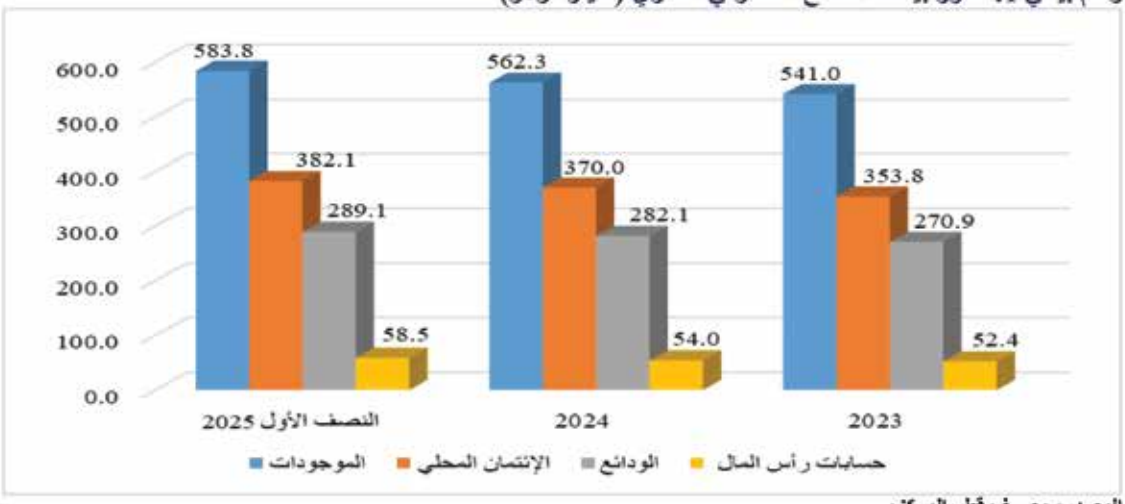

المصدر: مصرف قطر المركزي.

وبالنسبة إلى التوزع القطاعي للتسهيلات الإئتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية في قطر، نشير إلى أن القطاع العام حصل على النسبة الأكبر من القروض في نهاية النصف الأول من العام 2025 (29.1 %)، يليه قطاع الخدمات (21.3 %)، فالتجارة العامة (14.5 %)، فالعقارات (13.7 %)، فالإستهلاك (13.7 %)، فالمقاولون (2.6 %)، فالصناعة (1.0 %). أما التسهيلات الإئتمانية الى الخارج فقد بلغت نسبة (4.6 %).

رسم بياني 2: توزع التسهيلات الإئتمانية على القطاعات الإقتصادية في قطر – النصف الأول 2025 (%)

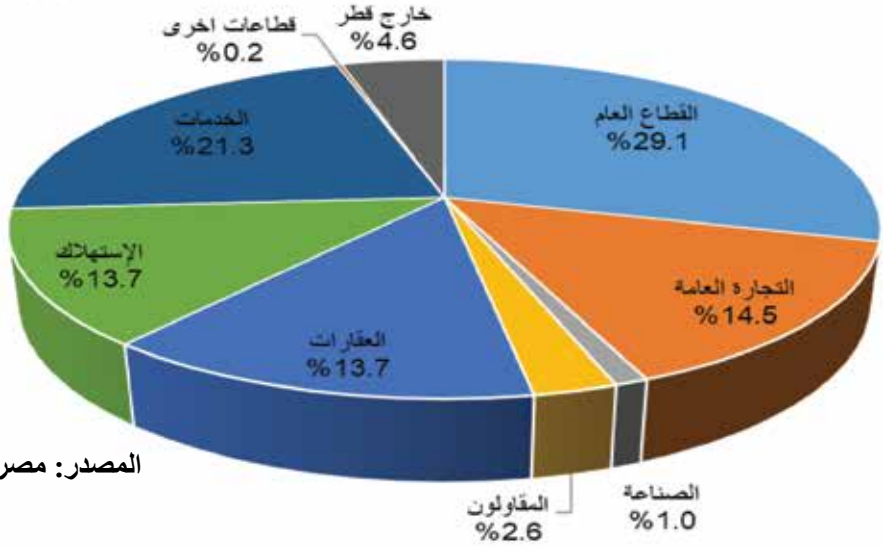

المصدر: مصرف قطر المركزي.

بيانات أكبر عشرة مصارف قطرية

شهد القطاع المصرفي في دولة قطر نمواً متسارعاً في حجم الموجودات، حيث إرتفعت موجودات أكبر عشرة مصارف من 604.4 مليار دولار في العام 2024 إلى 633.2 ملياراً في النصف الأول من العام 2025، مسجلة زيادة نسبتها 4.8 %. ويحتل بنك قطر الوطني المرتبة الأولى بموجودات بلغت 371.9 مليار دولار أي ما يعادل 58 % من إجمالي موجودات القطاع، تلاه مصرف قطر الإسلامي بحجم موجودات 58.3 مليار دولار، ثم البنك التجاري الذي بلغ إجمالي موجوداته 50 مليار دولار، فمصرف الريان في المرتبة الرابعة بموجودات قدرها 48.3 مليار دولار، فبنك الدوحة (39.8 مليار دولار)، ثم بنك دخان (32.5 مليار دولار)، والبنك الأهلي (17 مليار دولار)، وبنك قطر الدولي الإسلامي (16.6 مليار دولار)، في حين بلغت أصول بنك قطر للتنمية 2.7 مليار دولار إستناداً إلى البيانات المتاحة حتى نهاية العام 2018، وأخيراً بنك قطر بحجم موجودات 1.9 مليار دولار.

وعلى صعيد الودائع، إرتفع إجمالي الودائع إلى 403.1 مليار دولار في النصف الاول من العام 2025، وهو ما يعكس نمواً نسبته 4.8 % عن نهاية العام 2024. وإستحوذ بنك قطر الوطني منها على ما يقرب من 243.7 مليار دولار (أي ما يمثل 60 % من الإجمالي)، تلاه مصرف قطر الإسلامي بحجم ودائع 37.1 مليار دولار، ثم البنك التجاري (22.9 مليار دولار). أما القروض فقد سجلت بدورها نمواً بنسبة 4.9 % خلال النصف الاول من العام 2025، لتبلغ 422.2 مليار دولار. وإستحوذ بنك قطر الوطني على الحصة الأكبر منها (بما يعادل 62 %)، تلاه مصرف قطر الإسلامي (35.9 مليار دولار)، ثم البنك التجاري (28.5 مليار دولار).

أما قاعدة رأسمال القطاع المصرفي القطري فقد إرتفعت إلى 72 مليار دولار محققة زيادة نسبتها 3 % خلال النصف الاول من العام الحالي، تركز الجزء الأكبر منها لدى بنك قطر الوطني (بقيمة 32.6 مليار دولار)، فمصرف قطر الإسلامي (نحو 9 مليارات دولار)، ثم البنك التجاري (7.2 مليار دولار).

وعلى مستوى الربحية، فقد بلغ صافي أرباح القطاع المصرفي نحو 4.2 مليار دولار خلال النصف الأول من العام 2025 مقارنة بـ 8.4 مليار دولار خلال العام 2024 بأكمله. وقد إستحوذ بنك قطر الوطني على الجزء الأكبر من هذه الأرباح بقيمة 2.35 مليار دولار مثّلت 56 % من الإجمالي، تلاه مصرف قطر الإسلامي بصافي أرباح قدرها 594 مليون دولار، ثم البنك التجاري (346 مليون دولار).

تُظهر هذه النتائج أن القطاع يتمتع بقاعدة مالية قوية بقيادة بنك قطر الوطني، مع صعود تدريجي للبنوك الإسلامية وعلى رأسها مصرف قطر الإسلامي ومصرف الريان، فيما تكشف نسبة القروض إلى الودائع قرابة 105 % عن مستوى توظيف مرتفع

للودائع، وهو ما يُعزّز الربحية لكنه يستدعي إدارة دقيقة لمصادر التمويل لضمان الإستدامة.

من جهة أخرى، أظهرت دراسة صادرة عن إتحاد المصارف العربية أن ثمانية مصارف قطرية تم إدراجها ضمن قائمة أقوى 100 مصرف عربي لعام 2024، لناحية الموجودات، وهي التالية بحسب موجوداتها: بنك قطر الوطني، مصرف قطر الإسلامي، البنك التجاري، مصرف الريان، بنك دخان، بنك الدوحة، البنك الأهلي قطر، بنك قطر الدولي الإسلامي. وبلغ مجموع موجودات هذه المصارف الثمانية قرابة 600 مليار دولار. وقد إحتل بنك قطر الوطني المرتبة الأولى عربياً ضمن اللائحة، ومصرف قطر الإسلامي المرتبة 22 عربياً، والبنك التجاري المرتبة 24 عربياً، ومصرف الريان المرتبة 25 عربياً، وبنك دخان المرتبة 36 عربياً، وبنك الدوحة المرتبة 37 عربياً، وبنك الأهلي قطر المرتبة 51 عربياً، وأخيراً بنك قطر الدولي الإسلامي في المرتبة 52 عربياً.

جدول 3: بيانات أكبر 10 مصارف قطرية (مليون دولار)

		الموجودات		الودائع		القروض		رأس المال		الأرباح	
		2024	النصف الأول 2025	2024	النصف الأول 2025	2024	النصف الأول 2025	2024	النصف الأول 2025	2024	النصف الأول 2025
1	بنك قطر الوطني	356,570	371,881	243,684	256,829	250,208	264,231	31,260	32,652	4,654	2,353
2	مصرف قطر الإسلامي	55,159	58,261	34,339	37,094	34,416	35,926	8,728	8,977	1,264	594
3	البنك التجاري	45,553	50,018	21,208	22,950	25,132	28,513	7,277	7,230	833	346
4	مصرف الريان	46,978	48,352	27,632	28,004	30,231	30,796	6,621	6,967	414	226
5	بنك الدوحة*	30,288	33,804	13,970	13,993	16,754	16,477	4,071	4,088	234	128
6	بنك دخان	32,401	32,490	22,899	22,753	23,685	23,576	4,060	4,182	369	223
7	البنك الأهلي	16,371	17,061	8,833	9,050	9,798	10,492	2,322	2,253	245	110
8	بنك قطر الدولي الإسلامي	16,478	16,641	11,369	11,592	10,804	10,703	2,637	2,697	346	189
9	بنك قطر للتنمية*	2,747	2,747	16	16	1,460	1,460	2,633	2,633	9	9
10	بنك لشا	1,874	1,978	791	856	48	41	364	375	33	22
	المجموع	**604,419**	**633,233**	**384,741**	**403,137**	**402,536**	**422,215**	**69,973**	**72,054**	**8,401**	**4,200**

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف المذكورة. * نهاية العام 2018، ملاحظة: أرقام بنك قطر الوطني هي أرقام المجموعة.

وفي قطر تعمل أربعة مصارف إسلامية، وهي: بنك دُخان، ومصرف الريان، وبنك قطر الدولي الإسلامي، ومصرف قطر الإسلامي. وقد بلغ حجم أصول المصارف الإسلامية الأربعة العاملة في قطر في نهاية النصف الأول من العام 2025 نحو 156 مليار دولار، وحجم ودائعها نحو 99 مليار دولار. أما حجم القروض فبلغ قرابة 101 مليار دولار. كما بلغ رأسمال المصارف الإسلامية القطرية الأربعة نحو 23 مليار دولار، فيما بلغت الأرباح نحو 1.2 مليار دولار. وقد إستحوذت المصارف الإسلامية القطرية على قرابة 26.6 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي القطري، و34.4 % من الودائع، و26.4 % من القروض، و39.0 % من رأس المال في نهاية النصف الأول من العام 2025.

جدول 4: بيانات المصارف الإسلامية القطرية (مليون دولار)

	الموجودات		الودائع		القروض		حقوق الملكية		الأرباح	
	2024	النصف الأول 2025	2024	النصف الأول 2025	2024	النصف الأول 2025	2024	النصف الأول 2025	2024	النصف الأول 2025
مصرف قطر الإسلامي	55,159	58,261	34,339	37,094	34,416	35,926	8,728	8,977	1,264	594
مصرف الريان	46,978	48,352	27,632	28,004	30,231	30,796	6,621	6,967	414	226
بنك دخان	32,401	32,490	22,899	22,753	23,685	23,576	4,060	4,182	369	223
بنك قطر الدولي الإسلامي	16,478	16,641	11,369	11,592	10,804	10,703	2,637	2,697	346	189
المجموع	**151,016**	**155,744**	**96,239**	**99,443**	**99,136**	**101,001**	**22,046**	**22,823**	**2,393**	**1,232**

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف المذكورة.

إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

مرحلة جديدة من التحوُّلات البنيوية
تعكس تداخل العوامل الإقتصادية والمالية والجيوسياسية
إتجاهات الإقتصاد العالمي في العام 2025 وما بعده نحو آفاق جديدة للنمو

يدخل الإقتصاد العالمي مرحلة جديدة من التحوُّلات البنيوية التي تعكس تداخل العوامل الإقتصادية والمالية والجيوسياسية. فمن جهة، لا تزال الإقتصادات الكبرى تعاني إرث جائحة «كوفيد19-» وما خلّفته من تضخُّم مرتفع وإختلالات في سلاسل التوريد، وهو ما دفع البنوك المركزية إلى إنتهاج سياسات نقدية متشدّدة أثّرت سلباً في وتيرة النمو. من جهة أخرى، تفرض التوترات الجيوسياسية الممتدة، سواء في أوروبا أو آسيا أو الشرق الأوسط، ضغوطاً إضافية على حركة التجارة العالمية وأسواق الطاقة والغذاء. وفي الوقت نفسه، تتسارع وتيرة التحوُّل الرقمي والإنتقال نحو إقتصاد منخفض الكربون، مما يفتح آفاقاً جديدة للنمو، لكنه يفرض في الوقت ذاته أعباءً تمويلية ضخمة على الحكومات والشركات. ويُضاف إلى ذلك التحدّيات الديموغرافية، حيث تواجه الإقتصادات المتقدمة شيخوخة سكانية تضعف ديناميكية أسواق العمل، بينما تشهد الإقتصادات النامية نمواً سكانياً سريعاً يفرض ضغوطاً على الخدمات الأساسية لكنه يُتيح فرصاً لتعزيز الإستهلاك والإنتاج. أما النظام المالي العالمي، فيتسم بتزايد المخاطر المرتبطة بإرتفاع مستويات الدين العام والخاص، في ظل تباطؤ التدفقات الإستثمارية وتنامي النزعة إلى الإنغلاق التجاري وحماية الصناعات الوطنية. ورغم ذلك، يظل الإقتصاد العالمي مدفوعاً بعدّة محرّكات إيجابية، من بينها الإبتكار التكنولوجي، والتوسُّع في قطاعات الإقتصاد الأخضر، وظهور أسواق ناشئة قوية في آسيا وأفريقيا، إضافة إلى توقعات بإنخفاض تدريجي للتضخُّم، ما يمنح البنوك المركزية هامشاً أوسع لإعادة التوازن بين استقرار الأسعار وتحفيز النمو.

وعليه، فإن تحليل مسار الإقتصاد العالمي لا يقتصر على قراءة معدّلات النمو والتضخُّم، بل يتطلب التعمُّق في فهم التحدّيات البنيوية والفرص الكامنة، وإستشراف المسارات المستقبلية التي قد تحدّد ملامح العقد المقبل، من حيث توزيع القوة الإقتصادية بين الشمال والجنوب، ووتيرة التحوُّل التكنولوجي، ومدى نجاح العالم في تحقيق توازن بين النمو الإقتصادي والإستدامة البيئية.

التطورات والإتجاهات الاقتصادية الكلية

شهد الإقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تحوُّلات عميقة فرضتها التغيُّرات الجيوسياسية والتقلُّبات في أسواق الطاقة والسلع، إلى جانب السياسات النقدية والمالية التي تبنّتها الدول لمواجهة تداعيات جائحة «كوفيد19-» وإحتواء موجات التضخُّم المتصاعدة.

وسجّل الإقتصاد العالمي في العام 2024 معدّل نمو بلغ 3.3 %، متراجعاً عن مستوى 3.5 % في العام 2023. هذا التباطؤ يعكس آثار السياسة النقدية المتشدّدة التي لجأت إليها البنوك المركزية الكبرى، لا سيما في الإقتصادات المتقدمة، لكبح التضخم الذي بلغ ذروته في العام 2022. فقد سجّلت الإقتصادات المتقدمة نمواً متواضعاً عند 1.8 %، متأثرة بتباطؤ منطقة اليورو التي لم يتجاوز نموها 0.9 %، مقارنة بـ 0.4 % في العام السابق. وفي المقابل، أظهرت الولايات المتحدة مرونة نسبية بتحقيق نمو 2.8 % مستندة إلى قوة سوق العمل وزيادة الإستهلاك الخاص. أما الإقتصادات الصاعدة والنامية، فقد نمت بمعدل 4.3 %، وكانت آسيا الصاعدة والنامية المحرّك الرئيسي للنمو بمعدل 5.3 %، مقارنة بـ 6.1 % في العام 2023، في حين عانت أميركا اللاتينية من بطء ملحوظ إذ لم تحقق سوى 2.4 %.

وعلى صعيد الأسعار، إنخفض معدّل التضخم العالمي إلى 4.9 % بعدما كان 6.0 % في العام 2023. ورغم هذا التراجع، فإن الفجوة بين الإقتصادات المتقدمة والنامية بقيت واضحة، إذ بلغ التضخم 2.5 % فقط في الأولى، مقابل 6.6 % في الثانية. أما الدين العام، فقد واصل الضغوط على الإقتصادات النامية، حيث إرتفع في آسيا الصاعدة والنامية إلى نحو 81.4 % من الناتج المحلي الإجمالي، بينما إستقر في منطقة اليورو عند 87.7 %. وبذلك شكّل العام 2024 مرحلة انتقالية، عكست بداية إنحسار التضخُّم لكن مع إستمرار ضعف النمو في الدول المتقدّمة.

جدول 1: نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)

	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
العالم	(2.7)	6.6	3.6	3.5	3.3	2.8	3.0
الإقتصادات المتقدمة	(4.0)	6.0	2.9	1.7	1.8	1.4	1.5
منطقة اليورو	(6.0)	6.3	3.5	0.4	0.9	0.8	1.2
الولايات المتحدة	(2.2)	6.1	2.5	2.9	2.8	1.8	1.7
الإقتصادات الصاعدة النامية	(1.7)	7.0	4.1	4.7	4.3	3.7	3.9
آسيا الصاعدة والنامية	(0.5)	7.8	4.7	6.1	5.3	4.5	4.6
أوروبا الصاعدة والنامية	(1.8)	7.1	0.5	3.6	3.4	2.1	2.1
أميركا اللاتينية والكاريبي	(6.9)	7.4	4.2	2.4	2.4	2.0	2.4
الشرق الأوسط ووسط آسيا	(2.2)	4.4	5.5	2.2	2.4	3.0	3.5
أفريقيا جنوب الصحراء	(1.5)	4.7	4.1	3.6	4.0	3.8	4.2

المصدر: صندوق النقد الدولي – أبريل/ نيسان 2025.

ومع حلول العام 2025، دخل الإقتصاد العالمي مرحلة أعمق من التباطؤ، إذ إنخفض معدّل النمو إلى 2.8 %، وهو أدنى مستوى له منذ صدمة الجائحة. تركز هذا الضعف أساساً في الإقتصادات المتقدمة التي يُتوقع أن لا يتجاوز نموها 1.4 %، متأثرة بإستمرار تباطؤ منطقة اليورو عند 0.8 %. الولايات المتحدة بدورها سوف تتباطأ إلى 1.8 %، بعدما سجلت 2.8 % في العام السابق. في المقابل، أظهرت الإقتصادات الصاعدة والنامية قدراً أكبر من الصمود، إذ سوف تحقق 3.7 %، مدفوعة بآسيا الصاعدة والنامية (4.5 %)، وأفريقيا جنوب الصحراء (3.8 %)، في حين ظلت أميركا اللاتينية دون المتوسط العالمي عند 2.0 %.

ويُتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ليبلغ نحو 113.8 تريليون دولار في نهاية العام 2025 مقارنة بـ 110.5 تريليون دولار في العام 2024. وسوف تحافظ الإقتصادات المتقدمة على حصتها عند نحو 58.8 % من الناتج العالمي (66.8 تريليون دولار)، بينما سوف تبلغ حصة الإقتصادات الصاعدة والنامية 41.2 % (46.9 تريليون دولار). هذه الأرقام تعكس إستمرار التحوُّل التدريجي في موازين القوة الإقتصادية بإتجاه الدول النامية.

على صعيد الأسعار، يُواصل التضخم العالمي مساره النزولي ليبلغ 4.0 % في العام 2025، مع تباين بين الإقتصادات المتقدمة (2.4 %) والنامية (5.1 %). لكن ما يُثير القلق هو إتجاه الدين العام نحو الصعود مجدّداً؛ إذ سيرتفع في الإقتصادات المتقدمة إلى 110.1 % من الناتج، وفي الولايات المتحدة إلى 122.5 %. أما في الإقتصادات الصاعدة والنامية فمن المتوقع أن يصل إلى 73.6 %، مع تسجيل آسيا أعلى المستويات عند 86.8 %.

جدول 2: حجم الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (مليار دولار)

	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
العالم	85,764	97,844	101,948	106,432	110,549	113,796	119,095
الإقتصادات المتقدمة	51,533	57,558	58,857	62,180	64,715	66,868	69,595
نسبتها من الاقتصاد العالمي	*60.1*	*58.8*	*57.7*	*58.4*	*58.5*	*58.8*	*58.4*
الإقتصادات الصاعدة النامية	34,231	40,286	43,091	44,252	45,835	46,927	49,501
نسبتها من الاقتصاد العالمي	*39.9*	*41.2*	*42.3*	*41.6*	*41.5*	*41.2*	*41.6*

المصدر: صندوق النقد الدولي – أبريل/ نيسان 2025.

تبدو التوقعات لعام 2026 أكثر تفاؤلاً نسبياً، إذ يُنتظر أن يتحسن معدل النمو العالمي إلى 3.0 %، بدعم من تخفيف متوقع للسياسات النقدية بعد تراجع الضغوط التضخمية. إلاّ أن هذا التحسن لن يكون متوازناً بين مختلف المناطق. فالإقتصادات المتقدمة ستظل عند مستويات ضعيفة (1.5 %)، مع إستمرار منطقة اليورو عند حدود 1.2 %، بينما يُتوقع أن تحقق الولايات المتحدة 1.7 %. في المقابل، مرشحة الإقتصادات الصاعدة والنامية لتحقيق 3.9 %، بقيادة آسيا (4.6 %) وأفريقيا جنوب الصحراء (4.2 %)، ما يُعزز مكانتها كقوة صاعدة.

وعلى مستوى الأسعار، يُتوقع أن ينخفض التضخم العالمي إلى 3.4 %، ليقترب من المتوسطات التاريخية، وهو ما قد يمنح البنوك المركزية مساحة أكبر لخفض أسعار الفائدة وتحفيز النشاط الإقتصادي. ومع ذلك، يظل الدين العام هاجساً مقلقاً، إذ يرتفع في الإقتصادات النامية إلى 76.7 % من الناتج، وقد يتجاوز في آسيا الصاعدة والنامية 90.8 %، ما يُثير تساؤلات حول إستدامة المالية العامة وقدرة هذه الدول على مواجهة الصدمات.

جدول 3: نسبة التضخّم (%)

	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
العالم	2.9	6.3	8.8	6.0	4.9	4.0	3.4
الإقتصادات المتقدمة	0.5	5.3	7.3	3.1	2.5	2.4	2.1
الإقتصادات الصاعدة النامية	4.7	7.0	9.9	8.1	6.6	5.1	4.2

المصدر: صندوق النقد الدولي – أبريل/ نيسان 2025.

جدول 4: نسبة الدين العام الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)

	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
الإقتصادات المتقدمة	122.0	115.5	109.3	108.2	108.5	110.1	110.9
منطقة اليورو	96.5	93.9	89.5	87.4	87.7	88.7	89.7
الولايات المتحدة	132.0	124.7	118.8	119.0	120.8	122.5	123.7
الإقتصادات الصاعدة النامية	64.1	63.2	63.4	67.4	69.5	73.6	76.7
آسيا الصاعدة والنامية	68.1	68.9	72.3	76.9	81.4	86.8	90.8
أوروبا الصاعدة والنامية	37.6	34.9	32.5	34.4	35.6	38.8	40.9
أميركا اللاتينية والكاريبي	76.2	70.4	68.0	73.6	70.0	71.1	71.9
الشرق الاوسط ووسط آسيا	56.0	51.9	44.8	45.7	45.4	47.9	49.4
أفريقيا جنوب الصحراء	57.0	56.4	56.7	60.4	61.1	61.5	60.4

المصدر: صندوق النقد الدولي – أبريل/ نيسان 2025.

تكشف هذه التطوُّرات أن مركز الثقل الإقتصادي العالمي يتحوّل تدريجاً نحو الإقتصادات النامية، التي أصبحت تساهم بما يزيد عن 40 % من الناتج العالمي، مع توقع تزايد أهميتها في السنوات المقبلة. وفي الوقت الذي تتراجع فيه الضغوط التضخُّمية، فإن الفجوة بين الإقتصادات المتقدمة (2.1 % في العام 2026) والنامية (4.2 %) تظل قائمة، مما يؤدي إلى إختلاف مسارات السياسات النقدية. وفي المقابل، يشكّل الدين العام تهديداً عالمياً، إذ يقيّد الحيّز المالي المطلوب للإستثمار في البنية التحتية والتحوُّل الأخضر. كما أن أسعار الطاقة تظل عاملاً حاسماً، حيث إن أي إضطراب جديد في أسواق النفط والغاز قد يُعيد الضغوط التضخُّمية إلى الواجهة. يُضاف إلى ذلك المخاطر الجيوسياسية وتزايد نزعة تجزئة العولمة، مما يضع قيوداً على التجارة وسلاسل التوريد.

السياسات النقدية العالمية وتداعياتها على الإقتصادات الناشئة والعربية

شكّلت السياسات النقدية التي انتهجتها البنوك المركزية الكبرى، ولا سيما الإحتياطي الفدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي، أحد أبرز العوامل المؤثرة في المشهد الإقتصادي العالمي خلال الأعوام الأخيرة. فمع إرتفاع معدلات التضخُّم إلى مستويات غير مسبوقة منذ عقود، إتجهت هذه البنوك إلى رفع أسعار الفائدة بوتيرة سريعة ومكثّفة منذ العام 2022، مما أدّى إلى تباطؤ النمو في الإقتصادات المتقدّمة من جهة، وإلى ضغوط مالية وإقتصادية كبيرة على الإقتصادات الناشئة من جهة أخرى.

فإرتفاع أسعار الفائدة العالمية ساهم في زيادة كلفة خدمة الدين الخارجي للدول النامية والعربية، حيث تعاني العديد منها أصلاً مستويات دين مرتفعة وعجزاً مالياً مزمناً. كما دفع تشديد السياسة النقدية المستثمرين الدوليين إلى إعادة توجيه رؤوس الأموال نحو الأصول المقوّمة بالدولار، ما أدّى إلى تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي نحو الأسواق الناشئة، وإلى ضغوط على عملاتها المحلية. هذا الوضع إنعكس في إتساع فجوة التمويل الخارجي وإرتفاع كلفة الإستيراد، خصوصاً للسلع الأساسية مثل الغذاء والطاقة.

وبالنسبة إلى الدول العربية، تباينت التأثيرات بحسب طبيعة إقتصاداتها. فالدول المصدّرة للنفط إستفادت نسبياً من الإيرادات النفطية المرتفعة التي وفّرت لها هامشاً لمواجهة هذه الضغوط، بينما وجدت الدول المستوردة للطاقة نفسها أمام تحدّيات مزدوجة: إرتفاع كلفة التمويل الخارجي من جهة، وزيادة فاتورة الإستيراد من جهة أخرى. هذا الوضع فرض على العديد منها إتباع سياسات تقشفية وضبطاً مالياً للحد من مخاطر الإستدانة، مع ما يحمله ذلك من تداعيات إجتماعية واقتصادية. وعليه، فإن مستقبل الإقتصادات الناشئة والعربية سيظل مرتبطاً بتطوُّر مسارات السياسات النقدية العالمية، وبقدرتها على تعزيز مرونتها الداخلية من خلال تنويع مصادر التمويل، وتطوير أسواق الدين المحلية، ودعم الإستثمارات في القطاعات الإنتاجية التي تقلّل من الإعتماد على التمويل الخارجي.

تطورات أسعار الطاقة والنفط

تُعد أسعار الطاقة من أبرز العوامل المؤثرة في الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2024–2026، إذ تداخلت العوامل الجيوسياسية والهيكلية لتجعل من أسواق الطاقة أكثر تقلباً وصعوبة في التنبؤ. فبعد موجة الإرتفاع الكبيرة التي شهدها النفط والغاز في أعقاب الحرب في أوكرانيا، بدأت الأسعار تميل إلى الإستقرار النسبي، وإن بقيت عند مستويات مرتفعة مقارنة بمتوسطاتها التاريخية.

ففي العام 2024، تراوحت أسعار النفط الخام بين 75 و85 دولاراً للبرميل، متأثرة بتوازن هش بين تباطؤ الطلب العالمي من جهة، والقيود المفروضة على العرض نتيجة سياسات «أوبك+» والتوترات الجيوسياسية في مناطق الإنتاج من جهة أخرى. وقد ساهم هذا المستوى من الأسعار في تخفيف الضغوط التضخُّمية في الإقتصادات المستوردة للطاقة، لكنه وفّر في المقابل متنفساً مالياً للدول المصدّرة، خصوصاً في الشرق الأوسط وأفريقيا. ومع حلول العام 2025، إستمرت حالة التذبذب، إذ شهدت الأسعار ضغوطاً نزولية بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وإنخفاض الطلب الصناعي، لتُراوح بين 70 و80 دولاراً للبرميل.

ومع ذلك، فإن الإنقطاعات المتكررة في الإمدادات وتباطؤ الإستثمارات في قطاع الطاقة التقليدية، نتيجة توجُّه العالم نحو التحوُّل الطاقوي، أبقت على سقف سعري مرتفع نسبياً ومنعت تراجع الأسعار إلى مستويات ما قبل الجائحة. أما التوقعات لعام 2026 فتُشير إلى بقاء أسعار النفط ضمن نطاق متوسط يُراوح بين 68 و78 دولاراً للبرميل، مدفوعة بعاملين متناقضين: فمن جهة، يؤدي تباطؤ الإقتصاد العالمي والتحسُّن التدريجي في كفاءة استخدام الطاقة إلى كبح الطلب، ومن جهة أخرى، تحدُّ القيود الإستثمارية والإعتبارات الجيوسياسية من قدرة العرض على

التوسع. وبذلك، سيظل النفط عنصراً رئيسياً في تشكيل مسار التضخُّم العالمي وأداء ميزانيات الدول المصدّرة، في وقت تتسارع فيه الإستثمارات في مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر.

وعلى المدى المتوسط، يُواجه سوق الطاقة عموماً معادلة صعبة بين تلبية الطلب العالمي المتزايد في الإقتصادات الصاعدة، وبين متطلّبات التحوُّل إلى إقتصاد منخفض الكربون، إذ يُتوقع أن يتراجع الإعتماد على النفط تدريجاً في قطاع النقل والصناعة لصالح بدائل أكثر إستدامة، لكن النفط سيظل، رغم ذلك، المصدر الأساسي للطاقة خلال العقد المقبل على الأقل.

في الخلاصة، تُظهر قراءة تطوّرات الاقتصاد العالمي خلال الأعوام 2024–2026 أن العالم يعيش مرحلة دقيقة تتسم بتباطؤ النمو وتراجع التضخُّم تدريجاً، في ظل إستمرار المخاطر المرتبطة بإرتفاع الدين العام وتقلبات أسواق الطاقة والتوترات الجيوسياسية. فقد شهد العام 2024 بداية إنحسار الموجة التضخمية لكنه لم ينجح في تحقيق نمو قوي، بينما تكرّس في العام 2025 مسار التباطؤ الإقتصادي مع تسجيل أدنى معدّلات نمو منذ سنوات الجائحة. أما العام 2026 فيُتوقع أن يشهد تحسناً طفيفاً، غير أن هذا التحسُّن يظل هشاً وغير متوازن بين الإقتصادات المتقدمة والنامية.

ويتجه مركز الثقل الإقتصادي العالمي تدريجياً نحو الإقتصادات الصاعدة والنامية، التي تساهم بأكثر من 40 % من الناتج العالمي وتواصل تحقيق معدلات نمو تفوق الإقتصادات المتقدمة. كما أن الفجوة في معدّلات التضخم والسياسات النقدية بين المجموعتين تفرض واقعاً جديداً في إدارة الإقتصاد العالمي. وفي المقابل، تبقى مستويات الدين العام المرتفعة من أبرز المخاطر التي تحدّ من قدرة الحكومات على تبنّي سياسات توسعية داعمة للنمو.

إن آفاق الإقتصاد العالمي مرهونة بقدرة الدول على تحقيق توازن بين إستقرار الأسعار وتحفيز النشاط الإقتصادي، وإعادة بناء الحيّز المالي، والإستثمار في التحوُّل الأخضر والتكنولوجيا. كما أن التعاون الدولي سيظل عاملاً حاسماً لمواجهة تحديات مشتركة، مثل أمن الطاقة والغذاء والتغيُّر المناخي. وبناءً على ذلك، فإن السنوات المقبلة ستتحدّد مدى نجاح الاقتصادات الكبرى والصاعدة في تحويل التحدّيات الراهنة إلى فرص للنمو المستدام والشامل.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

التحوُّل المناخي والتمويل الأخضر في الدول العربية:

الأمن الغذائي العربي يُواجه تحدّيات متزايدة نتيجة تقلُّص المساحات الصالحة للزراعة وتدهور التربة وإنخفاض إنتاجية المحاصيل

تشهد المنطقة العربية مرحلة دقيقة في ظل التغيُّرات المناخية المتسارعة التي ألقت في ظلالها على مختلف جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية. فإرتفاع درجات الحرارة وتناقص معدّلات هطول الأمطار وتكرار موجات الجفاف والسيول لم تعد مجرّد ظواهر طبيعية عابرة، بل تحوّلت إلى عوامل هيكلية مؤثرة في إستقرار الإقتصادات العربية، لا سيما من حيث الأمن الغذائي والمائي. وتُعتبر هذه التحدّيات أشدّ خطورة على الدول العربية بسبب هشاشة مواردها الطبيعية وإعتمادها الكبير على الإستيراد لتلبية إحتياجاتها الغذائية والمائية.

ويُواجه الأمن الغذائي العربي تحدّيات متزايدة نتيجة تقلُّص المساحات الصالحة للزراعة وتدهور التربة وإنخفاض إنتاجية المحاصيل. ومع أن الدول العربية تستورد أكثر من نصف إحتياجاتها الغذائية من الأسواق العالمية، فإن تقلُّبات الأسعار وتعرُّض سلاسل التوريد للإختلال بسبب الكوارث المناخية العالمية يجعل الوضع أكثر هشاشة. كما أن الضغط المتزايد على الموارد المائية يُعمّق من خطورة الموقف، حيث إن معظم الدول العربية تقع ضمن المناطق الأكثر ندرة في المياه عالمياً، وتعتمد في كثير من الأحيان على موارد مشتركة أو عابرة للحدود، وهو ما يُضاعف من حساسية أمنها المائي أمام المتغيّرات المناخية والجيوسياسية. إذ تشير تقديرات منظمات دولية مثل البنك الدولي والإسكوا إلى أن المنطقة العربية قد تخسر ما بين 6 % إلى 14 % من ناتجها المحلي الإجمالي في حلول منتصف القرن إذا لم تُتخذ إجراءات جادة للتكيّف مع التغيُّر المناخي.

كما تُقدَّر الفجوة التمويلية لمشروعات التكيُّف والتخفيف في المنطقة بما يزيد على 200 مليار دولار حتى العام 2030، وهي فجوة ضخمة تستدعي تعبئة الموارد المحلية وجذب الإستثمارات الأجنبية، إلى جانب تفعيل أدوات التمويل المبتكرة كالسندات الخضراء والتمويل المختلط.

التحوُّل الى الطاقة المتجدّدة في المنطقة العربية

تشير بيانات الجدول رقم 1 إلى أن مساهمة الطاقة المتجدّدة في إجمالي إستهلاك الطاقة داخل المنطقة العربية لا تزال محدودة، حيث بلغ متوسطها 5.2 % في العام 2020 مقارنة بمتوسط عالمي قدره 19.7 %. ويعود ذلك جزئياً إلى الهيمنة التاريخية للوقود الأحفوري منخفض الكلفة والمتوافر محلياً في دول مثل السعودية والكويت والجزائر وقطر، مما حدّ من الإستثمار في مصادر الطاقة النظيفة. في المقابل، تظهر بعض الدول مثل

الصومال والسودان وجزر القمر نسباً مرتفعة للطاقة المتجدّدة، غير أن هذه النسب غالباً ما تعكس الإعتماد على الكتلة الحيوية والمصادر التقليدية أكثر من إستثمارات إستراتيجية في مشاريع مستدامة.

وتتأثر مساهمة الطاقة المتجدّدة بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمؤسسية، فإقتصادات الدول الريعية تُواجه صعوبات في توجيه موارد كبيرة نحو الطاقة النظيفة في غياب آليات تمويلية محفّزة، بينما يحد ضعف البنية التحتية والتنظيمية من القدرة على تنفيذ مشاريع مستدامة واسعة النطاق. كما يلعب الوعي المؤسسي والفني لدى صانعي القرار والمستثمرين دوراً في سرعة التحوُّل نحو الطاقة المتجدّدة.

مع الاشارة الى الأثر المباشر وغير المباشر للطاقة المتجدّدة على الأمن الغذائي والمائي، فالإعتماد على الطاقة النظيفة يُمكن أن يدعم الزراعة الذكية مناخياً من خلال تشغيل أنظمة الري الموفّرة للمياه وتشغيل محطات تحلية المياه بالطاقة الشمسية، وبالتالي الحدّ من الضغط على الموارد المائية النادرة.

كما تُتيح مشاريع الطاقة المتجدّدة تقليل الإنبعاثات الكربونية، ما يُخفّف من حدّة التغيُّر المناخي الذي يُهدّد الإنتاج الزراعي.

وتجارب دول مثل الأردن والإمارات، التي تبنّت مشاريع للطاقة الشمسية والرياح ضمن خطط وطنية لتنوّع مصادر الطاقة، تشير إلى أن دمج الطاقة المتجدّدة ضمن السياسات الوطنية يُعزّز القدرة على مواجهة الضغوط المناخية وحماية الأمن الغذائي والمائي على حد سواء. وبالتالي، يُمثل تعزيز الإستثمار في الطاقة المتجدّدة أداة إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، وتقليص الفجوة الكبيرة بين الواقع العربي والتحوُّل العالمي نحو الطاقة النظيفة، مع التأكيد على ضرورة إصلاح الأطر المؤسسية وتفعيل الحوافز الإستثمارية والتقنية لدعم هذا المسار.

جدول 1: إستهلاك الطاقة المتجدّدة كنسبة من مجمل الطاقة المستهلكة (%)

	1990	2000	2010	2020
الجزائر	0.2	0.4	0.3	0.1
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0
جزر القمر	74.0	69.9	66.0	50.8
جيبوتي	29.6	31.4	32.5	27.5
مصر	9.0	8.3	5.4	6.7
العراق	1.6	0.4	1.7	1.1
الاردن	2.8	2.1	3.0	10.7
الكويت	0.2	0.0	0.0	0.1
لبنان	11.3	4.9	5.7	6.3
ليبيا	3.1	2.0	2.5	3.2
موريتانيا	47.0	44.4	34.0	20.9
المغرب	22.4	15.5	13.9	11.1
عُمان	0.0	0.0	0.0	0.1
قطر	0.2	0.1	0.1	0.0
السعودية	0.0	0.0	0.0	0.1
الصومال	86.3	93.3	93.6	95.5
السودان	73.3	80.4	61.3	62.6
سوريا	2.4	2.0	1.4	1.1
تونس	14.5	14.2	12.6	12.9
الامارات	0.0	0.1	0.1	0.9
فلسطين	22.1	17.5	14.1	15.0
اليمن	1.8	0.9	0.8	3.5
المنطقة العربية	7.6	6.7	4.8	5.2
العالم	16.7	17.5	16.7	19.7

المصدر البنك الدولي.

وعند ربط ذلك بالتحضر السريع كما يوضح الجدول رقم 2، حيث إرتفع متوسط نسبة سكان المدن في المنطقة العربية من 31 % في العام 1960 إلى نحو 60 % في العام 2024، يتضح أن الضغوط على الموارد المائية والغذائية تتزايد بشكل متسارع. فالزيادة الكبيرة في السكان الحضريين تعني طلباً أكبر على المياه الصالحة للشرب والكهرباء والخدمات الغذائية، بينما تقل قدرة المدن على التوسع بشكل مستدام دون إستثمارات كافية في البنية التحتية. وتزداد حدّة هذه الضغوط في دول الخليج التي تجاوزت فيها نسبة التحضر 85 %، حيث تعتمد بشكل كبير على إستيراد الغذاء والمياه وتحلية المياه، ما يجعلها أكثر عرضة لتقلُّبات الأسواق العالمية وأزمات المناخ. وفي المقابل، تُواجه الدول ذات التحضر الأقل مثل موريتانيا واليمن تحدّيات في ربط النمو الحضري بتوفير البنية التحتية الضرورية، ما قد يؤدي إلى ضغوط على الأراضي الزراعية والمصادر المائية المحلية.

جدول 2: سكان المدن كنسبة من مجمل السكان (%)

	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2020	2024
الجزائر	30.5	39.5	43.5	52.1	59.9	67.5	73.7	75.7
البحرين	82.3	83.8	86.1	88.1	88.4	88.6	89.5	90.0
جزر القمر	12.6	19.4	23.2	27.9	28.1	28.0	29.4	30.4
دجيبوتي	50.3	61.8	72.1	76.0	76.5	77.0	78.1	78.7
مصر	37.9	41.5	43.9	43.5	42.8	43.0	42.8	43.3
العراق	42.9	56.2	65.5	69.7	68.5	69.1	70.9	71.9
الاردن	50.9	56.0	60.0	73.3	78.3	86.1	91.4	92.2
الكويت	74.9	85.7	94.8	98.0	99.0	100.0	100.0	100.0
لبنان	42.3	59.5	73.7	83.1	86.0	87.3	88.9	89.6
ليبيا	27.3	49.7	70.1	75.7	76.4	78.1	80.7	81.9
موريتانيا	6.9	14.6	27.4	39.3	38.1	46.6	55.3	58.5
المغرب	29.4	34.5	41.2	48.4	53.3	58.0	63.5	65.6
عمان	16.4	29.7	47.6	66.1	71.6	75.2	86.3	89.0
قطر	85.3	88.4	89.4	92.8	96.3	98.5	99.2	99.4
السعودية	31.3	48.7	65.9	76.6	79.8	82.1	84.3	85.2
الصومال	17.3	22.7	26.8	29.7	33.2	39.3	46.1	48.5
السودان	10.7	16.5	20.0	28.6	32.5	33.1	35.3	36.8
سوريا	36.8	43.3	46.7	48.9	51.9	55.6	55.5	58.0
تونس	37.5	43.5	50.6	57.9	63.4	66.7	69.6	70.9
الامارات	73.5	79.8	80.7	79.1	80.2	84.1	87.0	88.0
فلسطين	44.0	54.3	62.4	67.7	72.0	74.1	76.7	77.9
اليمن	9.1	13.3	16.5	20.9	26.3	31.8	37.9	40.5
المنطقة العربية	31.0	38.2	43.9	49.3	52.3	55.6	58.5	59.9
العالم	33.7	36.5	39.3	43.0	46.6	51.5	56.0	57.7

المصدر البنك الدولي.

كما يضيف التحضر السريع تحدّيات بيئية إضافية، مثل تزايد إستهلاك الطاقة وإرتفاع الإنبعاثات الكربونية ونقص مساحات الأراضي الخضراء داخل المدن، مما يُؤثر على قدرة المدن على مواجهة التغيُّرات المناخية. وفي هذا السياق، يُصبح التمويل الأخضر أداة إستراتيجية لتمويل مشاريع مستدامة تساهم في التخفيف من هذه الضغوط. على سبيل المثال، يُمكن توجيه التمويل نحو تطوير أنظمة تحلية المياه بالطاقة الشمسية، وزراعة حضرية ذكية تقلّل من إستهلاك المياه والأراضي، وإنشاء شبكات نقل مستدامة تقلل الإنبعاثات الكربونية، وتطوير بنية تحتية حضرية مقاومة للكوارث المناخية. كما يُتيح التمويل الأخضر دعم مشاريع للطاقة المتجدّدة التي تساهم في تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء داخل المدن بشكل صديق للبيئة. وعليه، يُصبح الإستثمار في الطاقة النظيفة وإدارة الموارد المائية بكفاءة شرطاً أساسياً لمواءمة النمو السكاني والتحضر مع التنمية المستدامة،

وتعزيز القدرة على حماية الأمن الغذائي والمائي في مواجهة التحدّيات المناخية والبيئية المتنامية.

دور التمويل الاخضر في الحدّ من المخاطر المناخية

في مواجهة هذه التحدّيات، يبرز التمويل الأخضر كأداة محورية لتمكين الدول العربية من التحوُّل إلى إقتصادات أكثر قدرة على الصمود أمام آثار التغيُّر المناخي. فالإستثمارات في مجالات الزراعة المستدامة وإدارة الموارد المائية وتطوير البنية التحتية المقاومة للمخاطر المناخية، إلى جانب التوسُّع في الطاقة المتجدّدة، تمثل مسارات رئيسية لضمان إستقرار الأمن الغذائي والمائي في المستقبل. غير أن الإستفادة من هذه الأدوات تواجه عوائق متعدّدة، يأتي في مقدمها ضعف الأطر المؤسسية والقانونية التي تنظم التمويل الأخضر، إضافة إلى إرتفاع درجة المخاطر الإستثمارية في بعض الدول نتيجة الاضطرابات السياسية والإقتصادية.

كما أن محدودية البيانات والمشروعات المؤهلة للحصول على تمويل أخضر وفق المعايير الدولية، إلى جانب قصور الوعي لدى المؤسسات المالية المحلية بكيفية هيكلة أدوات تمويل مبتكرة ومستدامة، يشكل تحدّيات لا تقل خطورة.

ورغم هذه العقبات، فإن الفرص التي توفرها الصناديق والمؤسسات الدولية تبقى واعدة، فالصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق البيئة العالمي، وصندوق المناخ التكيُّفي، وغيرها من المبادرات الدولية والإقليمية، تُوفر للدول العربية إمكانية الحصول على تمويلات ميسّرة لدعم مشروعات التكيُّف والتخفيف من آثار المناخ. كما أن المؤسسات المالية التنموية، مثل البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أطلقت بدورها برامج خاصة لتعزيز الإستثمارات الخضراء في المنطقة. وتكمن الأهمية هنا في قدرة الدول العربية على بلورة إستراتيجيات وطنية واضحة للعمل المناخي، وعلى إقامة شراكات فاعلة مع هذه المؤسسات، بما يُعزّز من فرص جذب التمويل الخارجي وتوجيهه نحو القطاعات الأكثر تأثيراً مثل الزراعة الذكية مناخياً، وتحلية المياه بإستخدام الطاقة المتجدّدة، وتطوير شبكات الطاقة النظيفة.

لا يُمثل التمويل الأخضر مجرّد خيار إضافي أمام صانعي القرار في المنطقة العربية، بل هو ضرورة ملحّة لحماية الأمن الغذائي والمائي وضمان التنمية المستدامة للأجيال المقبلة. فالتغيُّر المناخي لم يعد تهديداً محتملاً، بل أصبح واقعاً ملموساً يفرض نفسه على صنّاع القرار الإقتصادي والسياسي. ومن هنا، فإن قدرة الدول العربية على التحرُّك السريع نحو بناء بيئة مؤسسية داعمة، وإصلاح الأطر التشريعية، وتبنّي سياسات تشجع على الإستثمار في الحلول المستدامة، ستكون المحدد الأساسي لمدى قدرتها على تحويل التحديات المناخية إلى فرص حقيقية لإعادة رسم مسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية في العقود المقبلة.

التجارب العربية الناشئة في التمويل الأخضر

رغم التحدّيات البنيوية التي تواجه المنطقة، بدأت بعض الدول العربية تتبنى سياسات جريئة في مجال التمويل الأخضر والتحوُّل المناخي، ما يعكس إدراكاً متزايداً لخطورة التغيُّرات المناخية وأثرها على الأمن الغذائي والمائي. في مصر، مثلاً، شهدت السنوات الأخيرة إصدار أول سندات خضراء سيادية في المنطقة في العام 2020، خُصّصت عائداتها لمشروعات البنية التحتية المستدامة والطاقة المتجددة والنقل النظيف. كما إستضافت القاهرة مؤتمر الأطراف (COP27) في العام 2022، الذي أتاح للدول العربية منصّة لإبراز أولوياتها في قضايا التمويل المناخي والضغط من أجل عدالة أكبر في توزيع التمويلات الدولية.

أما المغرب، فقد برز كأحد النماذج الإقليمية في الإستثمار في الطاقة المتجددة، وخصوصاً الطاقة الشمسية والرياح، حيث أقام مجمع «نور ورزازات» الشمسي الذي يُعد من أكبر المشاريع عالمياً. ولم يقتصر هذا التوجُّه على تطوير البنية التحتية الطاقوية فحسب، بل إمتد ليشمل إدماج مفاهيم الزراعة الذكية مناخياً وإدارة المياه في إستراتيجياته الوطنية، ما جعله من أبرز المستفيدين من الصناديق الدولية مثل الصندوق الأخضر للمناخ.

وفي الخليج، أخذت الإمارات زمام المبادرة عبر إطلاق مشاريع رائدة في مجال الطاقة النظيفة، مثل «مدينة مصدر»، التي تُعد نموذجاً عالمياً لمدينة صديقة للبيئة تعتمد على الطاقة المتجدّدة وتستقطب إستثمارات دولية في التكنولوجيا الخضراء. كما أعلنت دولة الامارات العربية المتحدة إلتزامها بالوصول إلى الحياد الكربوني في حلول 2050، ونجحت في إستضافة مؤتمر الأطراف COP28 في العام 2023، حيث لعبت دوراً في تقريب وجهات النظر بين الدول النامية والمتقدمة في ملف التمويل المناخي.

تعكس هذه التجارب، وإن كانت متفاوتة من حيث الإمكانات والحجم، إتجاهاً متنامياً في المنطقة العربية نحو إدماج التمويل الأخضر ضمن السياسات الإقتصادية والتنموية، وهي تقدم أيضاً نماذج يُمكن للدول الأخرى الإستفادة منها وتكييفها وفق ظروفها المحلية، سواء عبر الإستفادة من التمويلات الدولية أو عبر تحفيز القطاع الخاص على الإستثمار في القطاعات الخضراء. وبذلك يُصبح التمويل الأخضر ليس فقط أداة لمواجهة التغيُّر المناخي، بل أيضاً رافعة لتحويل الإقتصادات العربية نحو مسار تنموي أكثر إستدامة وتنافسية.

في المحصّلة، يشكل التغيُّر المناخي تهديداً مباشراً للأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربية، حيث تستدعي الضغوط المتزايدة الناتجة عن التحضر السريع ونقص الموارد الطبيعية إتخاذ إجراءات عاجلة ومدروسة. ويظهر جلياً أن الطاقة المتجدّدة والتمويل الأخضر يُمثلان أدوات إستراتيجية تمكّن الدول العربية من التكيُّف مع التحدّيات المناخية وتقليل أثرها على القطاعات الحيوية. فرغم التفاوت في القدرات والموارد بين الدول، فإن التجارب الناشئة في مصر والمغرب والإمارات تُبرز جدوى إعتماد سياسات وإستثمارات خضراء مدروسة، بما يعزّز الإنتاجية الزراعية ويحد من الهدر المائي ويقلّل الإنبعاثات الكربونية.

وتظل الفجوة التمويلية والقوانين المؤسسية غير المكتملة أبرز العوائق أمام توسع التمويل الأخضر في المنطقة، ما يستدعي تكاتف الجهود بين الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص لتطوير بيئة إستثمارية محفّزة ومستدامة. كما يشير الواقع إلى أن دمج التكنولوجيا الحديثة والإبتكار في مجالات الطاقة المتجدّدة والزراعة الذكية وإدارة الموارد المائية يمثل مساراً فعّالاً لتجاوز قيود الموارد التقليدية وتحقيق الأمن الغذائي والمائي على المدى الطويل.

وفي ضوء ما سبق، يُمكن القول إن التمويل الأخضر ليس مجرّد خيار بيئي أو إقتصادي، بل ضرورة إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أكثر أماناً للأجيال المقبلة. ومن هنا، فإن نجاح الدول العربية في تحويل التحدّيات المناخية إلى فرص للإستثمار الأخضر وتحفيز الإبتكار سيُحدّد مدى قدرتها على بناء إقتصاد مرن ومستدام، قادر على تلبية الإحتياجات المتزايدة لسكان المدن وحماية الموارد الطبيعية الحيوية.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

TUNICASH

Transfert لكل حكايـة

LA NOUVELLE PLATEFORME DE TRANSFERT D'ARGENT VERS LA TUNISIE

POUR PLUS D'INFORMATIONS, CONSULTEZ

TUNI.CASH

STB BANK

«المركزي التونسي» ركيزة أساسية في المنظومة المالية الوطنية

المصارف التونسية نحو الإندماج في النظام المالي الإقليمي والدولي

يبلغ عدد المصارف العاملة في تونس 23 مصرفاً، وهي تنقسم إلى 15 مصرفاً محلياً (بينها مصرفان إسلاميان)، وأربعة مصارف عربية (بينها مصرف إسلامي واحد)، وأربعة مصارف أجنبية (واحد منها مصرف أوف شور). وضمّت شبكة الفروع المصرفية في تونس 2,064 فرعاً في نهاية العام 2024.

جدول 1: المصارف العاملة في تونس

مصارف محلية		مصارف عربية		مصارف أجنبية	
تجارية	إسلامية	تجارية	إسلامية	تجارية	أوف شور
البنك الوطني الفلاحي	مصرف الزيتونة	بنك قطر الوطني	بنك البركة	سيتي بنك	المؤسسة العربية المصرفية
الشركة التونسية للبنك	بنك الوفاق الدولي	التجاري بنك		الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة	
بنك الاسكان التونسي		البنك العربي الدولي لتونس		الاتحاد الدولي للبنوك	
البنك الفرنسي التونسي					
البنك التونسي					
بنك الأمان					
بنك تونس العربي الدولي					
البنك التونسي الكويتي					
البنك التونسي السعودي					
بنك تونس والامارات					
البنك التونسي الليبي					
البنك التونسي للتضامن					
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة					

المصدر: البنك المركزي التونسي.

تُعد الصيرفة الإسلامية جزءاً مكمّلاً للمنظومة المصرفية التونسية، وقد بدأت ملامحها تتبلور منذ تأسيس بنك الزيتونة في العام 2009، ثم إنضمام بنك البركة تونس وبنك الوفاق الدولي، ليصبح في تونس ثلاثة مصارف إسلامية مرخّصة. وتقدّم هذه المؤسسات مجموعة من المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ورغم هذا التطوُّر، لا تزال حصّة الصيرفة الإسلامية محدودة نسبياً، إذ لا تتجاوز نحو 5 % من إجمالي أصول القطاع المصرفي التونسي، مع شبكة فروع تُقدر بحوالي 219 فرعاً موزعة على كامل البلاد. ويُعزى هذا الحجم المحدود إلى جملة من التحدّيات أبرزُها ضعف الوعي المجتمعي بالمنتجات الإسلامية،

ومحدودية التنوُّع في الأدوات الإستثمارية، إضافة إلى عدم تكيُّف الإطار القانوني والتنظيمي بشكل كافٍ مع خصوصيات الصيرفة الإسلامية، لا سيما في مجالات إصدار الصكوك وتطوير أدوات التمويل المبتكر.

وفي السنوات الأخيرة، برزت الصيرفة الإسلامية كأداة تمويلية مباشرة في السياسات العمومية، حيث لجأت الحكومة التونسية إلى القروض الإسلامية لتمويل واردات الطاقة. ففي إبريل/ نيسان 2024، وقّعت تونس إتفاقية إطارية بقيمة 1.2 مليار دولار مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، لتمويل واردات المنتجات البترولية على مدى ثلاث سنوات. كما تمّت الموافقة في منتصف العام 2025 على قرض إسلامي بقيمة 70 مليون دولار لصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز عبر آلية المرابحة، لتمويل واردات الغاز الطبيعي وضمان إستمرارية إنتاج الكهرباء في ظل إرتفاع الاستهلاك الصيفي.

هذه التطورات تعكس أن الصيرفة الإسلامية تجاوزت حدود العمل المصرفي التقليدي لتصبح جزءاً من خيارات الدولة الإستراتيجية في إدارة العجز في الطاقة وتنويع مصادر التمويل الوطني.

وعليه، فإن مستقبل الصيرفة الإسلامية في تونس يرتبط بمدى قدرة هذه المؤسسات على التوسع في شبكاتها ومنتجاتها من جهة، وبمدى تكيُّف الإطار التشريعي والرقابي مع متطلبات التمويل الإسلامي على مستوى السياسات العمومية من جهة أخرى. كما أن إدماج أدوات مثل الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة المتجدّدة قد يمنح دفعة قوية لهذا القطاع، ويُعزّز مساهمته في تعبئة الإدّخار المحلي وجذب الإستثمارات الخارجية، بما يحوّل الصيرفة الإسلامية من قطاع ناشئ محدود الحجم إلى رافد إستراتيجي في تمويل التنمية الإقتصادية.

البيانات المجمّعة للقطاع المصرفي التونسي

بلغ حجم الموجودات المجمّعة للمصارف التجارية التونسية 178.7 مليار دينار تونسي في الربع الأول من العام 2025، مسجّلاً زيادة بنسبة تقارب 2.1 % في نهاية العام 2024، مقابل نمو بنسبة 8.2 % خلال العام 2024 بأكمله. أما الودائع، فقد بلغت نحو 108.9 مليار دينار، بزيادة طفيفة بلغت 0.1 % عن نهاية العام 2024، بعدما كانت قد ارتفعت بنسبة 4.7 % خلال العام 2024. وبالنسبة إلى القروض الممنوحة للإقتصاد الوطني، فقد وصلت إلى 143.2 مليار دينار في الربع الأول من العام 2025، مسجّلة زيادة بنسبة 1.9 % عن نهاية العام 2024، مقابل إرتفاع بنسبة 7.8 % خلال العام 2024 بأكمله. ومن ضمن هذه القروض، بلغت حصة الحكومة والمؤسسات العامة نحو 30.8 مليار دينار، بينما إستحوذ القطاع الخاص على نحو 112.4 مليار دينار.

وأخيراً، بلغ رأس المال المجمّع للقطاع المصرفي التونسي 15.7 مليار دينار في الربع الأول من العام 2025، ليُسجّل زيادة بلغت 4.1 % خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2025، بعد أن كان قد إرتفع بنسبة 5.3 % خلال العام 2024.

جدول 2: تطور الميزانية المجمعة للمصارف التونسية

	2023	2024	الربع الأول 2025
	مليون دينار تونسي		
الموجودات	161,784	175,047	178,678
الودائع	103,890	108,759	108,923
القروض	130,374	140,487	143,223
منها للحكومة والمؤسسات العامة	*21,963*	*28,638*	*30,849*
منها للقطاع الخاص	*108,411*	*111,856*	*112,374*
رأس المال	14,341	15,104	15,721
الموجودات	52,081	57,421	57,538
الودائع	33,444	35,704	35,075
القروض	41,970	46,084	46,121
منها للحكومة والمؤسسات العامة	*7,070*	*9,394*	*9,934*
منها للقطاع الخاص	*34,899*	*36,692*	*36,187*
رأس المال	4,617	4,955	5,062

المصدر: البنك المركزي التونسي.

دور المصرف المركزي التونسي وتطور سياساته الرقابية في ظل التحدّيات الإقتصادية

يُشكّل المصرف المركزي التونسي ركيزة أساسية في المنظومة المالية الوطنية، ليس فقط بصفته السلطة النقدية العليا والمسؤولة عن إدارة السياسة النقدية، بل أيضاً بإعتباره الجهة التنظيمية التي تُعنى بضمان إستقرار النظام المصرفي وتعزيز متانته. ومن خلال المهام الموكلة إليه، يسعى المصرف المركزي إلى تحقيق التوازن بين الإستقرار النقدي ودعم النشاط الإقتصادي، في ظل بيئة داخلية وخارجية تتسم بإرتفاع المخاطر والتحدّيات المالية.

وبرزت خلال السنوات الأخيرة توجهات إصلاحية واضحة في عمل البنك المركزي، إذ كثّف من أدوات الرقابة والإشراف على المصارف، حيث تمثّلت أبرز الإجراءات في تغليظ العقوبات المالية على المؤسسات التي خالفت نسب السيولة أو تجاوزت الحدود القصوى للتعرُّضات، بما يعكس رغبة صريحة في ترسيخ الإنضباط المصرفي وتعزيز الإمتثال للمعايير الدولية. كما أصدر منشورات جديدة لتنظيم آلية التعامل بالشيكات، بما في ذلك إدخال تعديلات على الإجراءات الخاصة بعوارض الدفع وفق القانون رقم 41 لسنة 2024، وهو ما أسهم في تقليص النزاعات المرتبطة بالشيكات دون رصيد، وتخفيف الأعباء القضائية المرتبطة بها، في إطار توجه نحو تحديث البنية التشريعية للنظام المالي.

وعلى صعيد إدارة المخاطر، بادر المصرف المركزي إلى تحديث قواعد تكوين المخصّصات المحاسبية وربطها بدرجات تصنيف المخاطر الائتمانية، بما يُعزّز قدرة المصارف على امتصاص الصدمات الناجمة عن القروض المتعثّرة. كما أولى إهتماماً متزايداً بملف حماية المستهلك المالي، من خلال مراقبة العمولات المصرفية وضمان شفافية تسعير الخدمات المصرفية، خصوصاً مع تصاعد شكاوى العملاء من ارتفاع التكاليف وضعف البدائل.

غير أنّ أبرز القضايا التي أثارت نقاشاً واسعاً تمثّلت في علاقة البنك المركزي بتمويل الخزينة العامة، حيث طُرحت مبادرات تشريعية تسمح له بتقديم قروض مباشرة للدولة لتمويل العجز، في ظل محدودية الموارد الداخلية والخارجية. وقد أعاد هذا الجدل إلى الواجهة مسألة إستقلالية المصرف المركزي التي نصّ عليها القانون الأساسي لسنة 2016، بين إتجاه يرى في التمويل المباشر ضرورة مرحلية لتجاوز الأزمات، وإتجاه آخر يحذّر من تداعياته على إستقرار السياسة النقدية وسمعة تونس المالية على الصعيد الدولي. وعلى المستوى الدولي، شدّد صندوق النقد الدولي في تقاريره الأخيرة على ضرورة الحفاظ على إستقلالية البنك المركزي في تونس، بإعتبارها شرطًا أساسياً لاستعادة ثقة المستثمرين وتجنّب إرتفاع المخاطر السيادية. كما أشار البنك الدولي في تقاريره حول تونس إلى أهمية تعزيز الشفافية والحوكمة في القطاع المصرفي، وضبط العلاقة بين السلطات المالية والنقدية بما يضمن تحقيق التوازن بين الاستقرار النقدي وتلبية الحاجيات التمويلية للدولة.

تعكس كل تلك المستجدات بوضوح طبيعة الدور المزدوج للبنك المركزي التونسي. فمن جهة، هو سلطة نقدية تنظيمية تعمل على تعزيز الإستقرار المالي عبر الرقابة الصارمة وإدارة المخاطر. ومن جهة أخرى، يجد نفسه في مواجهة ضغوط اقتصادية ومالية متنامية تدفع باتجاه التدخل المباشر لدعم المالية العمومية. وبين هذين البُعدين، تظل مسألة الإستقلالية المؤسسية والتوازن بين مقتضيات الإستقرار النقدي وإعتبارات السياسة الإقتصادية من أبرز الإعتبارات التي سترسم مستقبل القطاع المصرفي في تونس، ومدى قدرته على الإندماج في النظام المالي الإقليمي والدولي.

(المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية)

مصرف الجمهورية
JUMHOURIA BANK
المصرف الصديق

خدماتنا الإلكترونية

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملاءه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس

خدمة الصراف الآلي ATM
خدمة نقاط البيع P.O.S
خدمة الرسائل 16016
المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة . شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: jum@jbank.ly E-mail:
الموقع الالكتروني: www.jbank.ly Website:
السجل التجاري 429 Commercial Register

هاتف: 45/ 4442541 218 21 +, 333403 1/35 218 21 +
فاكس: 4442476 218 21 +, 3332505 218 21 +
ص.ب: 685-3224 , سويفت: jamblyltxxx
Phone:
Fax:
Swift code:
P.O Box:

تحت رعاية المحافظ الدكتور عادل شركس
إتحاد المصارف العربية ينظم منتدى «نحو إستخدام فعال للذكاء الإصطناعي في تقويض شبكات غسل الأموال وتمويل الإرهاب»
بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الاردن

إفتتاح منتدى «نحو الإستخدام الفعّال للذكاء الإصطناعي» في عمّان:
من اليسار الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، ونائب محافظ البنك المركزي الأردني، الدكتور خلدون الوشاح ونائب رئيس جمعية البنوك في الأردن، عمّار الصفدي وقوفاً للسلام الأردني.

في ظل التحوُّل الرقمي المتسارع الذي يشهده العالم، برز الذكاء الإصطناعي كأداة ذات حدّين، حيث يُوفر إمكانات هائلة لتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحليل البيانات، وتحسين الأمن، وفي الوقت ذاته يطرح تحدّيات ومخاطر معقّدة تتعلق بالخصوصية والمساءلة. ومع تزايد ترابط الأنظمة المالية وإعتمادها على التقنيات المؤتمتة، أصبحت إساءة إستخدام هذه الأنظمة في أنشطة غير مشروعة، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أكثر تطوراً ودقة وأصعب في الإكتشاف.

وفي هذا السياق، جاء تنظيم إتحاد المصارف العربية تحت رعاية معالي الدكتور عادل شركس، محافظ البنك المركزي الأردني، بالتعاون مع «المركزي الأردني» وجمعية البنوك في الأردن، وبمشاركة إقليمية ودولية واسعة، على مدار يومين، لمنتدى متخصّص بعنوان «نحو الإستخدام الفعّال للذكاء الإصطناعي في تقويض شبكات غسل الأموال وتمويل الإرهاب: الفرص، المخاطر والمسار المستقبلي»، في العاصمة الأردنية عمّان، بغية إستكشاف الدور المتعدّد الأبعاد للذكاء الإصطناعي في القطاع المالي، مع تركيز خاص على إستخدامه في مكافحة الجرائم المالية.

كما جمع المنتدى نخبة من الخبراء والمشرّعين والممارسين لمناقشة مستقبل الحوكمة المدعومة بالذكاء الإصطناعي، وتطوُّر التهديدات السيبرانية، والأطر القانونية والأخلاقية اللازمة لضمان تطبيق آمن ومسؤول لهذه التقنيات.

وشارك في الكلمات الرئيسية كل من الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، ونائب محافظ البنك المركزي الأردني، الدكتور خلدون الوشاح، ونائب رئيس جمعية البنوك في الأردن، عمار الصفدي.

يذكر أن المنتدى تضمّن ندوة عن «تمكين المرأة من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة»، نظمها إتحاد المصارف العربية برعاية البنك المركزي الأردني، بالتعاون مع البنك الأردني الكويتي وهيئة تمكين المرأة العربية – «كوني أقوى». وتضمّن المنتدى كلمة رئيسية حول «المرأة في موقع القيادة – تشكيل مستقبل المال والسياسة»، والجلسة الأولى حول «الشمول المالي والرقمي للمرأة العربية وتوسيع الوصول إلى التمويل لرائدات الأعمال»، والجلسة الثانية حول «السياسات، الشراكات ودور القطاع الخاص».

كلمات الإفتتاح

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح:
الذكاء الإصطناعي يُتيح توجيه التمويل نحو المشاريع الخضراء ويدعم تطبيق معايير البيئة والمجتمع والحوكمة

د. وسام فتوح

في الكلمات، قال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح: «إن توظيف الذكاء الإصطناعي لم يعد خياراً بل ضرورة إستراتيجية لتطوير القطاع المصرفي العربي، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودعم أهداف التنمية المستدامة»، موضحاً «أن الذكاء الإصطناعي دخل بشكل فعّال في صلب التجربة المصرفية، من خلال تقديم خدمات مخصّصة للعملاء، وتسهيل إجراءات منح القروض، ولا سيما للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تصميم حلول تمويلية متقدمة للشركات».

وأوضح د. فتوح «أن للذكاء الإصطناعي دوراً محورياً في تعزيز الإمتثال ومكافحة الجرائم المالية عبر تحليل ملايين البيانات وكشف الأنماط المشبوهة، ما يُسهم في خفض التكاليف التشغيلية وتحسين كفاءة الرقابة المصرفية»، ذاكراً تجربة بنك «جي بي مورغان» الذي إستخدم الذكاء الإصطناعي لمعالجة العقود القانونية والرقابية بسرعة ودقة.

وشدّد د. فتوح على «أن الذكاء الإصطناعي يُتيح توجيه التمويل نحو المشاريع الخضراء، ويدعم تطبيق معايير البيئة والمجتمع والحوكمة»، مشيراً إلى «مبادرة أطلقها إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإسكوا لحشد تريليون دولار لدعم التنمية في الدول العربية في حلول العام 2032».

الحضور الرسمي والمصرفي العربي في حفل إفتتاح المنتدى

نائب محافظ البنك المركزي الأردني، الدكتور خلدون الوشاح:
الذكاء الإصطناعي أصبح ضرورة ملحّة لتعزيز الرقابة المصرفية وتقويض شبكات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

د. خلدون الوشاح

وأكد نائب محافظ البنك المركزي الأردني، الدكتور خلدون الوشاح، نيابة عن المحافظ الدكتور عادل شركس، «أن الذكاء الإصطناعي أصبح ضرورة ملحّة لتعزيز الرقابة المصرفية وتقويض شبكات غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، مشيراً إلى «أن التكنولوجيا الحديثة باتت تمثل أداة إستراتيجية لضمان الإستقرار المالي وتعزيز الإمتثال للمعايير الدولية».

وقال الوشاح: «إن تقنيات الذكاء الإصطناعي، مثل التعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة، تُسهم في تحليل الأنماط المالية والكشف المبكّر عن الإنحرافات والمخاطر، كما تساعد على أتمتة العمليات الرقابية، وتعزيز الإمتثال، وإكتشاف الروابط المشبوهة، والحدّ من الجرائم المالية، والتعامل مع العقوبات الدولية بفعّالية».

وشدّد د. الوشاح على «أن الذكاء الإصطناعي يفتح آفاقاً جديدة لتعزيز الأمن السيبراني وتطوير قدرات الرقابة»، داعياً إلى «إستمرار التعاون الإقليمي وتكامل الجهود لمواكبة هذا التحوُّل، في سبيل بناء قطاع مصرفي أكثر أماناً وإستدامة»، موضحاً «أن البنك المركزي أطلق الإطار التنظيمي لإستخدامات الذكاء الإصطناعي في القطاع المصرفي، بهدف توظيف هذه التقنيات بشكل آمن وفعّال، مع مراعاة الحوكمة وإدارة المخاطر وحماية البيانات».

وأضاف د. الوشاح: «أن المنتدى يشكل محطّة مهمّة لتبادل الخبرات وبناء شراكات فاعلة في توظيف الذكاء الإصطناعي في القطاع المالي العربي»، مشدّداً على «أهمية تجاوز متابعة التطوّرات التقنية إلى تحويلها إلى أطر عمل تشاركية وأدوات لمعالجة التحدّيات المصرفية، وتحقيق الشمول المالي، وتحسين جودة الخدمات».

مشاركة رسمية ومصرفية عربية في المنتدى

نائب رئيس جمعية البنوك في الأردن عمّار الصفدي:
نشجع البنوك الأعضاء على إستخدام حلول قائمة على الذكاء الإصطناعي لتحسين فعّالية نظم الرقابة والإمتثال

الأستاذ عمار الصفدي

من جهته، أكد نائب رئيس جمعية البنوك، عمّار الصفدي في الأردن، «أن الذكاء الإصطناعي لم يعد ترفاً تقنياً، بل بات أداة ضرورية لتعزيز فعّالية الإمتثال المصرفي وتقويض الشبكات المالية غير المشروعة، وعلى رأسها شبكات غسل الأموال وتمويل الإرهاب».

وقال الصفدي: «إن القطاع المصرفي الأردني يحرص على تبنّي أحدث أدوات التكنولوجيا المالية»، مشيراً إلى «أن البنوك الأردنية ضخّت إستثمارات كبيرة في مجال التحوُّل الرقمي، وعزّزت بنيتها التحتية لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال».

وأضاف الصفدي: «أن جمعية البنوك أخذت على عاتقها مسؤولية دعم هذا التوجُّه من خلال توفير برامج تدريب متقدمة للعاملين في القطاع، وتشجيع البنوك الأعضاء على إستخدام حلول قائمة على الذكاء الإصطناعي لتحسين فعّالية نظم الرقابة والإمتثال»، مؤكداً «أن المنتدى يُشكل فرصة مهمة لتبادل الخبرات مع المؤسسات الدولية والإقليمية، وبحث أفضل الممارسات في مجال الذكاء الإصطناعي، بهدف بناء بيئة مصرفية آمنة، متقدمة، وملتزمة بالمعايير الدولية».

وناقش المنتدى أبرز المستجدات في مجال توظيف الذكاء الإصطناعي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والفرص الجديدة التي يتيحها للقطاع المصرفي، إضافة إلى التحدّيات والمخاطر المتعلّقة بالأمن السيبراني والخصوصية، ومستقبل التعاون بين البنوك والمؤسسات التكنولوجية لتعزيز الإمتثال والرقابة.

شخصيات رسمية مصرفية في مقدم الحضور

الزميل محمد مسعود مدير المؤتمرات في إتحاد المصارف العربية مقدماً حفل الافتتاح

حفل إستقبال المشاركين الرسميين في منتدى «نحو الإستخدام الفعّال للذكاء الإصطناعي في تقويض شبكات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

عشية إنعقاد منتدى «نحو الإستخدام الفعّال للذكاء الإصطناعي في تقويض شبكات غسل الأموال وتمويل الإرهاب: الفرص، المخاطر والمسار المستقبلي» الذي نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة الأردنية عمّان، تحت رعاية معالي الدكتور عادل شركس، محافظ البنك المركزي الأردني، وبالتعاون مع «المركزي الأردني» وجمعية البنوك في الأردن، وبمشاركة إقليمية ودولية واسعة، على مدار يومين، جرى حفل إستقبال لكبار المشاركين الرسميين ومن القطاع المصرفي والمالي الأردني والعربي في المنتدى.

العربي الاسلامي

بـوابتـــك نحو المستقبـــل

قيمنا الأصيلة بوصلتنا نحو تحولنا الرقمي

لنقدم لكم أفضل تجربة

ضمن أعلى المعايير وأحدث التكنولوجيا المالية

البنك العربي الاسلامي الدولي

ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

جلسات منتدى «نحو إستخدام فعّال للذكاء الإصطناعي»
ناقشت الذكاء الإصطناعي ومستقبل مكافحة الجرائم المالية

صورة جماعية للمشاركين الرسميين في المنتدى

ناقشت جلسات منتدى «نحو إستخدام فعّال للذكاء الإصطناعي في تقويض شبكات غسل الأموال وتمويل الإرهاب: الفرص، المخاطر، والمسار المستقبلي»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة الأردنية عمّان على مدار يومين، محاور الذكاء الإصطناعي ومستقبل مكافحة الجرائم المالية، والأنظمة المالية الذكية: الكفاءة والإدارة الذكية للمخاطر، والأمن السيبراني والمرونة الرقمية في بيئة تعتمد على الذكاء الإصطناعي، والجرائم المالية الرقمية ودور التقنيات الناشئة، والذكاء الإصطناعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: تقنيات، أنظمة وحدود، والتكنولوجيا التنظيمية والإبتكار الإشرافي.

جانب من الحضور المصرفي في الجلسة الأولى

اليوم الأول

الجلسة الأولى

«الذكاء الإصطناعي ومستقبل مكافحة الجرائم المالية»

تناولت الجلسة الأولى بعنوان **«الذكاء الإصطناعي ومستقبل مكافحة الجرائم المالية»** محاور تعزيز إتخاذ القرار والإنتاجية التشغيلية من خلال تقنيات الذكاء الإصطناعي، وتهيئة المهارات البشرية وإستعداد المؤسسات لمواجهة تحدّيات التحوُّل الرقمي، وريادة الأعمال والإبتكار في تقنيات الإمتثال Regtech والتكنولوجيا التنظيمية والتحدّيات التي تواجه المؤسسات المالية التقليدية التي تبني الذكاء الإصطناعي.

ترأس الجلسة المهندس سليمان برده، الشريك الإداري، شركة XEEVOLVE، قطر، وتحدث فيها كل من: أحمد بن صالح بخاري، عضو مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية ورئيس لجنة الممارسات البنكية، السعودية، والمهندسة لمى عربيات، مدير إدارة الذكاء الإصطناعي، وزارة الإقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، الأردن، والدكتور هيثم ياسين، خبير رئيسي في مكافحة الفساد وغسل الأموال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لبنان، والمهندسة لورا الحمود، المؤسس والرئيس التنفيذي، Sparx FinTech، الأردن.

جانب من الحضور المصرفي في الجلسة الأولى

الجلسة الثانية

«الأنظمة المالية الذكية: الكفاءة والإدارة الذكية للمخاطر»

تناولت الجلسة الثانية بعنوان **«الأنظمة المالية الذكية: الكفاءة والإدارة الذكية للمخاطر»**، محاور الأتمتة في العمليات المصرفية والمعاملات المالية، والتحليلات التنبُّئية للكشف المبكر عن المخاطر المالية والإحتيال، وإدارة البيانات لدعم الحوكمة وإتخاذ قرارات إستثمارية دقيقة، والتحليل الإئتماني الذكي وأنظمة الإنذار المبكر وإستخدام التكنولوجيا في إدارة مخاطر الإمتثال في ظل التغيُّرات التشريعية المتسارعة.

ترأس الجلسة عدنان ناجي، المدير العام، الشركة الأردنية لضمان القروض، الأردن. وتحدث فيها كل من: ناصر بركات، الشريك المسؤول، الدار الدولية لإستشارات الحوكمة، الأردن/ السعودية، والمهندسة روان جعفر الرحاحلة، رئيس قسم الحكومة الإلكترونية وإدارة الأنظمة المقتناة – دائرة تقنية المعلومات، البنك المركزي الأردني، والمهندسة بسمة كريم، الرئيس التنفيذي، IBK NEXUS، السعودية، وسامر أبو زايد، الرئيس التنفيذي، Arizon Intelligent Solutions، الكويت.

جانب من الحضور المصرفي في الجلسة الثانية

اليوم الثاني

الجلسة الأولى

«الأمن السيبراني والمرونة الرقمية في بيئة تعتمد على الذكاء الإصطناعي»

تناولت الجلسة الأولى بعنوان **«الأمن السيبراني والمرونة الرقمية في بيئة تعتمد على الذكاء الإصطناعي»**، محاور تطور التهديدات السيبرانية وصعود الهجمات المدعومة بالذكاء الإصطناعي، وإستراتيجيات الدفاع الإستباقي وأنظمة الحماية الذاتية التعلُّم، والتعاون بين الإنسان والتكنولوجيا في حماية الفضاء الرقمي، والأمن السيبراني كركيزة أساسية في بناء الثقة المؤسسية.

تحدث في الجلسة كل من: فادي عبابنة، مساعد مدير تنفيذي لدائرة الأمن السيبراني، البنك المركزي الأردني، والمهندسة عبير خضر، رئيس مجموعة الأمن السيبراني – البنك الأهلي المصري، ورئيس لجنة الأمن السيبراني، إتحاد بنوك مصر، وعلاء قدومي، مدير رئيسي الأمن السيبراني وإستمرارية العمل، البنك الأردني الكويتي. المعقب إلياس طايع، خبير تحوّل رقمي في الخدمات المالية، الرئيس التنفيذي، شركة CedraTech، لبنان.

جانب من الحضور المصرفي في الجلسات

اليوم الثاني

الجلسة الثانية

«الجرائم المالية الرقمية ودور التقنيات الناشئة»

تناولت الجلسة الثانية بعنوان **«الجرائم المالية الرقمية ودور التقنيات الناشئة»** محاور الإحتيال الرقمي المتطوّر وغسل الاموال بإستخدام العملات المشفّرة، وإستخدام الذكاء الإصطناعي ومعالجة اللغة الطبيعية NLP في تتبع المعاملات المشبوهة عبر المنصّات، والتهديدات العابرة للحدود وأهمية التعاون الدولي في مواجهتها والتحدّيات التنظيمية في مراقبة الجرائم المالية الرقمية.

ترأس الجلسة المهندس سليمان برده، الشريك الإداري، شركة XEEVOLVE، قطر، وتحدث فيها كل من: المهندسة دانية البطوش، رئيس قسم أمن تقنية المعلومات/ دائرة تقنية المعلومات، البنك المركزي الأردني، ومأمون العساف، مدير مديرية التحرّي والتحليل المالي بالوكالة، وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الاردن، والمهندس نضال البيطار، الرئيس التنفيذي، جمعية شركات تقنية المعلومات والإتصالات في الأردن.

جانب من الحضور المصرفي في الجلسات

اليوم الثاني

الجلسة الثالثة

«الذكاء الإصطناعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب AMT/CFT: تقنيات: أنظمة وحدود»

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «**الذكاء الإصطناعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب AMT/CFT: تقنيات: أنظمة وحدود**»، محاور إستخدام التعلُّم الآلي للكشف عن الأنماط الشاذة وتحليل السلوكيات، وتصميم أدوات مراقبة وتصنيف المعاملات المالية المدعومة بالذكاء الإصطناعي، ودمج الذكاء الإصطناعي ضمن أنظمة الإمتثال الخاصة بمكافحة غسل الأموال وفهم حدود ومخاطر الإعتماد الكامل على الذكاء الإصطناعي.

ترأس الجلسة عرفات الفيومي، المدير التنفيذي لدائرة الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، البنك الأردني المركزي. وتحدث فيها كل من: الدكتور هيثم ياسين، خبير رئيسي في مكافحة الفساد وغسل الأموال، المركز الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبروفيسور الدكتور أنس رتيب السعود، المدير التنفيذي، إتحاد الجامعات العربية، الأردن عبر الأونلاين، وعمر الصوري، مساعد المدير التنفيذي لدائرة الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، البنك المركزي الأردني.

وشهدت الجلسة نقاشاً معمقاً حول دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز فعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث أكد المتحدثون على ضرورة الموازنة بين الاستفادة من قدراته المتقدمة في كشف الأنماط غير الاعتيادية وتحليل السلوكيات المالية المعقدة، وبين التحديات المرتبطة بالشفافية وحوكمة البيانات وحماية الخصوصية. كما تم التشديد على أهمية استمرار الدور البشري في تفسير مخرجات الأنظمة الذكية وعدم الاكتفاء بالاعتماد الكلي عليها، وذلك لضمان دقة النتائج وتفادي المخاطر المرتبطة بالاعتماد المطلق على الخوارزميات. وأوصت الجلسة بضرورة تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية لتواكب التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتعزيز قنوات التعاون الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بما يسهم في بناء أنظمة مالية أكثر أماناً وموثوقية.

اليوم الثاني

الجلسة الرابعة

«التكنولوجيا التنظيمية RegTech والإبتكار الإشرافي SupTech»

تناولت الجلسة الرابعة بعنوان «التكنولوجيا التنظيمية RegTech والإبتكار الإشرافي SupTech» محاور الرصد التنظيمي الفوري والإبلاغ بإستخدام الذكاء الإصطناعي، وأتمتة عمليات الإمتثال وتصنيف المخاطر والرقابة المؤسسية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في العمل التنظيمي والمساءلة عن القرارات الصادرة عن أنظمة الذكاء الإصطناعي في سياق الإمتثال المالي.

ترأس الجلسة إلياس طايع، خبير تحوّل رقمي في الخدمات المالية، الرئيس التنفيذي، شركة CedraTech، لبنان. وتحدث فيها كل من: المهندس بلال خالد الحفناوي، خبير في التكنولوجيا والتحوّل الرقمي، الأردن، وسامر أبو زايد، الرئيس التنفيذي، Arizon Intelligent Solutions، الكويت.

جانب من الحضور المصرفي في الجلسات

مؤسسات مصرفية راعية لمنتدى عمّان

شاركت مؤسسات مصرفية أردنية وعربية برعاية لمنتدى متخصّص بعنوان «نحو الإستخدام الفعّال للذكاء الإصطناعي في تقويض شبكات غسل الأموال وتمويل الإرهاب: الفرص، المخاطر والمسار المستقبلي»، والذي نظّمه إتحاد المصارف العربية تحت رعاية معالي الدكتور عادل شركس، محافظ البنك المركزي الأردني، بالتعاون مع «المركزي الأردني» وجمعية البنوك في الأردن، وبمشاركة إقليمية ودولية واسعة، على مدار يومين، وهي كالتالي:

الأستاذ وليد السمهوري – البنك العربي

الأستاذ عمار الصفدي – بنك الاسكان

الدكتور ماهر المحروق – جمعية البنوك في الأردن

الأستاذ إياد العسلي – البنك العربي الاسلامي الدولي

الدكتور أحمد الحسين – البنك الأهلي الأردني

السيد سامر أبو زايد – شركة أريزونا للبرمجة والأنظمة الذكية

السيد داود عيسى – البنك الأردني الكويتي

السيد حسن عطعوط – البنك الإسلامي الأردني

الأستاذة شيم الخيطان – (جوباك)

الأستاذ تامر غزالة – كابيتال بنك

السيد أيمن العلاونة – العلاونة للصرافة

السيد نايف الحسين – QNB

الأستاذ عمرو علام – بنك القاهرة

الدكتور مؤيد كلوب – الاتحاد الأردني لشركات التأمين

المؤسسات المصرفية الراعية للمنتدى

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK
"أكثر من بنك"

انجز معاملات شركتك المالية بكل أريحية مع منصة JKBCORP+

*خاضع لشروط وأحكام البنك

06-5200999

على هامش منتدى «نحو إستخدام فعّال للذكاء الإصطناعي» في عمّان

ندوة «تمكين المرأة من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة»
برعاية البنك الأردني الكويتي

الدكتور وسام فتوح، السيدة خلود السقاف والسيدة هدى حجازي وقوفاً للسلام الأردني

على هامش منتدى «نحو إستخدام فعّال للذكاء الإصطناعي في تقويض شبكات غسل الأموال وتمويل الإرهاب: الفرص، المخاطر، والمسار المستقبلي» في عمّان، والذي نظّمه إتحاد المصارف العربية تحت رعاية معالي الدكتور عادل شركس محافظ البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع «المركزي الأردني» وجمعية البنوك في الأردن، وإنطلاقاً من إيمان المشاركين في المنتدى والبنك الأردني الكويتي بدور المرأة كشريك أساسي في التنمية المستدامة، رعى البنك ندوة «تمكين المرأة من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة» التي نظمها إتحاد المصارف العربية، في حضور عدد من النساء القياديات، وأعضاء مجلس الإدارة، وعدد من موظفي البنك الراعي للندوة.

وقد تطرّقت فعّاليات الندوة إلى مقوّمات القيادة الناجحة، وكيفية تحويل التحدّيات إلى فرص للنمو والتميّز، بما يُعزز من مشاركة المرأة في مسيرة التطوير والإبتكار.

المشاركون في ندوة «تمكين المرأة من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة»

وقد إفتُتحت الندوة بكلمات ترحيبية من قبل السيدة نانسي الهندي مديرة مكتب الإتحاد في الأردن وتحدث فيها كل من:

الدكتور وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

وهيثم البطيخي
الرئيس التنفيذي للبنك الأردني الكويتي
ممثلاً بـ **السيدة هدى حجازي**
مدير رئيسي دائرة التسويق والتواصل المؤسسي

ومعالي السيدة خلود السقاف
رئيسة هيئة تمكين المرأة العربية.

متناولين أهمية تمكين المرأة ودورها في النمو الشامل والتنمية المستدامة في المجتمعات العربية والعالمية، مشيدين بالتقدم اللافت الذي حققته المرأة في مجالات عدة.
تلتها كلمة رئيسية ألقتها المهندسة نور اللوزي، نائب أمين عام حزب إرادة لملف الإدارة المحلية – الأردن، تحت عنوان: «المرأة في مواقع القيادة – تشكيل مستقبل المال والسياسة»، حيث تم تكريم كل من معالي وزير دولة لتطوير القطاع العام المهندسة بديرة البلبيسي والسيدة نور اللوزي.

د. وسام فتوح

السيدة خلود السقاف

السيدة نانسي الهندي

السيدة هدى حجازي

كلمة رئيسية

«المرأة في مواقع القيادة – تشكيل مستقبل المال والسياسة»

المهندسة نور اللوزي:
تمكين المرأة ضرورة وطنية واستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدام

أكدت المهندسة نور أحمد اللوزي «أن تمكين المرأة لم يعد خياراً ثانوياً أو ترفاً فكرياً، بل أصبح ضرورة وطنية وإستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة»، مشيرة إلى «أن إشراك المرأة في مواقع القيادة يُسهم في تعزيز الحوكمة ويرفع من كفاءة الأداء الإقتصادي والإداري»

وأوضحت اللوزي في كلمتها «أن غياب المرأة عن مواقع التخطيط وصنع القرار، يشكل خسارة للكفاءة والخبرة ويعطل مسار التنمية»، مؤكدة «أن الإقتصادات الحديثة حققت قفزات نوعية من خلال إشراك المرأة كشريك كامل في الإدارة والسياسات».

وأضافت اللوزي: «أن تمكين المرأة لا ينبغي أن يبقى شعاراً متداولاً، وإنما مشروع تنموي ملموس يبدأ من المؤسسات ومواقع القرار، ويمثل إستثماراً إستراتيجياً في رأس المال البشري يُعزّز العدالة ويزيد من تنافسية المجتمعات».

المهندسة نور اللوزي

وتضمّنت الندوة جلسات متخصّصة تناولت قضايا الشمول المالي والرقمي، وتوسيع الوصول إلى التمويل، ودور المرأة في القطاع الخاص.

المحاضرون في أعمال ندوة «تمكين المرأة من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة»

الجلسة الأولى

«الشمول المالي للمرأة العربية» و«توسيع الوصول إلى التمويل لرائدات الأعمال»

وتناولت الجلسة الأولى، محوري «الشمول المالي للمرأة العربية» و«توسيع الوصول إلى التمويل لرائدات الأعمال»، وتحدثت فيها كل من: **أمل جردات، نائب المدير العام، الشركة الأردنية لضمان القروض، والمهندسة عبير خضر، رئيس مجموعة الأمن السيبراني، البنك الأهلي المصري، ورئيس لجنة الامن السيبراني – إتحاد بنوك مصر.**

الجلسة الثانية

«السياسات، الشراكات ودور القطاع الخاص»

كما تناولت الجلسة الثانية محور «السياسات، الشراكات ودور القطاع الخاص»، وتحدث فيها كل من: **المهندسة بسمة كريم، الرئيس التنفيذي، IBK NEXUX، السعودية، والمهندسة هدى ربايعة، مديرة إقليمية للمبيعات، شركة مايكروسوفت، الأردن.**

توصيات ندوة «تمكين المرأة من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة»

أما توصيات الندوة فكانت كالتالي:

1. التوسُّع في عقد ورش عمل وندوات ضمن مبادرة تمكين المرأة العربية في مختلف الدول العربية، بهدف إعداد وتأهيل الكوادر النسائية في القطاع المصرفي لمتطلبات القيادة الفعّالة.

2. دعوة رائدات الأعمال، خصوصاً من أسّسن شركات ناشئة في مجالات الذكاء الإصطناعي، الأمن السيبراني، والتكنولوجيا المالية، للمشاركة كمتحدّثات وعرض قصص نجاحهن وتحدّياتهن كمصدر إلهام للجيل المقبل.

3. إعتبار تمكين المرأة ضرورة تنموية وليس خياراً، لما له من أثر إيجابي مباشر على المجتمعات والإقتصاد.

4. تعزيز الشراكات وتوفير بيئة عمل عادلة تدعم مشاركة المرأة بشكل فعّال ومتساوٍ.

5. دعم المبادرات التي تفتح آفاقاً أوسع لمشاركة المرأة في مختلف القطاعات الحيوية.

6. الإيمان بدور المرأة كشريك فاعل في قيادة التغيير وصنع مستقبل أكثر شمولاً وإستدامة.

7. الإلتزام بمواصلة الجهود لفتح المزيد من الفرص أمام النساء في بناء القدرات والتأثير في مراكز إتخاذ القرار.

8. تخصيص مساحات مستقبلية لعرض قصص النجاح والدروس المستفادة من تجارب رياديات الأعمال في الجلسات المقبلة.

البنوك والمؤسسات الراعية لندوة «هيئة تمكين المرأة» في عمّان

كرّمت البنوك والمؤسسات الراعية لندوة «تمكين المرأة من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة» كلاً من:

تكريم معالي المهندسة بدرية البلبيسي، وزير دولة لتطوير القطاع العام

تكريم المهندسة نور اللوزي، نائب أمين عام حزب إرادة لملف الإدارة المحلية

تكريم هدى حجازي – البنك الأردني الكويتي

JOPACC

INNOVATING DIGITAL FINANCIAL SOLUTIONS

Serving Millions of Financial Users through Seamless Financial Services

Our Core Areas of Work

1. Operating Payment Systems
2. Introducing Innovative Digital Financial Solutions
3. Enabling Fintech Innovation
4. Producing & Disseminating Knowledge

JOIN FINCUBATOR · CliQ · JoMoPay Jordan Mobile Payment · FAWATEER.com · ACH Automated Clearing House · ECCU Electronic Cheque Clearing Unit

www.jopacc.com

أكد أن الناتج المحلي تجاوز 4.5 تريليون ريال
ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان: الدولة تحولت إلى وجهة للاستثمارات العالمية

إفتتح ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، أعمال مجلس الشورى في سنته الثانية من الدورة التاسعة، مؤكداً أن المملكة مستمرة في مسارها التنموي وفق رؤية 2030، التي تجسّد ما تحقق من إنجازات في تطوير البنية التحتية وتعزيز جودة الحياة للمواطنين والمقيمين والزوار.

وأشار ولي العهد إلى أن الإقتصاد السعودي يمضي في تنويع مساراته وتأكيد قدرته على تقليص إعتماده على النفط، وقال: «للمرة الأولى في تاريخنا حققت الأنشطة غير النفطية 56 % من الناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ مستويات تتجاوز أربعة ونصف تريليون ريال، كل ذلك وغيره من المنجزات جعلت المملكة مركزاً عالمياً يستقطب مختلف النشاطات، ولعلّ إختيار 660 شركة عالمية المملكة مقراً إقليمياً لها وهو أكثر مما كان مستهدفًا لعام 2030، يجسّد ما تحقق في البنية التحتية ومستوى الخدمات التقنية مما يؤكد متانة الإقتصاد السعودي وآفاقه المستقبلية الرحبة.

وفي إطار الاستثمارات في التوجهات المستقبلية، فإن الإتفاقات التي تم عقدها في مجال الذكاء الإصطناعي تستكمل جوانب من حلقة برامج الرؤية لتكون المملكة خلال السنوات المقبلة مركزًا عالميًا لهذا المجال».

وأكد ولي العهد العمل في البرامج العسكرية على رفع القدرات الدفاعية إلى أعلى مستويات متقدمة عالمياً، لافتاً إلى «أن التعاون مع شركاء المملكة الإستراتيجيين يُسهم في تحقيق مستهدفاتنا في توطين الصناعة العسكرية وتسريعها التي وصلت الآن إلى أكثر من 19 % بعد أن كانت لا تتجاوز 2 %».

وأوضح الأمير محمد بن سلمان أن الدولة تدرك أن وجود مالية عامة قوية لا تعتمد على مصدر وحيد متذبذب للإيرادات، هي ضرورة ومطلب أساسي للتنمية والتنويع الاقتصادي المستدام، ومن خلالها تنمو الفرص الوظيفية المتنوعة.

«لقد عملت الدولة منذ انطلاق الرؤية لبناء هذا الأساس، مما أكسب بلادنا إقتصاداً صلباً جعل منها وجهة للإستثمار، كما تحقق الكثير من الأهداف التي نسعى إليها، ومن ذلك وصول نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها، وإرتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى أعلى درجاته، وإنخفاض نسبة محدودي الدخل».

وأشار الأمير محمد بن سلمان إلى أننا «في هذا الإطار، نواصل تقييم الأثر الإقتصادي والإجتماعي للإنفاق العام لضمان

ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان

توجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية ضمن سعينا المستمر لخدمة المواطن وزيادة دخله، ورفع مستوى الخدمات المقدمة، وتحسين جودة الحياة للمواطنين المقيم والزائر».

وحول النمو الاقتصادي قال ولي العهد السعودي «إن النمو القوي الذي تعيشه المملكة اليوم صاحبه إرتفاع في أسعار العقار السكني في بعض مناطق المملكة إلى مستويات غير مقبولة، مما أدى إلى بعض التشوّهات في القطاع وتسبّبها في إرتفاع متوسط تكلفة السكن بالنسبة إلى دخل المواطن، مما إستدعى العمل على وضع سياسات تعيد توازن هذا القطاع بما يُخفّض كلفة العقار، ويشجع على الإستثمار في التطوير العقاري، ويُتيح خيارات مناسبة ومتعدّدة للمواطنين والمستثمرين».

وقال ولي العهد: «لقد أظهرت المرحلة السابقة قدرة القطاع العام والخاص على مواجهة التحديات والتأقلم السريع مع تغيُّر الظروف، كما كان لجودة الأداء الحكومي دور بارز في إمتصاص الصدمات الاقتصادية ومرونة ومراجعة مسار برامج وتحويرها ومكوّناتها لتكون أكثر مناعة ضد أي تقلبات دون تعطيل متطلبات التنمية»، مؤكداً «أن المصلحة العامة هي الهدف الأسمى الذي نتوخّاه من تلك البرامج والمستهدفات. ونحن عازمون على تحقيقها وإكمالها، إلاّ أننا نؤكد أيضاً أننا لن نتردّد في إلغاء أو إجراء أي تعديل جذري لأي برامج أو مستهدفات تبيّن لنا أن المصلحة العامة تقتضي ذلك».

«المركزي المصري» يستضيف الإجتماع الأول لمجموعة عمل «تقرير الإستقرار المالي الأفريقي»

جانب من اللقاء

إستضاف البنك المركزي المصري مؤخراً ولمدة 3 أيام الإجتماع الأول لمجموعة عمل تقرير الإستقرار المالي، التابعة للجنة الإستقرار المالي الأفريقية، وذلك بمشاركة ممثلين للبنوك المركزية من مختلف أقاليم القارة، وذلك في ضوء الإهتمام الرئاسي بتعزيز التكامل مع القارة الأفريقية وإرساء أطر التعاون والعمل المشترك بين مصر والدول الإفريقية في شتّى المجالات وتحت رعاية حسن عبدالله محافظ البنك المركزي المصري.

وتضم المجموعة في عضويتها البنك المركزي المصري (عن إقليم شمال)، والبنك الإحتياطي لجنوب أفريقيا والبنك المركزي الإسواتيني وبنك موزمبيق (عن إقليم جنوب)، والبنك المركزي لدول غرب إفريقيا (BCEAO) عن (إقليم غرب)، وبنك دول وسط إفريقيا (BEAC) عن (إقليم وسط)، والبنك الوطني الرواندي وبنك موريشيوس (عن إقليم شرق). ويعكس هذا التمثيل الجغرافي الحرص على الإستفادة من مختلف الخبرات من كافة أنحاء القارة، ويأتي هذا الإجتماع في إطار عمل لجنة الاستقرار المالي الإفريقية، التي تم إنشاؤها بقرار من المحافظين. وعقدت أول إجتماعاتها في القاهرة في ديسمبر/ كانون الأول 2024، بهدف تعزيز الإستقرار المالي في القارة من منظور كلي، إلى جانب مواءمة الأطر الرقابية والاحترازية الكلية بين الدول الأعضاء.

وإفتتح الإجتماع كل من الدكتورة نجلاء نزهي مستشار المحافظ للشؤون الإفريقية، والدكتور أحمد سحلول وكيل المحافظ المساعد لقطاع مراقبة المخاطر الكلية ورئيس مجموعة العمل، حيث أكدا أهمية التقرير كمرجع لتحليل أبرز التحدّيات الإقتصادية والمالية التي تواجه القارة، ورصد تطوُّرات الأنظمة المالية بشقيها المصرفي وغير المصرفي، كذلك نظم الدفع والأسواق المالية، وإستخلاص توصيات يتم تقديمها لتعزيز الاستقرار المالي في كافة الدول الإفريقية من منظور إحترازي كلي، وهو ما يُساهم في رفع مستوى ثقة المستثمرين في الأسواق الأفريقية، وتعزيز مكانة إفريقيا كوجهة استثمارية موثوقة على الساحة الدولية.

ويُمثل الإجتماع محطة مهمة ضمن الجهود المستمرة لإعداد أول تقرير للإستقرار المالي على مستوى القارة، والمقرّر عرضه على إجتماع جمعية البنوك المركزية الإفريقية في الكاميرون خلال نوفمبر/ تشرين الثاني 2025.

ويتناول التقرير خمسة موضوعات رئيسية والتي تشمل مدى تنفيذ البنوك المركزية لأطر السياسة الإحترازية الكلية، كذلك أهم التطورات الإقتصادية والمالية الكلية على المستويين العالمي والقاري، بالإضافة إلى تحليل المخاطر المتعلقة بالنظام المالي، ومدى صلابة القطاع المصرفي وغير المصرفي والأسواق المالية، فضلاً عن مستوى التكامل في أنظمة الدفع الأفريقية.

يُذكر أن البنك المركزي المصري يتولّى قيادة مجموعة العمل ورئاسة أعمالها، إلى جانب إضطلاعه بمسؤوليات سكرتارية لجنة الاستقرار المالي الإفريقية، بما يرسّخ دوره المحوري في تنسيق الجهود الإقليمية ودعم العمل المؤسسي المشترك بين البنوك المركزية الأفريقية.

بنك مصر يُحقّق طفرة هائلة في معدّلات نمو جميع قطاعات الأعمال ويقفز بإجمالي الأرباح الى 127.5 مليار جنيه

إعتمدت الجمعية العامة لبنك مصر القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024، وقد أظهرت المؤشرات المالية لأداء أعمال البنك تحقيق طفرة في معدّلات نمو جميع قطاعات الأعمال، حيث بلغ إجمالي المركز المالي نحو 3,610 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024 مقابل 2.551 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023 بمعدل نمو 41 %، وقد جاء في حدود 4,120 مليار جنيه في نهاية أغسطس/ آب 2025.

وقفز رصيد صافي القروض المباشرة للعملاء بمعدل نمو 31 % ليصل إلى 1,197 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024 مقابل 912 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023 نتيجة نمو إجمالي قروض الأفراد بنسبة 18 % ونمو إجمالي قروض المؤسسات بنسبة 41 %، وقد جاء في حدود 1,342 مليار جنيه في نهاية أغسطس/ آب 2025 ، كما شهد رصيد ودائع العملاء نمواً بنسبة 33 % ليصل إلى 2,498 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024 مقابل 1,875 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023، وقد جاء في حدود 2,874 مليار جنيه في نهاية أغسطس/ آب 2025، وقفز البنك بإجمالي أرباحه قبل الضرائب إلى 127.5 مليار جنيه مصري متضمّنة مبلغ 46.2 مليار جنيه مصري للضرائب ليصل صافي الربح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2024 إلى 81.3 مليار جنيه مصري.

علماً أن محفظة التجزئــة المصرفية قد حققت زيادة بمعدل نمو 18 % عن الأرصدة في نهاية ديسمبر/ كانون الاول 2023 وبمعدل نمو 22 % في نهاية أغسطس/ آب 2025 عن الأرصدة في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024، كما تخطى عدد البطاقات المصدرة 15.5 مليون بطاقة، كما يصل عدد مواقع التجار المتعاقدين بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع البنك 425 ألف موقع بجميع محافظات الجمهورية، ووصل حجم معاملات التجار المتعاقدين مع البنك «آلات POS - نظام التجارة الإلكترونية E-Commerce» إلى ما يزيد عن 319 مليار جنيه سنوياً، ويوفر البنك بتلك المواقع أحدث آلات الـ POS المتوافقة مع المعايير الدولية «PCI DSS» وذلك بإصدارها الأحدث 3.2.1 طبقاً لمتطلّبات المنظمات الدولية.

ويُولي بنك مصر إهتماماً كبيراً بالشمول المالي ويعمل من خلال محاور عدة تماشياً مع خطة البنك المركزي لتعزيز

جهود الشمول المالي من أهمها؛ التحوُّل من المجتمع النقدي الى المجتمع اللانقدي من خلال دعم وتحفيز إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وفي سبيل ذلك قام البنك بتقديم حلول مختلفة لميكنة المرتبات موجهة لشركات قطاع الأعمال العام والخاص عن طريق تقديم مجموعة متنوعة من منتجات تحويل المرتبات «بطاقات مرتبات - حسابات مرتبات» حيث بلغ عدد الشركات المتعاقدة مع البنك 5367 شركة بعدد بطاقات 1.54 مليون بطاقة وكذلك ما يزيد عن 423 ألف حساب.

يُشار إلى أن بنك مصر يحتفظ بالمركز الأول للعام 19 توالياً منذ بدء منظومة وزارة المالية لميكنة المرتبات في العام 2005، وذلك بين البنوك المشاركة في المنظومة بحصة سوقية بلغت 48 % وبعدد بطاقات بلغ 2.16 مليون بطاقة تخص الجهات الحكومية المتعاقدة مع البنك وعددها 1136 جهة، كما بلغت قيمة المرتبات لكلا القطاعين العام والخاص ما يزيد عن 187 مليار جنيه سنوياً يتم تحويلها عن طريق البنك.

أما في ما يخص الصيرفة الإسلامية في مجال التجزئة المصرفية فإنه يتم تقديم كافة الخدمات المصرفية الحديثة من خلال 58 فرعاً للمعاملات الإسلامية « كنانة» منتشرة في جميع أنحاء مصر في نهاية أغسطس/ آب 2025، وقد إرتفعت محفظة الصيرفة الإسلامية في مجال التجزئة المصرفية بمعدل نمو 33 % عن الأرصدة في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023، وبمعدل نمو 27 % في نهاية أغسطس/ آب 2025 عن الأرصدة في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024.

كما يقوم بنك مصر بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من خلال فروعه المنتشرة بجميع المحافظات وذلك بمختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، وقد بلغت محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر نحو 42.4 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024، ونحو 48.1 مليار جنيه في نهاية أغسطس/ آب 2025 بمعدل نمو 14 % عن الأرصدة في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024، وبلغ عدد عملاء محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 130 ألف عميل في ديسمبر/ كانون الأول 2024.

ويحرص بنك مصر دائماً على تلبية الإحتياجات المختلفة لكافة شرائح المجتمع بما يُسهم في دفع عجلة التنمية وذلك بمحاربة البطالة والمساهمة في تنمية المجتمع ويقدم برامج تمويلية متنوعة تتناسب مع أحجام المشروعات المختلفة، وقد بلغت محفظة الصيرفة الإسلامية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نحو 5 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024، ونحو 5.9 مليارات جنيه في نهاية أغسطس/ آب 2025 بمعدّل نمو 18 % عن الأرصدة في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024.

ويواصل بنك مصر جهوده لدعم وتمكين قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، عبر حلول مالية وغير مالية مبتكرة تعزز الشمول المالي والنمو المستدام. وأطلق البنك عدداً من الحلول البنكية الرائدة، من أبرزها القرض الرقمي للمشروعات الصغيرة «إكسبريس»، والذي حقق تمويلات تجاوزت 58.4 مليار جنيه من خلال منح 57 ألف قرض منذ إطلاقه في سبتمبر/ أيلول 2020 حتى نهاية العام 2024، كما قدّم خدمة «القرض اللحظي» للمشروعات المتناهية الصغر بإجمالي تمويل يتخطى 10.5 مليار جنيه منذ اطلاقه في يناير/ كانون الثاني 2022، إضافة إلى برنامج «ذات» أول برنامج تمويلي متكامل موجه لرائدات الأعمال، والذي استفاد منه أكثر من 35 ألف من عملائنا بتمويلات تتجاوز 3.3 مليارات جنيه منذ اطلاقه في مارس 2022.

وفي إطار تقديم الدعم غير المالي، أطلق البنك 17 مركزاً لخدمات تطوير الأعمال قدمت أكثر من 137 ألف خدمة منذ اطلاقهم يوليو/ تموز 2019، وساهمت في تمويل 4,000 مشروع بقيم تجاوزت 2.48 مليار جنيه، كما تعاون مع Google لتدريب أكثر من 25 ألف شاب في ريادة الأعمال والتسويق الرقمي. وعزّز البنك هذا التكامل بإطلاق منصّته الرقمية المتكاملة لقطاع المشروعات، لتكون بوابة شاملة تلبي احتياجات رواد الأعمال في مختلف مراحل نموهم.

وبالنسبة إلى تمويل الشركات الكبرى يعد بنك مصر من أكبر البنوك في تمويل كافة المشروعات بمختلف القطاعات، وقد قفزت محفظة ائتمان الشركات والقروض المشتركة بمعدل نمو 43 % عن الأرصدة ففي نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023، وإرتفعت بمعدّل نمو 11 % في نهاية أغسطس/ آب 2025 عن الأرصدة في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024، كما قفزت محفظة الصيرفة الإسلامية في مجال ائتمان الشركات والقروض المشتركة بمعدل نمو 82 % عن الأرصدة في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023، وإرتفعت بمعدل نمو 10 % في نهاية أغسطس/ آب 2025 عن الأرصدة في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024.

وقد إستطاع بنك مصر خلال 2024 الانتهاء من ترتيب وتمويل والمشاركة في «28» عملية تمويلية مشتركة «نمطي – إسلامي» بإجمالي حجم تمويل يصل إلى 209.1 مليار جنيه وذلك في العديد من القطاعات مثل: «الإستثمار العقاري، الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الكهرباء، البتروكيماويات، الأغذية، الغزل والنسيج، السيارات، المقاولات والسياحة» وتبلغ قيمة حصة بنك مصر في تلك العمليات نحو 66.8 مليار جنيه.

أسعار الفائدة على الشهادات بالجنيه والدولار في بنك مصر

من جهة أخرى، تتنوّع شهادات الإدخار في بنك مصر وتشمل شهادة القمة الثلاثية ذات العائد الشهري بمعدّل عائد 17 % سنوياً ثابتة طوال فترة الثلاث سنوات.

شهادة إبن مصر 3 سنوات بعائد متناقص

تشمل الشهادات شهادة إبن مصر ذات العائد الثابت الشهري المتناقص لمدة ثلاث سنوات ليصل في السنة الأولى إلى 20.5 % سنوياً وفي السنة الثانية إلى 17 % سنوياً وفي السنة الثالثة إلى 13.5 % سنوياً.

عوائد شهادات الدولار الثابتة 3 و5 سنوات تصل إلى 4.95 %

بالنسبة إلى الشهادات الدولارية ذات العائد الثابت لمدة ثلاث سنوات، يبلغ معدل الفائدة 4.75 % ثابتة طوال مدة الشهادة للشهادات ذات العائد الشهري، و4.77 % للشهادات ذات العائد الربع سنوي، و4.80 % للشهادات ذات العائد النصف سنوي، و4.85 % للشهادات ذات العائد السنوي.

وبالنسبة إلى الشهادات الدولارية ذات العائد الثابت لمدة خمس سنوات، يبلغ معدّل الفائدة 4.85 % للشهادات ذات العائد الشهري، و4.87 % للشهادات ذات العائد الربع سنوي، و4.90 % للشهادات ذات العائد النصف سنوي، و4.95 % للشهادات ذات العائد السنوي.

بنك القاهرة يعلن عن 6 هدايا مجانية حصرية للعملاء ضمن مبادرة الشمول المالي في سبتمبر 2025

أعلن بنك القاهرة عن مشاركته في مبادرة الشمول المالي لشهر سبتمبر/ أيلول 2025، تحت رعاية البنك المركزي المصري، وذلك لمناسبة عيد الفلاّح.

وكشف بنك القاهرة عن تقديم أفضل الخدمات والمنتجات البنكية للعملاء خلال فعّاليات الشمول المالي من 1 إلى 15 سبتمبر/ أيلول 2025.

وتشمل هذه الخدمات والمنتجات البنكية المقدمة للعملاء من بنك القاهرة خلال فعّاليات الشمول المالي، التالي: فتح حسابات وفر مجاناً ومن دون حد أدنى، وإصدار مجاني لبطاقة الخصم المباشر ميزة، وإصدار مجاني للبطاقات المدفوعة مقدماً (سواء عميل جديد أو قائم)، وإصدار مجاني لمحفظة القاهرة كاش الإلكترونية للأفراد (سواء عميل جديد أو قائم)، وإصدار مجاني لخدمة الانترنت البنكي والموبايل البنكي والإعفاء من المصاريف الإدارية الخاصة ببعض القروض متناهية الصغر لنشاط الجرّار الزراعي، تجارة الأدوات والمعدات الزراعية، تجارة الأعلاف والحبوب، الأنشطة اليدوية والحرفية (سواء عميل جديد أو قائم).

ودائع العملاء إرتفعت إلى 5 تريليونات جنيه

الأرباح السنوية للبنك الأهلي المصري تقفز 89 % إلى 133 مليار جنيه

الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري الأستاذ محمد الإتربي يتوسط مجلس الإدارة

كشف البنك الأهلي المصري، عن نمو أرباحه الإجمالية خلال العام الماضي (2024)، إلى 223 مليار جنيه قبل الضرائب، فيما بلغت الأرباح بعد خصم الضرائب نحو 133.3 مليار جنيه، مقارنة مع 70.7 مليار جنيه خلال العام 2023، بنسبة نمو بلغت نحو 89 %.

وفق النتائج المالية المجمّعة، بلغ إجمالي المركز المالي نحو 8.1 تريليون جنيه في ديسمبر/ كانون الأول 2024، مقارنة بنحو 5.2 تريليونات جنيه في ديسمبر/ كانون الأول 2023 بمعدّل نمو 55 % وصولاً إلى نحو 8.8 تريليونات جنيه بنهاية أغسطس/ آب 2025.

كما إرتفعت حقوق الملكية في ديسمبر/ كانون الأول 2024 بنحو 237 مليار جنيه عن ديسمبر/ كانون الأول 2023 لتسجل 534 مليار جنيه بمعدل نمو 80 %.

وإرتفع إجمالي ودائع العملاء إلى 5 تريليونات جنيه في ديسمبر/ كانون الأول 2024 بزيادة قدرها 1230 مليار جنيه عن ديسمبر/ كانون الأول 2023 بمعدّل نمو 33 % وصولاً إلى 5.6 تريليون جنيه في أغسطس/ آب 2025.

كما زاد عدد عملاء البنك إلى 21.5 مليون عميل في ديسمبر/ كانون الأول 2024 مقابل نحو 19.8 مليون عميل في ديسمبر/ كانون الأول 2023 بمعدّل نمو 9 %.

ونما إجمالي محفظة قروض العملاء والبنوك بنحو 64 % عن ديسمبر/ كانون الأول 2023، حيث سجلت 3948 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024، مقابل نحو 2407 مليار جنيه في ديسمبر/ كانون الأول 2023.

وإيماناً بالدور الحيوي الذي تمثله المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية الوطنية، وضرورة دعم هذا القطاع لقدرته على تحقيق تنمية إقتصادية متكاملة ومتوازنة وتوفير فرص عمل في جميع القطاعات والحد من البطالة، فقد قام البنك بمنح تمويلات تصل إلى 172 مليار جنيه في ديسمبر/ كانون الأول 2024 بمعدّل نمو 10 % وصولاً إلى 194 مليار جنيه في نهاية أغسطس/ آب 2025، مقارنة بـ 157 مليار جنيه في ديسمبر/ كانون الأول 2023.

وفي مجال التجزئة المصرفية، إرتفعت محفظة القروض لتصل إلى 357 مليار جنيه في ديسمبر/ كانون الأول 2024 بزيادة قدرها 65 مليار جنيه بمعدل نمو 22 % عن ديسمبر/ كانون الأول 2023، محقّقة نحو 422 مليار جنيه في نهاية أغسطس/ آب 2025.

وفي مجال الديون غير المنتظمة تم إجراء تسويات لنحو 6858 عميلاً غير منتظم بلغت إجمالي مديونياتهم نحو 12.9 مليار جنيه، إضافة إلى مساندة عدد من العملاء المتعثّرين وضخ تمويل إضافي يسمح بمساعدتهم في تخطي أزماتهم المالية بعد دراسات تفصيلية وتدعيم موقف البنك، وقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض 0.9 % في ديسمبر/ كانون الأول 2024 مقارنةً بـ 1.1 % في ديسمبر/ كانون الأول 2023.

بروتوكول تعاون بين «الأهلي المصري» و «أجروفود لتجارة الأقطان وإنتاج وتجارة التقاوي»

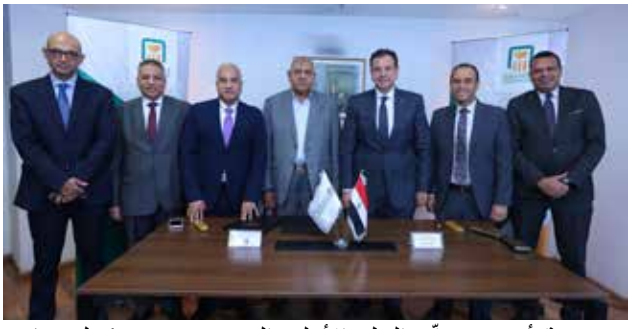

من جهة أخرى، وقّع البنك الأهلي المصري بروتوكول تعاون مع شركة أجروفود لتجارة الأقطان وإنتاج وتجارة التقاوي، وذلك بهدف تمويل المزارعين والمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج الزراعات التعاقدية، بما يضمن توفير الدعم المالي والفني لتحقيق إنتاج زراعي بجودة عالية قادر على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. كما يفتح البروتوكول المجال أمام المزارعين للإستفادة من الخبرات الفنية لـ «أجروفود» التي ستتولى تدريبهم وتوجيههم لإستخدام أحدث أساليب الزراعة والري والحصاد.

ويُمثل هذا التعاون إمتداداً لإستراتيجية «الأهلي المصري» في تعزيز دوره التنموي وتوفير الحلول التمويلية المبتكرة التي تدعم صغار المزارعين، وتساعدهم في الحصول على مستلزمات الإنتاج، وخفض الأعباء التشغيلية، وزيادة الرقعة الزراعية المزروعة بمحاصيل إستراتيجية ومن بينها الخضراوات والفاكهة، مما يُساهم في تحقيق الأمن الغذائي كذلك زيادة نسبة التصدير.

وقد وقّع البروتوكول الدكتور عماد فرج رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في «الأهلي المصري»، وسعد محمد سعداوي العضو المنتدب لـ «أجروفود لتجارة الأقطان وإنتاج وتجارة التقاوي».

«مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا»

على صعيد آخر، إحتفل البنك الأهلي المصري ومدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا بتخريج دفعة جديدة من الطلاب الحاصلين على المنح الدراسية المقدمة من «الأهلي المصري» من كلية الهندسة، حيث بلغ عدد الطلاب بتلك الدفعة 65 طالباً وطالبة، وعلى هامش الإحتفال بتخرج دفعة 2020، تم تكريم «الأهلي المصري» لمساهماته الإيجابية والمؤثرة في قطاع التعليم وبالأخص في مجال دعم المنح الدراسية للطلاب المتفوّقين لإستكمال دراستهم.

بروتوكول تعاون مع الهيئة العامة للإعتماد والرقابة الصحية

على صعيد غير متصل، وقّع البنك الأهلي المصري بروتوكول تعاون مع الهيئة العامة للإعتماد والرقابة الصحية، في إطار جهوده المستمرة لدعم منظومة التأمين الصحي الشامل وتعزيز الخدمات الصحية في مصر يستهدف البروتوكول تمويل ودعم

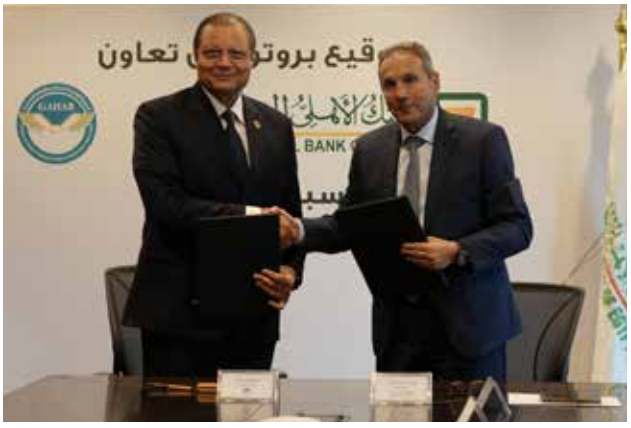

المنشآت الطبية الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في رفع كفاءتها وانضمامها إلى منظومة التأمين الصحي الشامل.

وقع البروتوكول كل من محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، والدكتور أحمد طه رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية.

وأكد محمد الإتربي، «أن هذا البروتوكول يعكس الدور الوطني للبنك في دعم القطاع الصحي كأحد أهم ركائز التنمية المستدامة»، مؤكداً حرص «الأهلي المصري» على المساهمة في رفع كفاءة المنشآت الطبية بما ينعكس على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطن المصري.

وأشار الإتربي إلى «أن هذا التعاون يأتي في إطار إستراتيجية الدولة المصرية لتطوير القطاع الطبي وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تماشياً مع توجهات الدولة نحو تحقيق الاستدامة وجودة الحياة للمواطنين».

خطوة حاسمة في تحوّل النظام المالي الأوروبي:
اليورو الرقمي بات على الأبواب

من المرتقب أن تشهد دول منطقة العملة الموحّدة الأوروبية (20 دولة) خريف 2025، إنطلاقة مرحلة جديدة وحاسمة في خطوة غير مسبوقة في مجال التكنولوجيا النقدية نحو تحوّل النظام المالي الأوروبي الموحّد، وإعتماد عملة رقمية، وذلك ترجمة لما أعلنته في الربيع الماضي محافظة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد، شريطة أن تُكتمل العملية التشريعية، وإعتبرت أن اليورو الرقمي سيكون عملة بالغة الأهمية، وأصبحت مسألة ملحّة اليوم أكثر من أي وقت مضى، مؤكدة أن هذا المشروع الذي يعمل عليه البنك المركزي منذ سنوات والذي سيُبصر النور في العام 2027 بشكل نهائي وفعلي، سيُحدث تحوُّلاً جوهرياً بالنسبة إلى تنفيذ المدفوعات داخل الإتحاد الأوروبي.

شارك في تشريع اليورو الرقمي المفوّضية الأوروبية، المجلس الأوروبي، وأيضاً البرلمان الأوروبي، ومضمون من البنك المركزي الأوروبي ما يُميّزه في أماكن كثيرة عن العملة المشفّرة. فاليورو الرقمي بات هذه الأيام ضرورياً للإتحاد الأوروبي في وقت تستعد دول كبرى حول العالم لإطلاق عملتها الرقمية مثل الصين وروسيا واليابان والولايات المتحدة. فاليابان تنوي إطلاق الين الرقمي في العام 2026. وفي الولايات المتحدة، وقّع الرئيس دونالد ترامب في تموز/ يوليو 2025، أول قانون فيدرالي ينظّم العملات المستقرّة فاتحاً الباب أمام إدماجها في النظام المالي الرسمي معلناً عصر الدولار الرقمي.

أما الصين، وقبل إعتماد اليوان الرقمي، فإنها أطلقت أكبر عملة رقمية تجريبية لبنك مركزي في العالم في حزيران/ يونيو 2024 وبلغ إجمالي حجم المعاملات 986 مليار دولار.

والإتحاد الأوروبي اليوم يخوض السباق العالمي الذي يُعزّز من تموضع النظام المالي المحلي للإقتصادات الكبرى، حيث باتت أيضاً دول أخرى عديدة حول العالم، عربية وغربية، تخوض هذا المضمار للحاق بالتطوّر الرقمي والتكنولوجي للعملات المحلية.

اليورو الرقمي: من المشروع إلى الواقع والتساؤلات

من المرتقب أن يتخذ البنك المركزي الأوروبي هذا الخريف خطوة حاسمة بإطلاق اليورو الرقمي، العملة الرقمية للبنك المركزي، (CBDC) وقد أحرز هذا المشروع، منذ إنطلاقه في العام 2021 والذي يهدف إلى إستكمال المدفوعات النقدية والإلكترونية الحالية، تقدماً ملحوظاً مؤخراً، حيث نشر البنك المركزي في نهاية العام 2024 تقريره المرحلي الثاني الذي يُفصّل التقدّم المُحرز في المرحلة التحضيرية لليورو الرقمي.
ويسلّط هذا التقرير الضوء على جوانب رئيسية مثل حماية

الخصوصية، وحدود الإحتفاظ، والمدفوعات غير المتصلة بالإنترنت. وفي غضون ذلك كشفت دراسة للبنك المركزي الأوروبي نُشرت في آذار/ مارس 2025 تؤكد أن نسبة 58 % من المواطنين في منطقة اليورو يعتبرون إستخدام اليورو الرقمي في مدفوعاتهم مستبعداً أو مستبعداً جداً، وليسوا مستعدين لهذه العملة الرقمية، مشكّكين بأنها ستكون قادرة لتلعب دور وسيلة دفع جديدة. وقد قام البنك المركزي الأوروبي بهذه الدراسة لتقييم تلقّي المواطنين لفكرة العملة الرقمية بالتوازي مع اليورو الورقي وقطع النقود، وقد جاءت الدراسة كتكملة لإستطلاع الرأي نفّذته المفوضية الأوروبية.

إنطلاقاً من هنا يخضع المشروع لتساؤلات على غرار: كيف سينسجم هذا الإبتكار مع البنية النقدية الأوروبية؟ ما تأثيره على النموذج المصرفي التقليدي، الذي يعتمد بشكل كبير على تحصيل الودائع؟ وهل يُمكنه حقاً أن يقدّم بديلاً موثوقاً به للمبادرات الخاصة والعملات الرقمية للقوى الإقتصادية الأخرى؟

فاليورو الرقمي بات منخرطاً في تحوّل واسع النطاق للميكانيكية النقدية والمصرفية، ويطرح ضرورة إعادة النظر في ديناميكية الثقة والعبور إلى السوق والوساطة المالية.

تأثير طرح العملة الرقمية على الإستقرار المالي

يُثير طرح عملة رقمية للبنك المركزي تساؤلات حول تأثير ذلك على الإستقرار المالي والتوازن بينه وبين الإبتكار، لا سيما من خلال خطر إلغاء الوساطة المالية. فإذا حُوّل جزءٌ من الودائع إلى العملة الرقمية للبنك المركزي، فقد تنخفض قدرة البنوك على الإقراض،

وبالتالي سيؤثر ذلك على تمويل الإقتصاد الحقيقي. وبحسب تقرير البنك المركزي الفرنسي، فإنه وفي أسوأ السيناريوهات، قد يؤدي إستبدال الودائع إلى خفض موارد التمويل المصرفية بنسبة 10 % إلى 15 %.

هذا الإحتمال ليس خافياً على البنك المركزي الأوروبي الذي يدرس كل السيناريوهات المحتملة والتشريعات الضرورية لإعتماد عملة رقمية صادرة عن البنك المركزي.

ومع ذلك، فإن إمكانية تحويل جزء من الودائع إلى عملة رقمية صادرة عن البنك الأوروبي قد تدفع المواطنين أو المودعين للإيداع مباشرة لدى البنك المركزي بدلاً من البنوك التجارية، مما قد يفاقم عدم إستقرار النظام المصرفي، كما يرى Julien Prat الخبير المالي والإقتصادي المتخصّص بتقنية البلوكشين والباحث في CNRS. ويرى هذا الخبير أنه «إذا تحوّلت نسبة كبيرة جداً من الودائع المصرفية إلى البنك المركزي الأوروبي، فقد يُضعف ذلك النموذج الإقتصادي للبنوك، التي تستخدم هذه الودائع لتمويل قروضها».

أمام هذا الخطر الذي يحذّر منه الخبير الإقتصادي، تخطط المؤسسة النقدية الأوروبية لفرض حد أقصى على حسابات اليورو الرقمية، مما سيمنع إنتقال الأموال بالكامل ويحدّ من تأثيره على الإستقرار النقدي.

الباحثة والأستاذة الجامعية في السوربون والمستشارة في معهد Veblen الدكتورة Jezabel Soubeyran، ترى أن القطاع المصرفي في منطقة اليورو يتأثر بالقرارات الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي، وأن فكرة أن اليورو الرقمي قد يضر بالإستقرار المالي، تدعمها في المقام الأول البنوك التجارية التي لا تزال تتردّد في إعتماد اليورو الرقمي.

هذه الفرضيات والتوقّعات أيضاً يدرسها البنك المركزي الأوروبي بدقة لتأمين طرح آمن ومستقر لليورو الرقمي في منطقة العملة الموحّدة حتى لا يتعرّض لإهتزازات تعلّم منها البنك المركزي الأوروبي عندما أصدر العملة الموحّدة اليورو الورقي وقطع النقود على نحوٍ فعلي في العام 2002، وقد إستفادت الدول الأوروبية بإعتماده من قلّة مخاطر صرف العملات الأجنبية وإستئصال للتكاليف المفروضة على المعاملات.

في ما يتعلق بالسياسة النقدية، تقدّم العملات الرقمية للبنوك المركزية أدوات جديدة للتدخل. على سبيل المثال، يُمكنها تمكين التحويلات النقدية المباشرة للأُسر خلال أوقات الأزمة (وأزمة الكوفيد خير دليل على ذلك)، مما يُحسّن من إنتقال سياسات البنك المركزي الأوروبي.

وبحسب المتخصّصة الدكتورة Jezabel Soubeyran، «سيتيح اليورو الرقمي إمكانية إطلاق عمليات «أموال الهليكوبتر» أي تحويل أموال البنك المركزي مباشرة إلى الأسر أو الشركات في حالات الأزمات، ولا سيما خلال فترات الضغط الإنكماشي». ومع ذلك تعتقد الأستاذة الجامعية أن «أحد قيود هذه الآلية يكمن في إنعدام الرقابة على إستخدام الأموال، وقد تُستخدم بعض الأموال الموزّعة لتمويل نفقات تتعارض مع التحوّل البيئي. ومع ذلك، يُمكننا أيضاً تصوّر إستخدام «أموال الهليكوبتر» لتمويل بعض الإستثمارات الضرورية لهذا التحوّل، وخصوصاً الإستثمارات قليلة الربحية، والتي تبرّر وجود تمويل رديف، وهذا يفتح آفاقاً جديدة مع إستعمال هذا النوع من الأموال».

جهود البنك المركزي الأوروبي لإزالة الضبابية والشكوك حيال الإنتقال إلى اليورو الرقمي

يعمل البنك المركزي الأوروبي، بالتعاون مع المؤسسات الأوروبية على وضع إطار تنظيمي وصارم لليورو الرقمي، يشمل معايير حماية البيانات والأمن السيبراني الضرورية للحفاظ على ثقة المستخدم. وقد أُجريت مشاورات عامة، لا سيما مع البنوك التجارية لضمان إتباع نهج شامل.

عدم الوساطة أو Désintermédiation

يكمن أحد التحدّيات الرئيسية في إدارة مخاطر عدم الوساطة، أي إمكانية تجاوز العملات الرقمية للبنوك المركزية للمؤسسات المصرفية التقليدية. ومن أجل معالجة ذلك، يدرس البنك المركزي الأوروبي تحديد حدّ أقصى للإحتفاظ الفردي من اليورو الرقمي بحوالي 3000 يورو. ويهدف هذا الإجراء إلى الحفاظ على دور البنوك التجارية في تمويل الإقتصاد مع توفير بديل رقمي آمن وفعّال. ومن هنا تبرز معادلة بأن القروض هي التي تولّد الودائع وليس العكس.

إنطلاقاً من هذا المسعى للبنك المركزي، فإن ذلك قد يضمن توازناً معيناً، أي تحديد حدّ أقصى للودائع عند 3000 يورو، هذا يعني أن التأثير على البنوك سيبقى ضئيلاً، وبالتالي ستحتفظ البنوك بمعظم ودائعها وتحافظ على قدرتها على الإقراض. وبذلك سيتم إحتواء المخاطر التي تواجهها. فإستقرار الودائع المصرفية مهم للسيولة. وفي وقت يُعتبر أمن المعاملات المصرفية أولوية أساسية، يَعِدُ اليورو الرقمي بمدفوعات أسرع وأرخص، لا سيما للمعاملات العابرة للحدود. ولضمان سلامة وسريّة المدفوعات، يدرس البنك المركزي الأوروبي وينظر في اعتماد تقنيات متقدمة مثل التشفير، لكن في حين تبدو هذه العملة الإلكترونية أداة إستراتيجية للسيادة النقدية، لا يزال القبول العام لها يمثل تحدّياً رئيسياً.

فقد كشف إستطلاع أجراه البنك المركزي الأوروبي في العام 2024 أن غالبية المواطنين الأوروبيين لا يرون فائدة من إستخدامها لتلبية إحتياجاتهم اليومية.

ورغم ذلك، تُجري العديد من الدول الأوروبية تجارب ومشاريع تجريبية لتقييم دمج العملات الرقمية للبنوك المركزية في بنيتها التحتية المالية الحالية. وتُساعد هذه المبادرات في تحديد التحدّيات التقنية والتشغيلية، مع جمع بيانات قيّمة لتحسين نموذج اليورو الرقمي.

في فرنسا على سبيل المثال، يقيّم البنك المركزي الفرنسي إستخدام هذا النوع من العملات الرقمية في سيناريوهات سوقيّة محدّدة. ويجري إختبارات على تسوية الأوراق المالية المرمّزة لإستكشاف تطبيقات هذا الإبتكار لتحديث البنى التحتية المالية. وفي الوقت ذاته، يدرس أوجه التعاون مع القطاع الخاص لمعرفة جدوى تقنية البلوك تشين للتسويات بين البنوك، مع الأخذ في الإعتبار التحوّلات في هذا القطاع.

أما في السويد، وعلى سبيل المثال أيضاً، فيدرس البنك المركزي السويدي، من خلال مشروع عملة بلاده الرقمية (الكورونة الرقمية)، دمج عملة رقمية للبنك المركزي في نظام الدفع الوطني. وتُقيّم الإختبارات مدى توافقها مع الأنظمة الحالية وقدرتها على تلبية إحتياجات المستخدمين في سياق رقمي.

وعلى المستوى الأوروبي ككل، يختبر البنك المركزي الأوروبي إستخدام هذا النوع من العملات لتسوية المعاملات التي تتضمّن أصولاً رمزية، مما يُسهّل تكامل الأسواق المالية والتجارة عبر الحدود.

السيادة النقدية في كل ذلك:

يُعدُّ طرح اليورو الرقمي لعامة الناس جزءاً من إستراتيجية تهدف إلى تقليل إعتماد أوروبا على البنى التحتية للدفع، والتي تُهيمن عليها شركات أجنبية مثل «فيزا» و«ماستركارد». وقد أشار كبير الإقتصاديين في البنك المركزي الأوروبي Philip Lane، إلى أن هذا الإعتماد قد يحدّ من مساحة المناورة المُتاحة لأوروبا في حال حدوث توترات جيوسياسية، مما يستلزم وجود بديل سيادي. ونظراً إلى هذا الواقع، يُمكن لليورو الرقمي، نظرياً، أن يُشكل حصناً منيعاً ضد تأثير أنظمة الدفع غير الأوروبية. فمن خلال توفير طريقة دفع عامة، ومتاحة للجميع، سيُعزّز اليورو الرقمي مرونة النظام المالي الأوروبي من خلال تقليل الإعتماد على البنى التحتية الأجنبية. وفي الوقت نفسه، يُؤكد ظهور مبادرات جديدة، مثل الدولار الرقمي الذي يدعمه الإحتياطي الفيدرالي أو العملات المستقرّة التي تُصدرها شركات رقمية عملاقة، على ضرورة تأكيد أوروبا على إستقلاليتها النقدية. كما يرى البنك المركزي الأوروبي أن هذه التطوُّرات تشكّل تهديداً محتملاً للإستقرار الإقتصادي لمنطقة اليورو. فمن أجل زيادة نفوذ اليورو دولياً، ينبغي على أوروبا المضيّ قدماً في الإتحاد المالي، مما سيؤدي إلى ظهور سندات يورو يرغب فيها مستثمرون أوروبيون ودوليون.

الفائدة من اليورو الرقمي بالنسبة إلى الأوروبيين

سيكون اليورو الرقمي، بحسب البنك المركزي الأوروبي، عملة عامة تخدم الأوروبيين وتلبي إحتياجات المواطنين، من خلال توفير حلّ دفع رقمي آمن وبسيط وعام، مُتاح في جميع أنحاء أوروبا، مع ضمان إستمرارية الوصول إلى الأموال في عالم رقمي وحماية أفضل لخصوصيتهم. كما يهدف اليورو الرقمي إلى تحفيز الإبتكار، وتعزيز السيادة النقدية الأوروبية، وتوفير وسيلة دفع موثوقة حتى في حالة إنقطاع التيار الكهربائي، الذي يُعطّل الإنترنت في العمل المصرفي أو في حالة الأزمات.

مجانية وموثوقية وشمول مالي

سيكون اليورو الرقمي حلاً بسيطاً للدفع الرقمي، ويُوفر تغطية موحّدة في جميع أنحاء منطقة اليورو، وستكون الإستخدامات الأساسية مجانية، تماماً مثل النقد اليوم. كما سيُوفر اليورو الرقمي وسيلة دفع آمنة وموثوقة من خلال العمل من دون الإتصال عبر الإنترنت في وقت الكوارث الطبيعية وحالات الطوارىء.

وسيسمح اليورو الرقمي الصادر عن البنك المركزي الأوروبي للمواطنين بالوصول إلى الأموال العامة، وإستخدام أموال البنك المركزي الأوروبي في العالم الرقمي، مما يضمن عدم تخلّف أي شخص عن الركب، وستكون العملة الأوروبية الرقمية مستقلة عن الجهات الخاصة، مما يضمن التحكُّم في التدفقات النقدية في أوروبا.

أما في خصوص السيادة النقدية، فيقول البنك المركزي الأوروبي، إنه من خلال توفير بديل عام لحلول الدفع الأجنبية والعملات المشفّرة اللامركزية، سيُعزّز اليورو الرقمي سيادة أوروبا وقدرتها على التحكّم بعملتها. أضف إلى ذلك، سيُصمّم اليورو الرقمي لموازنة الشفافية اللازمة لمكافحة الإحتيال مع حماية البيانات الخاصة الشخصية للمواطنين.

فاليورو الرقمي ليس مشروعاً تكنولوجياً إلكترونياً فقط، بل هو أيضاً خيار سياسي للإتحاد الأوروبي، ويعكس رؤية أوروبية في المدفوعات التي ترتكز على أسس وقيم الإتحاد.

وتُعتبر الشركات الأوروبية للتكنولوجيا المالية من المستفيدين الأساسيين من مشروع اليورو الرقمي، وسيُتيح لهذه الشركات الإستفادة من سوق المدفوعات الرقمية بشكل أكبر. أما بالنسبة إلى البنك المركزي الأوروبي فيبقى التحدّي الأكبر أمامه كيفية تحقيق توازن بين العملتين الرقمية والورقية عندما تُصبح العملة الرقمية واسعة الإنتشار في العام 2027، كما هي الحال اليوم بالنسبة إلى عملة اليورو التقليدية.

الفرق بين العملة الرقيمة (اليورو الرقمي أو غيره) والعملة المشفّرة (كالبتكوين وغيرها)

تتميّز العملة الرقمية بأنها تمثل العملات التقليدية مثل اليورو/ الدولار/ الين الياباني/ اليوان الصيني أو الروبل الروسي، وتُصدرها البنوك المركزية. وتتم إدارة هذه العملة وضبط قيمتها من قبل الحكومات، وقد بات العديد من دول العالم يرغب بإصدار عملة رقمية.

وتعتمد هذه العملة على رعاية البنك المركزي والحماية الأمنية المُتاحة في البنوك، ويُمكن إستخدامها كوسيلة للتحوُّط ضد المخاطر وتقلّب أسعار العملات التقليدية. بينما العملات المشفّرة فيتم تصميمها بتقنية البلوكشين، وهي عبارة عن سجل رقمي لا مركزي (أي لا يخضع لبنك مركزي) وموزّع، ويتم من خلال تسجيل المعاملات في كتل مرتبطة ببعضها في سلسلة، مما يجعلها

آمنة وشفّافة ومقاومة لأي تلاعب بقيمتها، كما أنها لا تعتمد على وسيط مركزي، ولا تتم إدارتها من قبل حكومات أو بنوك مركزية، ويتم طرحها في الأسواق بعدد محدّد يومياً، ما يُفسّر تقلُّبها بأسعار كبيرة هبوطاً وصعوداً.

ويُمكن إستخدام العملات المشفّرة كوسيلة للتحوّط ضد التقلبات في سوق العملات النقدية وسوق الأسهم.

فاليورو الرقمي لا يُمكن أن يحلّ محل العملة المشفّرة أو محل النقد التقليدي، وهو ببساطة عملة مكمّلة من أجل تزويد المستخدمين الأوروبيين بخيار رقمي آمن لمعاملاتهم في عالم يتزايد فيه الطلب على وسائل الدفع الإلكتروني الآمن والفعّال، فيُقدم اليورو الرقمي نفسه على أنه إبتكار رئيسي يُمكن أن يقدم العديد من المزايا للمستخدمين الأوروبيين.

فالقوى الإقتصادية الكبرى تتنافس اليوم من أجل الحصول على التكنولوجيات المتطوّرة في مجال البنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى، وقد باتت تسلّم أوراق إعتمادها لعالم الذكاء الإصطناعي والعملات المشفّرة والأخرى الرقمية في عالم يشهد تحوّلاً متسارعاً يُسابق الأجيال، حيث إنه لكل زمن جيلُهُ ولكل جيلٍ إبتكارات بإنتظار الآتي.

مـازن حمّـود
محلل إقتصادي ومالي/ باريس

شروط صندوق النقد الدولي لإقراض العالم تُثير جدلاً بين مؤيد ومعارض
البروفسور بيار الخوري: برامج الصندوق تمزج بين الإسعاف المالي الآني والإصلاح الإقتصادي الطويل الأمد

يتحضّر صندوق النقد الدولي لعقد جولة جديدة من إجتماعاته الخريفية في أيلول/ سبتمبر 2025، التي سيدعو إليها الدول الأعضاء للبحث في السياسات المالية العالمية، والتحدّيات التي تقف حائلاً أمام النمو العالمي. كما تتضمّن إجتماعات الصندوق، فعّاليات أخرى كالإحاطات الإقليمية، المؤتمرات الصحفية، منتديات التنمية الدولية، الإقتصاد العالمي والأسواق المالية.

في التعريف البسيط لصندوق النقد، إنه بنك إقراض العالم، لكن الشروط التي يفرضها على الدول المأزومة مالياً تثير جدلاً، خصوصاً في ما يتعلق بالتقشُّف وخفض الإنفاق الإجتماعي. أما التعريف التقني لمهمة الصندوق، فهو أنه يقدم المساعدة المالية للدول الأعضاء التي تواجه صعوبات إقتصادية، وذلك بشروط محدّدة. وتتضمّن هذه الشروط عادةً إلتزامات من الدولة المُقترضة، لتنفيذ إصلاحات إقتصادية وسياسات مالية ونقدية، تهدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي وإستعادة النمو. تختلف الشروط المحدّدة بإختلاف نوع المساعدة والظروف الخاصة بكل دولة.

شروط صندوق النقد الدولي: إصلاحات هيكلية

تبدأ الشروط بتنفيذ الدولة المقترضة إصلاحات هيكلية، وتشمل هذه الإصلاحات عادةً تحرير الأسواق، وخصخصة المؤسسات الحكومية، وتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. أما السياسات المالية، فتتضمّن عادةً خفض الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب، والحدّ من الديون العامة. كذلك سياسات نقدية تركز عادةً على إستقرار سعر الصرف، والسيطرة على التضخُّم وتعزيز إستقلالية البنك المركزي.

كما يطلب صندوق النقد من الدول تنفيذ إصلاحات القطاع المالي، تشمل عادةً تعزيز الرقابة على البنوك، وتحسين إدارة المخاطر، وزيادة كفاءة القطاع المالي. كذلك يتطلب أهدافاً إرشادية، إذ قد يحدّد أهدافًا إرشادية كمية (مثل مؤشرات الأداء)، لمساعدة الدولة على رصد التقدّم في تنفيذ البرنامج، ومراجعات دورية، حيث يُجري الصندوق مراجعات دورية للبرنامج للتأكد من أنه يسير على المسار الصحيح أو يحتاج إلى تعديل في ضوء التطوُّرات الجديدة.

خطة متوسطة الأجل للبنان

في حالة لبنان، أوصى صندوق النقد الدولي لبنان بوضع خطة متوسّطة الأجل، لسدّ العجز المالي والعودة بالدين العام إلى مستويات مُستدامة، وفي حالة الدول منخفضة الدخل يقدم الصندوق دعماً مالياً ميسّراً من خلال الصندوق الإستئماني للحدّ من الفقر والنمو (PRGT)، والذي يقدم التمويل من دون فوائد في الوقت الحالي.

وأهمية الشروط أنها تضمن أن الأموال المقدّمة من الصندوق، تُستخدم بفعّالية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والنمو المستدام، فيما تشجع الشروط على إتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة المشاكل الإقتصادية الهيكلية. كما تساعد الشروط على بناء الثقة في الإقتصاد المحلي وتعزيز الإستثمار الأجنبي.

ملاحظات الخبراء أبرزها تحرير أسواق العمل

في مقابل هذه الآلية، يُسجّل الخبراء ملاحظات عدّة على أداء الصندوق، منها أن تحرير أسواق العمل هو السياسة الأساسية للصندوق، وبرأي الخبراء «تؤثّر مثل هذه الإصلاحات على موظّفي القطاعين العام والخاص، فالأولون عادةً ما يشهدون إنخفاضاً في أعدادهم وتجميداً في رواتبهم، بينما يشهد الأخيرون تفكيكاً لترتيبات المفاوضة الجماعية، إلى جانب إضفاء مرونة شاملة على شروط العمل».

ويدعو الخبراء أيضاً إلى «إصلاح ممارسات الإقراض التي يتبنّاها الصندوق، حتى يتمكّن من تقديم مشورة أكثر فعّالية ومُناسَبَة، بالإضافة إلى الحاجة إلى إعادة النظر في أهداف وطموحات المشروطية، وليس فقط من حيث الحدّ من عدد ونطاق الشروط المدرجة في البرامج، ولكن أيضاً تحدّي المنطق الكامن للتقشف»، معتبرين أن «أجندة التقشف لا تُشكّل في جوهرها سوى حل قصير الأمد وقصير النظر للمشاكل المالية، فهي تُحرّر الموارد أمام الحكومات لسداد الديون، ولكنها تضر بحياة الناس وسبل عيشهم خلال ذلك. وعلى المدى الطويل، فإن التقشف ليس مستداماً إجتماعياً أو إقتصادياً، لأن مواجهة التحديات الملحّة، مثل تغيُّر المناخ وتفشي عدم المساواة، سوف تتطلب إستثمارات عامة».

يؤيد الخبراء مبدأ الصندوق الذي ينص على «أن الإدارة المالية العامة السليمة، تُشكّل شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية»، لكنهم لا يرونه «شرطاً كافياً لتحقيق التنمية المستدامة، فمن دون سياسات حماية إجتماعية تُحافِظ على سبل العيش وتُحفّز الطلب الإقتصادي، ستعاني المالية العامة في نهاية المطاف وستتعثّر التنمية. وبعبارة أخرى، فإن التقشف مُدمّر للذات ومكلف للغاية من الناحية الإجتماعية، ولا يُمكن أن يظل الرد السياسي الأساسي على عدم الإستقرار والأزمات».

البروفيسور الخوري: صندوق النقد مرن

يشرح الخبير الإقتصادي وعميد كلية إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية للتكنولوجيا والعلوم، البروفسور بيار الخوري لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أنه «عندما تواجه دولة ما أزمة حادة في ميزان المدفوعات وتهدّدها مخاطر إستنزاف إحتياطاتها من النقد الأجنبي، تتّجه غالباً إلى صندوق النقد طلباً للدعم المالي والفني. لكن العلاقة بين الدولة والصندوق لا تبدأ بمنح القرض، بل بعملية دقيقة ومعقّدة من التشخيص والتفاوض والتصميم المشترك للبرنامج»، لافتاً إلى أن «الصندوق يقوم، في مرحلة أولى، بتقييم شامل للوضع الإقتصادي. لا يكتفي برصد العجز في ميزان المدفوعات أو تراجع الإحتياطات، بل يغوص في تحليل بنية الإقتصاد، ومدى مرونة سعر الصرف، وقدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية، وطبيعة العجز في المالية العامة، ووضع القطاع المصرفي ومؤشرات التضخم والديون الخارجية»، مشدّداً على أن «الهدف ليس فقط فهم الأعراض بل تحديد الأسباب الجذرية للإختلالات، سواء كانت داخلية ناجمة عن سوء إدارة السياسات، أو خارجية نتيجة صدمات في الأسواق العالمية أو تقلبات في أسعار السلع الأساسية».

يضيف البروفيسور الخوري: «إنطلاقًا من هذا التشخيص، يبدأ تصميم البرنامج التمويلي والإصلاحي، حيث لا توجد وصفة واحدة لجميع الحالات، بل يُفترض أن يكون البرنامج مصمّماً خصّيصاً وفق خصوصيات كل بلد. رغم ذلك، يحتفظ الصندوق بمجموعة من المبادئ التي تشكّل الإطار العام لأي إتفاق، على رأسها تحقيق الإستقرار الكلي، وضبط المالية العامة، وتعزيز الحوكمة والإصلاحات الهيكلية. في العادة، تُربط الدفعات التمويلية بمعايير أداء رقمية يتوجب على الدولة إحترامها، ما يربط التمويل بمدى الإلتزام الفعلي بالإصلاحات المتفق عليها»، مشيراً إلى أن «البرامج التي يقدّمها الصندوق تمزج بين الإسعاف المالي الآني، والإصلاح الاقتصادي طويل الأمد. في المدى القصير، تركز على إستعادة الثقة ومنع الانهيار النقدي، من خلال إجراءات لوقف تدهور العملة وتعزيز الإحتياطي وخفض التضخُّم. أما في المدى الطويل، فتسعى إلى إعادة بناء النمو على أسس متينة، من خلال تحرير الإقتصاد، إصلاح بيئة الأعمال، رفع كفاءة الإنفاق العام، وتوجيه الدعم نحو الفئات الأكثر هشاشة بدلاً من تشوُّهات الدعم العشوائي».

ويرى البروفيسور الخوري أنه «رغم الصورة النمطية عن الجمود والصرامة، أظهر الصندوق في تجارب عديدة مرونة نسبية في التعامل مع خصوصيات الدول. ففي الدول الهشّة أو الخارجة من النزاعات، يُسمح بتدرُّج أبطأ في تنفيذ الإصلاحات، مع تركيز أكبر على إعادة بناء المؤسسات. وفي الدول التي تُواجه أزمات اجتماعية حادة، مثل مصر أو الأردن، ظهرت مقاربات أكثر تكيّفاً تراعي الكلفة السياسية والإجتماعية لبعض الإجراءات، كتعديل أسعار الطاقة أو إعادة هيكلة الدعم».

ويوضح البروفيسور الخوري أن «الصندوق يتابع تنفيذ البرامج من خلال مراجعات دورية، تعتمد على تقارير فنية دقيقة، وتحدّد ما إذا كانت الدولة قد أوفت بإلتزاماتها، وهو شرط أساسي للإفراج عن الأقساط اللاحقة من القرض»، مشدّداً على أن «تقييم النجاح لا يتوقف عند إستقرار المؤشرات الإقتصادية، بل يجب أن يشمل قدرة الدولة على تحسين مناخ الإستثمار، الحد من الفقر والحفاظ على التماسك الإجتماعي. فالإصلاحات التي تضرُّ بالطبقة الوسطى وتؤدي إلى إضطرابات إجتماعية قد تؤدي إلى إنهيار سياسي يُعيد الأزمات إلى نقطة الصفر».

إنتقادات الصندوق

يضيف البروفيسور الخوري: «لعلّ هذا هو جوهر الإنتقادات الموجّهة للصندوق: أن سياساته تميل في أحيان كثيرة إلى إعطاء الأولوية للمؤشّرات المالية على حساب التوازنات الإجتماعية. يُتهم الصندوق بفرض تقشف مفرط، وتكرار وصفات جاهزة لا تراعي اختلاف السياقات. كما يُؤخذ عليه ضعف إشراك المجتمعات المحلية والبرلمانات الوطنية في إعداد البرامج، مما يضعف من مشروعيتها ويجعلها عرضة للرفض الشعبي»، لافتاً إلى أن «الصندوق بدأ يستجيب تدريجاً لهذه الإنتقادات، عبر إدراج مفاهيم جديدة في برامجه، مثل الحماية الإجتماعية، العدالة في توزيع الأعباء، وتمكين الفئات الهشة. كما أطلق الصندوق أدوات تمويلية مرنة لمواجهة التغيُّر المناخي والصدمات الخارجية غير الإقتصادية، مثل الصندوق الإستئماني للمرونة والصمود».

كما يرى البروفيسور الخوري أن «الصندوق لا يزال بعيداً عن إعادة تعريف شاملة لآليات عمله. فلكي تنجح الإصلاحات، لا بد أن تُبنى على توافق داخلي لا على إملاءات خارجية، وأن تنبع من رؤية وطنية تأخذ في الحسبان طاقة المجتمع على التحمّل، وقدرته على المراكمة التدريجية، بدلًا من الإصلاحات الصادمة».

ويختم البروفيسور الخوري: «إن علاقة الدول مع صندوق النقد الدولي يجب ألاّ تكون علاقة تبعية، بل شراكة مشروطة بالشفافية، والإستقلالية، والعدالة في توزيع التكاليف والمكاسب. فالإصلاح الإقتصادي الناجح هو ذاك الذي يُوازن بين الأرقام والسياسات، وبين متطلّبات الإستقرار وإرادة الناس».

باسمة عطوي

KIB
بنك للحياة

BLACK
عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك

خارطة طريق إستراتيجية لإتحاد المصارف العربية لإنشاء صندوق نقد عربي – دولي

آفاق تطوُّر دور صندوق النقد الدولي والإصلاحات المطلوبة لمواجهة التحدّيات الراهنة

شهد دور صندوق النقد الدولي تحولاً كبيراً منذ تأسيسه، وقد تطوّر صندوق النقد الدولي من مؤسسة لتثبيت الإستقرار النقدي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى مؤسّسة متعدّدة الأوجه تعالج التحدّيات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية العالمية.

إن صندوق النقد الدولي يسعى إلى التكيّف مع التحدّيات العالمية، إلاّ أنه يحتاج إلى إصلاحات ضرورية للإستمرار في دوره على الصعيد العالمي وتحقيق الأهداف المرجوة بما في ذلك التحوُّط من مخاطر المناخ، ومواجهة التحوُّلات الجيوسياسية، وتقليص عدم المساواة الإقتصادية بين الدول.

إن الآفاق المستقبلية لصندوق النقد الدولي مرتبطة بقدرته على التكيّف بسرعة مع المخاطر التنظيمية، وتمكين الدول النامية، والإبتكار بجرأة في الإقراض والمراقبة، والقيادة التعاونية في نظام عالمي متصدّع.

وعلى صندوق النقد الدولي تعزيز قدراته التكنولوجية للإمساك بزمام المبادرة في تشكيل الحوكمة المالية الرقمية والمنافسة مع شركات التكنولوجيا المالية العملاقة والتحالفات ذات الخبرة في مختلف مجالات الرقمنة.

ويشهد صندوق النقد الدولي منافسة شديدة من منظمات وتحالفات دولية منها مبادرة الحزام والطريق الصينية، وبنك البريكس، وبنوك التنمية الإقليمية التي تقدم تمويلات بشروط أقل تعقيداً. وقد تُفضّل الدول النامية الخيارات الأخرى المتوافرة على قروض صندوق النقد الدولي بشروط متقشّفة.

كما وأن المؤسسات مثل صندوق المناخ الأخضر Green Climate Fund والبنك الدولي هي أكثر تخصُّصاً في تمويل المناخ، وإذا لم يُوسّع صندوق النقد الدولي نطاق أدواته المناخية، فإنه يُخاطر بفقدان أهميته في هذا المجال.

ولا يزال صندوق النقد الدولي يسعى إلى اللحاق بتنظيم العملات الرقمية والتكنولوجيا المالية والإقتصادات المعتمدة على الذكاء الإصطناعي.

إلاّ أنه من من غير المرجّح أن تتمكّن مؤسسات دولية أخرى من إستبدال صندوق النقد الدولي بالكامل، ولكن قد تُزاحم أو تُهمّش دور صندوق النقد الدولي في بعض المجالات إذا فشل في التكيّف والمرونة.

وإذا فشل صندوق النقد الدولي في إصلاح نظام الحصص وبنية الحوكمة لديه، فقد تسعى الإقتصادات الناشئة إلى إنشاء مؤسسات موازية لرعاية مصالحها وتلبية إحتياجاتها بشكل أفضل.

لا يحتاج النظام المالي العالمي إلى نسخة أخرى من صندوق النقد الدولي، بل يحتاج إلى مؤسسات تكميلية تسد الثغرات التي لا يستطيع أو لا ينبغي لصندوق النقد الدول سدّها. وعليه يضع إتحاد المصارف العربية خارطة طريق استراتيجية للدول العربية لإنشاء صندوق نقد عربي دولي إقليمي خاص بالدول العربية، ليكمل دور صندوق النقد الدولي، مما يُعزّز السيادة المالية،

والمرونة، والتعاون في جميع أنحاء العالم العربي.

وتتمثّل الخطوات الرئيسية لهذه الخارطة الاستراتيجية في ما يلي:

الخطوة الإستراتيجية الأولى – تحديد الرؤية النقدية العربية الدولية الموحّدة لتحقيق:

- المرونة الإقليمية: تقديم الدعم المصمّم خصّيصاً للإقتصادات العربية التي تواجه الديون أو التضخم أو عدم إستقرار العملة.
- إستقلالية السياسات: تقليل الإعتماد على المؤسسات الخارجية ذات الشروط الصارمة.
- تلبية الأولويات المشتركة: مواءمة التمويل مع أهداف التنمية العربية بما في ذلك تشغيل الشباب، والأمن الغذائي، والتحوُّل في مجال الطاقة، والتعافي بعد الصراع.

الخطوة الإستراتيجية الثانية – تحديد المهام لتحقيق الأهداف المرجوة وأهمها:

- إستقرار الإقتصاد الكلي والإقراض في حالات الطوارئ، والقدرة على التكيّف مع تغيُّر المناخ، والتمويل الرقمي.
- التكامل مع دور صندوق النقد العربي وصندوق النقد والبنك الدوليين، وتجنُّب المنافسة معهم.
- ضمان الوصول وتلبية إحتياجات البلدان المتضرّرة من الصراعات العالمية القائمة حالياً.

الخطوة الإستراتيجية الثالثة – وضع قاعدة رأسمالية قوية تشمل:

- المساهمات التأسيسية: رأس مال متدرّج من دول مجلس التعاون الخليجي، ودول شمال أفريقيا، وبلاد الشام.
- التمويل الهجين: الجمع بين رأس المال المدفوع والضمانات والأموال القابلة للإستدعاء.

• دور القطاع الخاص: دعوة صناديق الثروة السيادية والبنوك العربية إلى الإستثمار المشترك في مشاريع المرونة والبنية الأساسية.

الخطوة الإستراتيجية الرابعة –
إعتماد الحوكمة الشاملة القائمة على:

• صيغة الحصص: مزيج من الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال المدفوع.
• القيادة الدولية والاقليمية: ضمان التمثيل من جميع المناطق الفرعية بما في ذلك المغرب والمشرق والخليج والقرن الأفريقي.
• الشفافية: نشر المعلومات حول نشاطات مجلس الإدارة، وتقييمات البرامج، والأداء المتعلق بكل دولة.

الخطوة الإستراتيجية الخامسة –
توفير أدوات الإقراض المرنة لمختلف الإحتياجات ومنها:

توفير أدوات الإقراض المرنة لمختلف الإحتياجات ومنها:

• الصرف السريع للأزمات النقدية أو المالية.
• دعم التكيّف والأمن المائي والتحوُّل في مجال الطاقة.
• مساعدة البنوك المركزية على تنظيم التكنولوجيا المالية، وإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية، وتسوية المدفوعات عبر الحدود.
• ربط القروض الميسّرة بنتائج قابلة للقياس في مجالات التعليم والصحة والحوكمة.

الخطوة الإستراتيجية السادسة –
تعزيز المراقبة والدعم الفني وذلك بتطور وبناء:

• منصّة معلومات الإقتصاد الكلي العربي التي تتضمن بيانات فورية عن التضخُّم والديون والإحتياطيات والعمالة.
• مراكز إقليمية للإصلاح المالي، والضرائب الرقمية، والميزانية الخضراء.
• القدرات وتدريب الوزارات والبنوك المركزية على إدارة المخاطر، وإستدامة الديون، وتمويل المناخ.

الخطوة الاستراتيجية السابعة - التنسيق مع المؤسسات العالمية عبر:

• منصّات مشتركة للدول لمواءمة البرامج مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية.
• تنسيق مواجهة الأزمات والعمل المشترك لمواجهة الصدمات الإقليمية.
• التنسيق القانوني لتوحيد شروط الديون، واللوائح المصرفية، وقواعد التمويل الرقمي.

وفي ما يلي عرض موجز لتطور دور صندوق النقد الدولي والتحدّيات التي تواجهه وآثاره على الصعيد العالمي لإستخلاص الدروس والعبر في تطبيق الإستراتيجيات المطروحة لإنشاء صندوق نقد عربي دولي إقليمي خاص بالدول العربية ليكمل دور صندوق النقد الدولي.

لقد تم إنشاء صندوق النقد الدولي إستجابةً لعدم الاستقرار الإقتصادي العالمي عقب الحرب العالمية الثانية. وقد كان إنشاؤه جزءاً من الجهود الواسعة النطاق لبناء نظام مالي دولي جديد لتعزيز الإستقرار والتعاون والنمو.

وقد تم تأسيس صندوق النقد الدولي في العام 1944 في مؤتمر بريتون وودز، ويضم الآن 190 دولة عضواً، ويشكل ركيزة أساسية للتعاون الاقتصادي العالمي.

الوظائف الأساسية لصندوق النقد الدولي هي:

• المراقبة: مراقبة الإقتصادات العالمية والوطنية للكشف عن المخاطر وتقديم المشورة.
• الإقراض: تقديم المساعدة المالية للدول التي تواجه أزمات في ميزان المدفوعات.
• تنمية القدرات: تقديم التدريب والدعم الفني لتعزيز المؤسسات.
• الحوار بشأن السياسات: تسهيل التعاون حيال السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف.

تتمثّل مهمة صندوق النقد الدولي في تعزيز التعاون النقدي الدولي، وتأمين الاستقرار المالي، وتسهيل التجارة، وتعزيز فرص العمل والنمو المستدام، والحدّ من الفقر في جميع أنحاء العالم.

يعتمد صندوق النقد الدولي على نظام الحصص، حيث يساهم كل عضو بموارد مالية بناءً على حجمه الإقتصادي. وهذا يُحدّد قوته التصويتية وإمكانية الحصول على تمويل الصندوق.

وتُشكل حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي أصلاً إحتياطياً دولياً لتكملة الإحتياطات الرسمية للدول، وغالباً ما تُمنح قروض صندوق النقد الدولي بناءً على متطلّبات إصلاح السياسات لضمان السداد والإستقرار الإقتصادي.

يساعد صندوق النقد الدولي الدول على إستقرار عملاتها، وإستعادة ثقة المستثمرين، ومواجهة الأزمات المالية، وتعزيز النمو المستدام.

كما يلعب الصندوق دوراً محورياً في تنسيق الإستجابات العالمية لتحديات مثل الأوبئة، وتغيُّر المناخ، وأزمة الديون.

واليوم تحوّل دور صندوق النقد الدولي نحو الحدّ من الفقر، فأطلق مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو، كما أطلق الصندوق مبادرات لتخفيف أعباء الديون، بما في ذلك مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة

بالديون ومبادرة تخفيف أعباء الديون متعددة الأطراف والمرونة والإستدامة. وخلال فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، ركّز صندوق النقد الدولي على المخاطر النظامية وإستقرار القطاع المالي.
ويؤدي صندوق النقد الدولي دوراً حيوياً في الحفاظ على الإستقرار المالي العالمي، إلاّ أنه يواجه مجموعةً معقّدةً من التحدّيات التي تختبر مدى ملاءمته وفعّاليته في ظل التطوُّرات الجيوسياسية الراهنة.

من أبرز التحديات التي تواجه صندوق النقد الدولي:

من أبرز التحدّيات التي تواجه صندوق النقد الدولي

- تغيُّر المناخ: يتعيّن على صندوق النقد الدولي أن يدمج مخاطر المناخ في أطر المراقبة والإقراض.
- ديون سيادية غير مستدامة: تُواجه العديد من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل أعباء ديون متزايدة، ويُواجه صندوق النقد الدولي صعوبة في إيجاد آليات فعّالة وفي الوقت المناسب لإعادة هيكلة الديون.
- عدم المساواة بعد جائحة كوفيد: أدّى التعافي غير المتكافئ إلى اتساع الفجوات بين الدول الغنية والفقيرة، مما يُهدد التماسك الإجتماعي والإستقرار العالمي.
- الحوكمة والتمثيل: تطالب الإقتصادات الناشئة والدول الأفريقية بسلطة أقوى، ولا يزال نظام الحصص وقوة التصويت في صندوق النقد الدولي يميلان نحو الإقتصادات المتقدّمة.
- التسييس والقيادة: يرى النقّاد أن قرارات صندوق النقد الدولي تتأثر بالدول الأعضاء القوية، وتتزايد الحاجة إلى قيادة أكثر شفافية ومساءلة.
- تقييم الأداء: صعوبة قياس الأثر طويل المدى لبرامج صندوق النقد الدولي، بعض الدول تشكك في فعّالية تدخلات الصندوق.

لقد إنتقل صندوق النقد الدولي من دوره التقليدي إلى مؤسسة تمويل إنمائي أوسع نطاقاً، مما يعكس الطبيعة المتغيّرة لمواطن الضعف الإقتصادي العالمي، وهو يدعم بنشاط البلدان التي تواجه ضائقة مالية، وكوارث مناخية، وهشاشة إقتصادية، لا سيما في بلدان الجنوب العالمي.

وتشمل الإصلاحات الرئيسية المطلوبة لإسترامر صندوق النقد الدولي في دوره على الصعيد العالمي:

وتشمل الإصلاحات الرئيسية المطلوبة لإستمرار صندوق النقد الدولي في دوره على الصعيد العالمي:

- إصلاح الحوكمة: تميل القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي بشكل كبير نحو الإقتصادات المتقدمة. يتضمّن الإصلاح المطلوب إعادة توازن الحصص وحصص التصويت لمنح الأسواق الناشئة والدول منخفضة الدخل المزيد من الحقوق، حيث سيؤدي ذلك إلى جعل عملية صنع القرار أكثر ديمقراطية وتمثيلاً للإقتصاد العالمي الحالي.
- تطويرأدوات الإقراض: لتحقيق المرونة والإنصاف، يتطلّب الإصلاح المطلوب تطوير أدوات إقراض أكثر

إستجابةً للإحتياجات والدعم الفوري للدول التي تُواجه صدمات مناخية، أو أوبئة، أو ضائقة مالية.

- تعزيز القدرة على تحمُّل الديون وإعادة هيكلتها: يتطلّب الإصلاح المطلوب وضع إطار عمل مبسّط وشفّاف لإعادة هيكلة الديون السيادية، وخصوصاً للدول منخفضة الدخل.
- تعزيز التكامل المناخي: يتطلّب الإصلاح المطلوب إدراج قابلية التأثر بتغيُّر المناخ في تقييمات صندوق النقد الدولي ومعايير تمويله.
- المشورة السياساتية وشروطها: يتضمّن الإصلاح المطلوب تكييف المشورة مع السياقات المحلية، وإعطاء الأولوية للنمو الشامل والحماية الإجتماعية.
- الشفافية والمساءلة: يُواجه صندوق النقد الدولي نقصاً ملحوظاً في الشفافية في صنع القرار وتقييم البرامج.

*يتضمّن الإصلاح المطلوب تحسين الوصول إلى بيانات الصندوق وقراراته وتقييمات الأثر، والتأثير على الدول الناشئة والعربية.

إن صندوق النقد الدولي له تأثير واسع النطاق على الاقتصاد العالمي، مع تأثيرات مميّزة في الأسواق الناشئة والدول العربية.
تشمل فوائد صندوق النقد الدولي للدول الناشئة التالي:

- الوصول إلى التمويل الطارئ: يساعد على إستقرار العملات وإستعادة ثقة المستثمرين.
- دعم السياسة النقدية: تعزيز البنوك المركزية وأطر إستهداف التضخم.
- المساعدة في إعادة هيكلة الديون: تلعب دوراً رئيسياً في إدارة أزمات الديون السيادية.

في الدول العربية، قدّم صندوق النقد الدولي مساعداتٍ جوهريةً، وساعد الصندوق في تحديث الأنظمة الضريبية، وخفض الدعم، وتحسين الشفافية، وقد ساهم في إستقرار الإقتصاد الكلّي في الإقتصادات التي تمرّ بمرحلة ما بعد الصراع والتحوُّل الإقتصادي.
ويُتوقع أن يشهد الدور المستقبلي لصندوق النقد الدولي تطوراً جذرياً مع تفاقم التحدّيات العالمية وتحوُّل المشهد الإقتصادي.

الدكتورة سهى معاد

«حتى لا تقع البلدان النامية في فخاخ الديون»

بقلم: د. محمود محيي الدين
المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة

في سلسلتها عن عالم الديون، حذرت «الأونكتاد»، التابعة للأمم المتحدة من توحُّش أزمة الإستدانة الخارجية للبلدان النامية، وكيف أنها تضاعفت في حجمها مرتين منذ سنة 2010، لتصل إلى نحو 31 تريليون دولار، بتكاليف للديون زادت بنحو 10 % في السنة الماضية (2024) مقارنةً بالسابقة عليها. وبنفقات عامة على الفوائد فقط، أي من دون سداد أصل الدين، تتجاوز في موازنات بلدان نامية ما تنفقه على التعليم أو الصحة العامة، وفي حالات أكثر مما تنفقه عليهما معاً.

وليس هذا هو التقرير الأول، ولن يكون الأخير، الذي جاء بمثل هذه التحذيرات الصادمة عن مخاطر أزمة الديون. ولا أحسب أن ما يسمى «النظام الدولي»، بقياداته المنغمسة في ممارسات مقوِّضة لأسسه المتقادمة، سيعالج هذه الأزمة تلقائياً أو يحشد لها ما تستوجبه. فقد صدرت تقارير منذرة بما هو أخطر على السلم والأمن الدوليين فلم يتحرك لها ساكن، إلاّ بعد فوات الأوان. ألا نتذكر كيف أهملت تقارير «مجلس متابعة الإستعدادات العالمية» لمواجهة الأوبئة والجوائح؟ وكان منها تقرير «العالم في خطر»، بتوصياته السبع للتصدّي للجوائح في العام 2019، فكان مصيرها الإهمال حتى أصاب العالم هلع أزمة كورونا في العام 2020، بضحاياها وتداعياتها الإنسانية والإقتصادية، وتبعاتها حتى اليوم. من الدروس المستفادة من الأزمات السابقة وتقاريرها، ألّا تنتظر البلدان النامية منحاً بالإهتمام من سدنة «نظام» يُمضون ما تبقى لهم من زمن الهيمنة القديم في افتعال معارك، وإرباك الساحة الدولية بما قد يطيل، في ظنهم، أمد السطوة.

ومن المبادرات التي يجب أن تسابق الزمن في تفعيلها منصّة مشتركة لتوحيد صف البلدان المدينة، وتنسق مواقفها في المؤسسات الدولية، وتتصدّى لما تعانيه فيها من تحيُّز وتفاوت، وتيسِّر تلقيها المعرفة عن مستجدات الإستثمار والتمويل والديون الدولية وأسواقها، تمكِّنها من الحصول على الدعم الفني لمؤسسات إتخاذ القرار الإقتصادي، ومنها وزارات المالية والبنوك المركزية خاصة، وتُذكي قدراتها التفاوضية مع مقرضيها.

وقد كان من مخرجات مؤتمر إشبيلية لتمويل التنمية، الذي اختتم أعماله في يوليو (تموز) 2025، ما نصَّ صراحةً على الإلتزام بإنشاء «منصّة للمقترضين لمشاركة الخبرات، وتنسيق المواقف، وتدعيم صوت المقترضين». كما جاء في التوصية السابعة من تقرير «مجموعة خبراء الديون بالأمم المتحدة» نص: «تأسيس منتدى للمقترضين لتبادل المعرفة والخبرات، وتقديم المشورة، وتدعيم فاعلية تمثيلهم وأصواتهم في المحافل والفعاليات الدولية».

ويجدر إطلاق مسمى «نادي مستثمري التنمية المستدامة» على هذه المنصة أو المنتدى. ولهذا المسمّى الذي تَطوَّر في أثناء نقاش مع الإقتصادي هومي خاراس، الخبير المرموق في معهد

بروكنغز، دلالة بأن الإقتراض دولياً يجب أن يستند إلى ضرورة الإستثمار في مشروع من مشاريع التنمية، ولا يبرَّر إلاّ بجدواها، والقدرة على سداده، وأنه يأتي في إطار توليفة من التمويل تستدعيه، بعد مقارنة كل البدائل وتكاليفها وعوائدها. ويقيناً إذا ما إسترشد بمثل هذه المعايير لما وقعت بلدان نامية في فخاخ الديون الدولية مرة بعد مرة.

ينبغي أن يكون لهذا النادي بناء مؤسسي كفؤ وفعّال، ويجب أن يكون مقتصراً في مكوّنه الرئيسي على أعضاء مؤسِّسين من كل أقاليم عالم الجنوب من غير المقرضين، ويُمكن أن تكون له دائرة أوسع من الدول الأخرى، والمؤسسات كمراقبين، وتكون له لجنة تسيير، لفترات محددة، من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، يراعي فيها تنوّع التمثيل الجغرافي، وأحجام الدول، من دون غبن أو انحياز. كما يجب أن تعتمد على سكرتارية فنية متخصّصة من الأكفاء، تكون حلقة الوصل بين الأعضاء ومجموعة الخبراء والمتخصّصين العالميين الذين سيستعان بهم في مهام المؤسسة لخدمة أعضائها في المجالات المشار إليها سواء لإدارة الديون، أو لمنع الأزمات والتصدي لها حال حدوثها.

وتتعدّد الصور الممكنة لتأسيس هذا الكيان الجديد، وأفضلها ما جاء على شكل مشاركات كمنظمة غير هادفة للربح؛ منها على سبيل المثال التحالف العالمي للقاحات «غافي». مما يعطيه المرونة الواجبة في أداء مهامه، والنِدّية في التعامل مع المؤسسات والمنظمات الدولية القائمة، والتجديد المستمر في تطوير العمل مع الشفافية الكاملة في إعداد التقارير ونشرها. على أن يعكس الشكل التنظيمي مستجدات العالم وساحات التمويل التي أمست مؤسسات القطاع الخاص وجِهات العمل الطوعي والخيري تحتل فيها مكانة متميزة ومتزايدة التأثير لا يمكن إغفالها.

ستكون لدول الجنوب فرصة أخرى في المشاركة في مؤسسة أخرى معنية بالديون، أوصت بها مخرجات مؤتمر تمويل التنمية، تختلف في مهامها عن «نادي مستثمري التنمية المستدامة»، ألا وهي منتدى القروض الدولية، ولنطلق عليه «منتدى إشبيلية»، على إسم المدينة التي استضافت مؤتمر تمويل التنمية. وفي هذا المنتدى يجتمع المقترضون والمقرضون معاً، وتشترك فيه كل جهات منح الإئتمان الرسمية، والخاصة، والثنائية والمتعددة الأطراف، جنباً إلى جنب مع جميع المقترضين من بلدان نامية ومتقدمة. وأولى مهامه في تقديري، هي تطوير معايير الإقراض والاقتراض المسؤول، وتفعيلها. وفي هذا المنتدى تُجرى نقاشات مستندة إلى تقارير محدَّثة عن واقع أسواق القروض، والسياسات المقترحة حيالها، وتبادل الرأي حول سبل تطوير البناء المالي العالمي ومؤسساته، بما في ذلك تلك المعنية بالتصنيف الإئتماني ومناهجها.

يجب أن تكون لهذا المنتدى سكرتارية فنية تنظم أعماله، ولجنة تسيير متوازنة تُمثَّل فيها كل أطراف الإقراض والاقتراض. وإذا تحقق له التطور المستهدف، سيكون له دور مهم في «التوقي» من أزمات الديون، ومنع وقوعها.

المصدر: (نقلاً عن صحيفة «الشرق الأوسط»)

30 سنة

نطمح، نبدع، نبتكر

كابيتال بنك

30 سنة مستعدون

@Capitalbankjo 06 5100 220 capitalbank.jo

الفقر المائي يهدّد العرب.. خطة إنقاذ من العطش

ما مدى حجم خطر الشح المائي الذي يهدد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ وما هي البلدان العربية التي تعاني الفقر المائي والأخرى المهدّدة بالفقر المدقع؟ ولماذا وصلنا إلى هذه المرحلة من الشحّ المائي؟ وكيف تحمي الدول العربية نفسها من العطش؟

قطرات ماء تتساقط، ومجلس عائليّ الجميع فيه يتبادل أطراف الحديث، ورغم صخب الأجواء تسلّلت أصوات قطرات المياه المهدرة إلى أذن أحد الأطفال الحاضرين في المجلس، حتى قفز من مكانه وسأل الحضور، من منكم لم يغلق الصنبور؟ الصمت عمّ المكان، فقال الطفل: «لو كلّ واحد منكم يعلم كم انخفض نصيبه من المياه، لتسابقتم لغلق الصنبور قبل أن يصيبكم الجفاف والعطش»، إنه مشهد تخيّلي، ولكنه يجسد حجم خطر الشحّ المائي الذي يهدّد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ فما هي البلدان العربية التي تعاني من الفقر المائي؟ وما هي البلدان المهدّدة بالشح المائي؟ ولماذا وصلنا إلى مرحلة الفقر المائي؟ وكيف تحمي الدول العربية نفسها من العطش؟

أظهرت بيانات صادرة عن الأمم المتحدة أن 19 دولة عربية تحت خط الفقر المائيّ البالغ 1,000 متر مكعب من المياه العذبة للفرد سنوياً، من بينها 13 دولة تعاني الفقر المائي المُدقع، حيث ينخفض نصيب الفرد إلى أقلّ من 500 متر مكعب سنوياً.

وفي العام 2024، بلغ متوسط نصيب الفرد من موارد المياه العذبة المتجدّدة في الدول العربية نحو 480 متراً مكعباً، وفق تقرير أعدّه مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا «سيداري».

يقول دكتور عباس محمد شراقي، أستاذ الجيولوجيا والموارد المائية في كلية الدراسات الأفريقية العليا بجامعة القاهرة: «إن 1,000 متر مكعب متوسط عالمي قد يقلّ في بعض المناطق، ولا يُمكن لنا أن نساوي المناطق الحارة بالمناطق الباردة، والدول الغنية بالدول الفقيرة؛ فنحن نحدّد نصيب الفرد من خلال قسمة حجم المياه العذبة المتوافرة من مصادر طبيعية على عدد السكان».

وضرب د. شراقي مثلاً موريتانيا. نصيب الفرد فيها 2,500 متر مكعب، ليس لأن المياه متوافرة، ولكن عدد السكان قليل. وفي الكونغو الديمقراطية نصيب الفرد من المياه نحو 12 إلى 13 ألف متر مكعب من المياه، ورغم ذلك يعانون من المجاعة. وفي السودان نصيب الفرد 1,300 متر مكعب سنوياً، إلاّ أن وفرة المياه يمكنها أن تُغرق السودان ذي الـ 50 مليون نسمة، منهم نحو 10 إلى 12 مليوناً هاجروا بسبب الصراعات الداخلية. كذلك لدى جنوب السودان وفرة مائية، لكنها ملوثة، ويعاني السكان المجاعة، رغم أن نصيب الفرد لا يقلّ عن 10 آلاف متر مكعب من المياه سنوياً. ولدى أثيوبيا أيضاً تريليون متر مكعب من المياه، ورغم ذلك فنصف الشعب يعاني بسبب المجاعة».

وتابع د. شراقي: «أن معظم الدول العربية تقع جغرافياً في أشدّ مناطق العالم جفافاً، وهي الصحراء الكبرى في أفريقيا وامتدادها في الجزيرة العربية، وأن أشدّ 10 دول جفافاً في العالم هي دول عربية»، مشيراً إلى وجود دول لا تعاني الفقر المائي، لكنها لا تتمتع بالأمن المائي، بسبب سوء الإستخدام والصراعات الداخلية والأوبئة مثل موريتانيا والعراق وجزر القمر والسودان، الذي يعاني المجاعة حالياً».

ولفت د. شراقي إلى وجود 7 دول عربية نصيب الفرد فيها أقلّ من 100 متر مكعب من المياه العذبة سنوياً، هم ليبيا (96 متراً مكعباً من المياه العذبة سنوياً، وإنخفضت إلى 88 متراً مكعباً بعد الصراعات الأخيرة)، الأردن (81)، البحرين (74)، قطر، اليمن (53)، الإمارات (23) والكويت (4).

وعن الدول الأشدّ جفافاً وندرة أمطار، يقول الخبير الجيولوجي، إن مصر تأتي في المركز الأول عالمياً؛ فنصيبها من مياه النيل 55.5 مليار متر مكعب، يضاف إليه مليار متر مكعب من الأمطار، ليصبح الإجمالي 56.5 مليار. وهذه الكمية ثابتة منذ عام 1970 (كانوا 26 مليون شخص) الآن (107 ملايين شخص).

وفي المرتبة الثانية على قائمة البلدان العربية الأشد جفافاً وندرة في الأمطار تأتي ليبيا، ثم السعودية، قطر، الإمارات، البحرين، الجزائر، موريتانيا، الأردن، الكويت، وفق الوضع الجغرافي الطبيعي، ويزداد الأمر صعوبة بزيادة عدد السكان.

خطة إنقاذ العرب من العطش: لا تهدروا المياه في الزراعة!

يقول د. شراقي إننا في مصر نعيد إستخدام مياه الصرف الزراعي مرتين وثلاث مرات، ليصبح نصيب الفرد نحو 820 متراً مكعباً سنوياً (لكن المياه الجوفية والمياه المحلاة من البحر والصرف الزراعي لا تحتسب رسمياً)، بينما نصيب الفرد على الورق 502 متر مكعب. وفي السبعينيات من القرن الماضي بعد بناء السد العالي كان نصيب الفرد أكثر من 2,000 متر مكعب من المياه.

ينصح الخبير الجيولوجي دول الخليج العربي بألاّ تهدر المياه في الزراعة، مشيراً إلى السعودية التي هي الدولة الأولى عالمياً في تحلية مياه البحر، فبعدما كان نصيب الفرد فيها 65 متراً مكعباً سنوياً تمكّنت المملكة من إيصاله إلى نحو 600 متر مكعب من تحلية مياه البحر وإستخدام المياه الجوفية غير المتجدّدة. فهي كانت في البداية تهدر المياه الجوفية العذبة في زراعة القمح خلال الثمانينيات من القرن الماضي وتوقفت عن ذلك، لأنها إستنزفت المخزون، وتحوّلت لإستيراد القمح. ويقول: «المياه الجوفية في دول الخليج الستة يجب أن تكون مياه شرب فقط، أما المنتجات الزراعية فبالإمكان إستيرادها، فطن القمح لا يتعدّى سعره الـ 200 دولار، وهذه دول غنية قادرة على الشراء وتوفير مياه الزراعة للاستخدامات المنزلية والصناعة والسياحة».

خبير لدول شمال أفريقيا: «ما دمت تُصنّع وتمتلك دولاراً فستأتي المياه لعندك»

وعن دول شمال أفريقيا، مثل تونس والجزائر والمغرب، قال د. شراقي: إن سبب الشح المائي هو زيادة عدد السكان وإحتياج هذه الدول إلى الزراعة، معتبراً «موقف دول شمال أفريقيا أفضل من دول الخليج، ولديها فرصة لحسن إستغلال الأمطار، التي تعدّ مصدراً جيّداً للمياه العذبة. هذه الدول في النشاط الإقتصادي غير مطلوب منها التركيز بشدّة على النشاط الزراعي، بل التركيز على النشاط الصناعي مثل المغرب، التي أصبحت تصدّر السيارات، كما يعتمد إقتصادها على السياحة، ما دمت تُصنّع وتمتلك دولاراً فستأتي المياه لعندك».

(المصدر: جريدة «النهار» اللبنانية)

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح يدشّن من نيقوسيا مرحلة جديدة من التعاون المصرفي العربي – القبرصي

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح ورئيس مجلس إدارة جمعية مصارف قبرص أريستيديس فوراكيس.

وقّع إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام الدكتور وسام فتوح، وجمعية مصارف قبرص ممثلة برئيس مجلس إدارة الجمعية أريستيديس فوراكيس، مذكرة تفاهم وتعاون، في نيقوسيا – قبرص، بغية تعزيز العلاقات الطويلة الأمد من التعاون والتواصل بين المؤسستين.

ويمثّل توقيع هذه المذكرة «خطوة جوهرية نحو التعاون والتفاهم المتبادل حيال الأوضاع السائدة في البيئة المصرفية، خصوصاً في ظل التطورات الجيوسياسية الأوسع، كما يُعتبر هذا الإتفاق مثالاً إيجابياً على التعاون البنّاء بين مؤسسات من مناطق جغرافية مختلفة، ومن خلفيات سياسية واقتصادية وجيوسياسية متنوعة».

وتهدف هذه الإتفاقية في الدرجة الأولى إلى ترسيخ الحوار المصرفي والإقتصادي العربي – القبرصي، وهو منصّة إستراتيجية لتعزيز التعاون وتسهيل تبادل المعرفة بين النظامين المصرفيين في العالم العربي وقبرص.

وسام فتوح يؤكد دعم الإتحاد لتمكين المرأة خلال لقائه مديحة رسلان

إستقبل الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، الدكتور وسام فتوح، في مقر الأمانة العامة للإتحاد في العاصمة اللبنانية بيروت، رئيسة جمعية السيدات القياديات السيدة مديحة رسلان.
وقد تناول اللقاء سبل تعزيز التعاون بين الاتحاد والجمعية في مجالات تمكين المرأة، ولا سيما في القطاع المصرفي والمالي، حيث شدّد الدكتور فتوح على «إلتزام إتحاد المصارف العربية دعم المرأة وإبراز دورها في مواقع القيادة، بإعتبارها شريكاً أساسياً في مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية».
من جهتها، أشادت السيدة رسلان بالدور الريادي الذي يضطلع به الإتحاد في دعم قضايا المرأة على المستويين العربي والدولي، مؤكدة «أهمية توحيد الجهود لإتاحة المزيد من الفرص أمام الكفاءات النسائية في القطاع المصرفي والقطاعات الإقتصادية الأخرى».
ويأتي هذا اللقاء في إطار حرص إتحاد المصارف العربية على المساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتعزيز حضورها في المراكز القيادية.

الدكتور وسام فتوح والسيدة مديحة رسلان في مقر الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية في بيروت

«أرض المبدعين» تكرّم الدكتور وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

كرّمت مؤسّسة «أرض المبدعين» في إحتفاليّة بعنوان «قيامة لبنان» أقامتها في مركز لقاء – الربوة، برعاية وحضور وزير الإقتصاد والتجارة الدكتور عامر البساط، مؤسّسات وأفراداً «شكلوا بإنجازاتهم وتضحياتهم ركائز رئيسيّة في صمود لبنان وقيامته»، في مقدّمهم الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، Moulin d'or، Faqra Catering، خبير التجميل ومؤسس علامة Bassam Fattouh cosmetics، بسام فتوح، مديرة التسويق في كازينو لبنان لارا حافظ، المخرج سعيد الماروق، البروفسور الجرّاح المختص بزراعة الأعضاء في المملكة المتحدة وأيضاً الموسيقي (عازف الكلارينيت) والنحات العالمي، ندي حكيم، المايسترو العالمي والموسيقي بسام شليطا، والرائدة في فن الاعلان والناشطة الإجتماعية جويل رعيش، في حضور حشد من الوجوه الفنية، الفكرية، الثقافية، الإجتماعية، رجال أعمال ورؤساء البلديات والمهتمين.

وقال وزير الإقتصاد والتجارة اللبناني الدكتور عامر البساط: «لقد مرَّ وطنُنا خلالَ السنواتِ الماضيةِ بواحدةٍ من أعقدِ الأزماتِ الإقتصاديةِ في تاريخِهِ. لكن، وبرغمِ كلِّ الظروفِ القاسيةِ، أثبت القطاعُ الخاصُّ، صناعيّوه، تجّارُه، مزارعوه، روّادُ أعمالِهِ، مؤسساتُه الماليةُ والخدماتيةُ، وإلى جانبهم صناعاتُنا الإبداعيةُ من تصميمٍ وفنونٍ وإعلامٍ وموسيقى، أنّه العمودُ الفقريُّ للبنانَ.

لم يستسلمْ، بل قاومَ بالعملِ والإنتاجِ، وحمى لقمةَ العيشِ وفرصَ

الدكتور عامر البساط

العملِ، وكان بحقٍّ الدرعَ الواقيَ للاقتصادِ الوطنيّ»، مشدّداً على أنّ «لبنان غنيٌّ بمقوّماتِهِ البشريةِ وبانتشارِهِ الإغترابيّ، لكنَّ محرّكَ هذا الغنى هو أنتم: روّادُ الأعمالِ، الصناعيونَ، المبدعونَ، والمستثمرونَ. وأنتم اليومَ لستم فقط صمّامَ الأمانِ الإقتصاديَّ، بل شركاء أساسيون في صياغةِ مستقبلِ بلدِنا. أنتم حميتم لبنانَ واقتصادَه في أسوأِ حالاتِهِ وأحسنِها».

وتخلّلت الحفل مجموعة من اللوحات الفنية مع المايسترو العالمي بسام شليطا والأستاذ ندي حكيم والفنانة ماريا عازار.

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح يشكر إتحاد المبدعين العرب على تكريمه

احتفالية

NBE
SME
SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH
THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW
AL AHLY BUSINESS
15011
THE FASTEST AND EASIEST FINANCING
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
TERMS & CONDITIONS APPLY
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE
Tax Number 200-000-642

نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري «iscore» تشارك في فعّاليات المنتدى العربي الأول للذكاء الإصطناعي في مدينة العلمين الجديدة

الأستاذ محمد الإتربي، المهندسة سيونارة الأسمر، والدكتور وسام فتوح

شاركت الشركة المصرية للإستعلام الإئتماني (iscore) في فعّاليات المنتدى العربي الأول للذكاء الإصطناعي، الذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، برعاية وحضور أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ في مدينة العلمين الجديدة على مدار يومين، وذلك بهدف تعزيز التعاون العربي في مجال الذكاء الإصطناعي، وتبادل الخبرات والرؤى حول أحدث التطورات والتحدّيات المرتبطة بهذا المجال الحيوي.

وشارك في فعّاليات الإفتتاح محمد عبد اللطيف وزير التربية والتعليم، والمستشار أحمد سعيد خليل رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والدكتور إسماعيل عبد الغفار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

وقد مثّلت الشركة في المنتدى، المهندسة سيونارة الأسمر، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لـ iscore، حيث شاركت في الجلسة الثالثة بعنوان: «دور مؤسسات التمويل العربية في تفعيل وتنفيذ المبادرة العربية للذكاء الإصطناعي» في حضور الدكتور أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية وعدد من الأمناء العامين المساعدين.

وهدفت الجلسة إلى إبراز الدور المحوري لمؤسسات التمويل العربية في دعم المبادرة العربية للذكاء الإصطناعي، عبر مناقشة آليات تعبئة الموارد المالية والإستثمارية لتحفيز المشروعات الإبتكارية المعتمدة على تقنيات الذكاء الإصطناعي، خصوصاً في القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم، الصحة، الزراعة، الطاقة، المياه، النقل، البيئة، والخدمات المالية، بما يُعزّز مسيرة التنمية المستدامة 2030 ويدعم السيادة التكنولوجية للدول العربية.

وخلال كلمتها، عرضت المهندسة سيونارة الأسمر جهود iscore في تطوير الخدمات المقدمة للقطاع المالي بإستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي وحوكمة البيانات، بالإضافة إلى التوسُّع في الخدمات المبنية على قواعد البيانات الضخمة بالشركة، والإستفادة من قواعد البيانات الحكومية الموثوقة (G2G) لدعم البنوك والمؤسسات المالية في تحديث البيانات والحد من المخاطر الإئتمانية وميكنة الإجراءات، بما يُسهم في تعزيز سرعة ودقة القرارات الإئتمانية.

كما عرضت سيونارة الأسمر حزمة الخدمات الجديدة للشركة التي تتيح التحقق من البيانات للعملاء، بما يرفع من جودة البيانات لدى المؤسسات المالية، لافتة إلى قرب إطلاق خدمة التقييم الرقمي البديل بعد الحصول على موافقات

الدكتور أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية

عمرو طلعت وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ـ مصر

البنك المركزي والجهات الرقابية، وذلك عقب إنتهاء المرحلة التجريبية الحالية التي يشارك فيها 6 بنوك ومؤسسات مالية، مؤكدة أن هذه hالخطوة سيكون لها أثر كبير في دعم الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من التمويل.

وتناولت الجلسة كذلك إمكانية تأسيس صناديق استثمارية وأدوات مالية مبتكرة لتمويل مشروعات الذكاء الإصطناعي، إلى جانب تعزيز التعاون وبناء شراكات استراتيجية بين مؤسسات التمويل العربية والقطاع الخاص والمراكز البحثية والأكاديمية والحكومات.

أدار الجلسة محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ورئيس اتحاد بنوك مصر ورئيس البنك الأهلي المصري، بينما تولى مهام المقرر الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية.

وشارك في الجلسة نخبة من القيادات المصرفية والمالية، من بينهم، أفضل نجيب، الرئيس التنفيذي لبنكSAIB ، وعبير الخولي، الممثل المقيم الإقليمي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ومحمد سالم، المدير الإقليمي للمصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا، إلى جانب المهندسة سيونارة الأسمر.

د. طلعت

وكان قد أكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مصر في كلمته خلال فعّاليات المنتدى، «أن التعاون العربي المشترك في مجال الذكاء الإصطناعي لم يعد ترفًا بل ضرورة حتمية»؛ مشيراً إلى أهمية تعظيم مستوى التعاون العربي المشترك في هذا المجال من خلال إطار مؤسسي؛ مؤكداً «تقدم مصر باقتراح لإنشاء مجلس الوزراء العرب للذكاء الإصطناعي والتكنولوجيات البازغة، تحت مظلة جامعة الدول العربية، ليكون منصة رفيعة لتوحيد الجهود وتنسيق السياسات وتعزيز الحضور العربي على خريطة الذكاء الإصطناعي الدولية».

جانب من الحضور الرسمي في المنتدى العربي السنوي الأول للذكاء الإصطناعي

ورشة عمل المعيار الدولي IFRS 9 (الأدوات المالية) ومعيار المحاسبة المالية AAOIFI 30

نظم إتحاد المصارف العربية في مدينة بنغازي/ ليبيا، ورشة عمل عن «المعيار الدولي IFRS 9 (الأدوات المالية) ومعيار المحاسبة المالية AAOIFI 30 الهبوط والخسائر الإئتمانية والإلتزامات المحمّلة بخسائر»، والتي نظّمها إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع إتحاد المصارف الليبية، وبرعاية مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية في بنغازي/ ليبيا، لمدة خمسة أيام (ما بين 7 أيلول/ سبتمبر 2025 و11 منه).

هدفت ورشة العمل إلى إكساب المشاركين المعارف والمهارات المتعلقة بمتطلّبات قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للمصارف وأسس التقييم، كذلك أسس الإعتراف والقياس لبنود الأصول والإلتزامات المالية، بالإضافة إلى متطلّبات الإفصاح والعرض وتدريبهم على المهارات الفنية والأسس العلمية اللازمة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومعيار المحاسبة المالية AAOIFI 30 وكيفية مواجهة وحوكمة تحديات التطبيق.

إفتتح الورشة هاني علي المدير الإقليمي لمصر وليبيا والسودان - إتحاد المصارف العربية، في حضور الدكتور حسين الزروق المدير العام، إتحاد المصارف الليبية، إدريس الطشاني عضو مجلس الادارة، مصرف التجارة والتنمية، سعد صالح الصهيبي مدير إدارة المخاطر، مصرف الوحدة، الدكتور أحمد محمد نبيل الرئيس التنفيذي المالي، عضو لجنة الادارة العليا، بنك قطر الوطني - مصر محاضر ورشة العمل.

دورة تدريبية مصرفية عبر التواصل المرئي COBIT 2019 FOUNDATION

في السياق عينه، نظم الإتحاد دورة تدريبية مصرفية عبر التواصل المرئي (الأونلاين)، لمدة ثلاثة أيام تحت عنوان: **COBIT 2019 FOUNDATION**، بمشاركة 9 متخصّصين من مصارف لبنانية، عراقية، أردنية ومصرية. وقد تم تصميم الدورة لمساعدة مستخدمي إطار عملCOBIT 2019 على إكتساب فهم أعمق، بالإضافة إلى تقديم شهادة تثبت معرفة الفرد بالمفاهيم والمبادئ والمنهجيات المستخدمة في إنشاء وتعزيز وإدامة نظام فعّال للحوكمة وإدارة تكنولوجيا المعلومات المؤسسية.

كما تؤهل الدورة المشاركين على فهم كيفية مواءمة أهداف تكنولوجيا المعلومات مع الأهداف الإستراتيجية للعمل، بما في ذلك القيمة المستمدة من تكنولوجيا المعلومات والموارد اللازمة والمخاطر المحتملة في عملية بناء علاقة ناضجة بين الأعمال وتكنولوجيا المعلومات في المؤسسة.

وقد غطّى هذه الدورة المحاضر نادر قاحوش (CISA, CISM, CGEIT, CRISC, CDPO, GRCP)، الرئيس التنفيذي لمؤسسة أسفار للإستشارات والتدريب مركزها الرئيسي في عمّان - الأردن.

ورشة عمل مصرفية متخصّصة في الكويت
بعنوان: «التكنولوجيا المالية والبلوكشين:
دليل عملي حول العملات المشفرة والأسواق العالمية»

كما نظّم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع إتحاد مصارف الكويت، ورشة عمل مصرفية متخصّصة باللغة الإنكليزية، في مدينة الكويت – دولة الكويت، تحت عنوان: «التكنولوجيا المالية والبلوكشين: دليل عملي حول العملات المشفرة والأسواق العالمية»، لمدة ثلاثة أيام (ما بين 15 و17 أيلول/ سبتمبر 2025). وقد شارك في هذه الورشة 16 مشاركاً من المصارف الكويتية والمصرية.

وقد غطّى هذه الورشة على مدى ثلاثة أيام المحاضر رودي شوشاني، الخبير الدولي في التكنولوجيا والتحول الرقمي.

وقد زوّدت الورشة المهنيين المصرفيين بالمعرفة الأساسية في مجال التكنولوجيا المالية والبلوك تشين، مُركّزة على دورهما في قيادة التحوّل الرقمي في القطاع المالي. وقد إكتشف المشاركون تطوّر التكنولوجيا المالية، وإعتماد البلوك تشين والعملات الرقمية، والأطر التنظيمية التي تُشكّل هذا القطاع.

ومن خلال تجارب عملية ومناقشات تفاعلية، سلّط برنامج الورشة الضوء على إبتكارات رئيسية مثل التمويل اللامركزي (DeFi)، والعملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs)، والعقود الذكية، والرموز غير القابلة للإستبدال. وقد تزوّد الحضور أيضاً بإستراتيجيات لمواجهة مخاطر الأمن السيبراني وضمان الإمتثال في بيئة رقمية سريعة التطور.

Al-Mashreq Al-Arabi
Islamic Bank for Investment

مصرف المشرق العربي
الاسلامي للاستثمار

مصرفك بين يديك..

في أي وقت وأي مكان

حمل التطبيق الآن

GET IT ON Google Play

Download on the App Store

Android

Apple

خدمة العملاء
6866

«تحسُّن في تصنيف لبنان من CC إلى CCC»
البروفيسور فؤاد زمكحل: على الدولة اللبنانية العمل جدّياً لخروج لبنان من القائمة الرمادية

أصدرت شركة التصنيف الدولية «ستاندرد آند بورز»(S&P) تقريراً جديداً حول الوضع الإئتماني في لبنان، إذ شهد التصنيف تحسُّناً بسيطاً أي من CC إلى CCC، مع نظرة مستقبلية مستقرّة. أمّا بالنسبة إلى العملة الأجنبية، فقد حافظت الشركة على درجة SD، أي selective default، الذي يعني التعثُّر الإنتقائي، بمعنى إستمرار عجز الحكومة اللبنانية بدفع الفوائد بالدولار الأميركي.
ما هي أبرز أسباب هذا التحسُّن البسيط؟ في هذا السياق، يقول البروفيسور فؤاد زمكحل رئيس الإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL وعميد كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف USJ التالي:

السبب الأول: إنّ مصرف لبنان المركزي أصبح قادراً على أن يدفع الفوائد مقابل دَينه بالليرة اللبنانية، وهذا ما يفسّر التحسّن الطفيف لتصنيف لبنان. لكن في الوقت عينه، أبقت شركة التصنيف على درجة SD، أي selective default، حيال العملات الأجنبية، بإعتبار أنّ الدولة اللبنانية ومصرف لبنان لا يزالان عاجزَين عن دفع الفوائد بالدولار الأميركي «الفريش».
السبب الثاني: إنّ نسبة الدَين العام بالليرة اللبنانية قد إنخفضت من 100 % في العام 2019، إلى 2 % في العام 2025، أي ما يُوازي أقل من نحو مليار دولار.
السبب الثالث: إستقرار سعر الصرف، منذ نحو عام ونصف عام على سعر الـ 89 ألفاً و900 ليرة، الذي ساهم في تحسين تصنيف لبنان الإئتماني.
السبب الرابع: إقرار القوانين، ولا سيما قانون إعادة الهيكلة، وقانون مكافحة الفساد وتبييض الأموال، فضلاً عن التحضير

البروفيسور فؤاد زمكحل

لقوانين أخرى تدخل في سياق الإصلاحات التي تقوم بها الدولة اللبنانية مثل قانون «الفجوة المالية» (Financial Gap) وغيرها.
السبب الخامس: قدرة الدولة اللبنانية على تحسين مداخيلها، أكانت بالليرة اللبنانية أو بالدولار الأميركي حسب سعر الصرف الجديد.
أمّا بالنسبة إلى الإصلاحات المطلوبة في المستقبل، فتبدأ:

أولاً: إقرار قانون «الفجوة المالية» (Financial Gap) الذي يُعتبر الأهم في منظار البنك وصندوق النقد الدوليَّين، وكل مؤسسات التصنيف الدولية.
ثانياً: موازنة العام 2026، مع توازن مالي من دون أي عجز.
ثالثاً: الإستقرار السياسي والأمني، الذي يُعتبر ركناً أساسياً للإستقرار المالي والنقدي والإقتصادي.

في المحصّلة، لا شك في أنّ التحسُّن الطفيف للتصنيف الإئتماني للبنان من CC إلى CCC، يُعتبر خطوة مشجّعة وإيجابية، لكن لا يزال لبنان في دائرة الخطر. وعلى الدولة اللبنانية العمل جدّياً لخروج لبنان من القائمة الرمادية من مجموعة العمل المالي (FATF) ومن اللائحة السوداء من المنظمة الأوروبية كأولوية لتحسين تصنيف لبنان، وإعادته إلى الدورة الإقتصادية الدولية. فالمخاطر المالية والنقدية والإقتصادية لا تزال مرتفعة من دون أيّ إستراتيجية جامعة وواضحة وخطة إنقاذ على المدى القصير، المتوسط والبعيد.

(المصدر: جريدة «الجمهورية» – لبنان)

الخليج يتصدّر المشهد العالمي للعملات المشفّرة
رئيسة «أو كيه إكس»: السعودية والإمارات تقودان بيئةً تنظيميةً محفزةً لجذب المؤسسات والصناديق

في ظل سعي كثير من الدول لإيجاد موطئ قدم في عالم التكنولوجيا المالية المتطوّر، تبرز منطقة الخليج العربي وجهةً رائدةً، مدفوعةً ببيئة تنظيمية واضحة وطموح رقمي متصاعد، مثل ما هو حاصل في السعودية والإمارات.

هذا ما أكدته رئيسة شركة «أو كيه إكس» لتداول الأصول الرقمية، هونغ فانغ، التي ترى أن المنطقة مرشحة بقوة لتكون من أبرز المراكز العالمية للعملات المشفّرة.

وكشفت فانغ عن الأسباب التي جعلت الخليج يتقدّم على أسواق كبرى مثل الولايات المتحدة، مشيرة إلى أن التحدّيات العالمية لا تزال قائمةً، لكن الثقة في القطاع بدأت تستعيد زخمها.

وأشارت فانغ إلى أن دول الخليج العربي أصبحت من أكثر البيئات العالمية جاذبيةً لصناعة العملات المشفّرة، بفضل أطرها التنظيمية المتطوّرة. وإستشهدت بالهيئات التنظيمية في دول مثل السعودية والإمارات، التي خلقت بيئةً قانونيةً واضحةً ومشجعةً دفعت كبريات الشركات العالمية، بما فيها «أو كيه إكس»، إلى توسيع وجودها.

وأضافت فانغ: إن السوق الإقليمية تشهد نمواً في إهتمام صناديق الثروة السيادية، ومكاتب إدارة أصول العائلة، والشركات الناشئة، بتقنيات العملات المشفّرة و«الويب 3»، مشيرةً إلى أن شريحة الشباب ورواد الأعمال تمثل محرّكاً أساسياً لهذا التوجه المتصاعد.

وأوضحت فانغ أن مشاركة «أو كيه إكس» أخيراً في «قمّة دبي للتكنولوجيا المالية» تعدّ مؤشّراً على تحوّل النظرة العامة تجاه العملات المشفرة، بعدما كان هذا النوع من الفعّاليات حكراً على المؤسسات المالية التقليدية.

مواءمة رقمية وتنظيمية

وحول إستراتيجية الشركة لدمج الأصول الرقمية مع الأنظمة المالية التقليدية، أوضحت فانغ أن «أو كيه إكس» تتبنّى نهجاً مبسّطاً وسلساً، يُراعي خصوصيات كل سوق. وضربت مثالاً بالإمارات، حيث أطلقت الشركة سجل طلبات مدعوماً بالدرهم الإماراتي، ومتكاملاً مع البنية التحتية المصرفية المحلية، بينما قدمت في سنغافورة خدمات فورية للإيداع والسحب بالدولار السنغافوري.

وشدَّدت فانغ على أن الأمن السيبراني والحفظ الآمن للأصول يُمثلان ركيزةً جوهريةً في أعمال الشركة، كاشفةً عن شراكات مع مؤسسات كبرى، مثل بنك «ستاندرد تشارترد»، و«كومينو» لتقديم حلول متقدّمة في الحفظ خارج البورصة والتسوية الفورية وإدارة الضمانات؛ بهدف تعزيز ثقة العملاء.

فرص وتحدّيات

ورغم التقدُّم العالمي في تنظيم الأصول الرقمية، فإن فانغ ترى أن الطريق لا يزال طويلاً لضمان تحوُّل شامل ومستدام، وأوضحت أن غياب إطار تنظيمي عالمي موحّد يُعدّ من أبرز التحدّيات، حيث تختلف السياسات بين دول تتبنّى توجُّهات إستشرافية مثل الإمارات وهونغ كونغ، وأخرى تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مثل الولايات المتحدة والهند.

وأشارت فانغ إلى أن منصّات العملات المشفّرة بحاجة إلى إستعادة ثقة الجمهور، لا سيما بعد إنهيارات مؤسسات كبرى مثل «إف تي إكس»، من خلال تعزيز الشفافية، وإثبات الإحتياطات، ورفع كفاءة الحماية السيبرانية.

رئيسة شركة «أو كيه إكس»
لتداول الأصول الرقمية هونغ فانغ

المنطقة في صدارة الإبتكار

ووصفت فانغ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنها «نموذج ملهم» للعالم في صناعة العملات المشفّرة، حيث تجمع بين بنية تنظيمية فعّالة، وإنفتاح على الشراكات، وكفاءات بشرية متميّزة. ودعت فانغ رواد الأعمال والشركات الناشئة في المنطقة إلى الإستفادة من الزخم الحالي، والتركيز على بناء الثقة والشفافية، وإقامة شراكات استراتيجية، وتحديد مجالات التميُّز والإختصاص التي تخلق قيمةً مضافةً في السوق.

الأمن السيبراني ركيزة أساسية

وفي ما يتعلق بمستقبل الأمن السيبراني، أكدت فانغ أن «أو كيه إكس» تتبنّى نظاماً متقدّماً لحماية الأصول، يشمل تخزيناً غير متصل بالإنترنت، ومحافظ متعدّدة التوقيع، وصندوق تأمين داخلي، إلى جانب أدوات رصد المخاطر في الوقت الفعلي. وشدَّدت فانغ على أن صناعة العملات المشفّرة لن تنجح إلاّ بالتكامل بين الأنظمة التنظيمية الرشيدة، والإبتكار التكنولوجي المستمر، والثقة المتبادلة بين القطاعين العام والخاص، لافتة إلى أن منطقة الخليج، مرشحة بقوة لتكون من أبرز محاور صناعة الأصول الرقمية عالمياً في المستقبل القريب.

التسوية

وفي إجابة عن سؤال حول التسوية التي أجرتها «أو كيه إكس» في الولايات المتحدة، أوضحت هونغ فانغ أن دفع الشركة غرامة تقدّر بنحو 84 مليون دولار، بالإضافة إلى التنازل عن رسوم بقيمة 421 مليون دولار، جاءا في سياق عدم حصولها على تراخيص بوصفها محوّل أموال، مشدّدة على أن التسوية لا تتضمَّن أي إتهامات تتعلق بغسل الأموال، ومؤكدة أن شركة «أوكس كايز فينتك» التابعة لمجموعة «أو كيه إكس» قامت بتسوية التحقيق مع وزارة العدل الأميركية من خلال الإقرار بعدم حصولها على ترخيص للعمل بوصفها محوّل أموال، في إطار تصحيح أوضاعها وتعزيز إمتثالها التنظيمي.

(المصدر: جريدة «الشرق الأوسط»)

منتدى التمويل الأخضر والمستدام 2025، في نسخته الثالثة
محافظ «المركزي الأردني» د. عادل شركس:
الأردن قادر على مواكبة التحوُّلات العالمية في التمويل الأخضر

أكد محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، أن الأردن، عبر قطاعه المالي والمصرفي، قادر على مواكبة التحولات العالمية في التمويل الأخضر، وأن يكون نموذجاً رائداً في المنطقة في هذا المجال.

جاء ذلك خلال رعايته إفتتاح أعمال منتدى التمويل الأخضر والمستدام 2025، في نسخته الثالثة، الذي عقدته جمعية البنوك في الأردن، تحت شعار «التمويل الأخضر والمستدام من الرؤية إلى التصميم»، وبرعاية بلاتينية من كل من بنكي الإسكان والأردني الكويتي، إضافة الى الرعاية الذهبية من البنك الأهلي الأردني، والإتحاد، وكابيتال، والإسلامي الأردني،وبمشاركة قادة بنوك، وصنّاع قرار، وخبراء محليين ودوليين.

وقال د. شركس: «إن التمويل الأخضر والمستدام أصبح من الأولويات الوطنية»، مؤكداً «أن إنعقاد المنتدى يمثّل محطة رئيسة لدعم أهداف رؤية التحديث الاقتصادي، وفي مقدمها الانتقال إلى اقتصاد أخضر مستدام في المملكة».

وأكد د. شركس «أن الأردن قادر على البناء على ما تحقق من إنجازات من خلال تحفيز البنوك على إبتكار منتجات مالية خضراء موجّهة للأفراد والشركات، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات وبناء شراكات طويلة الأمد».

وأشار د. شركس إلى «أن البنك المركزي كان سبّاقاً منذ العام 2013 في تبنّي سياسات داعمة للبيئة من خلال شمول قطاع الطاقة المتجدّدة ضمن البرامج التمويلية الميسّرة، قبل أن يتوسع لاحقاً ليشمل جميع المشاريع الخضراء»، موضحاً «أن البنك أطلق في العام 2023 الإستراتيجية الوطنية للتمويل الأخضر 2023–2028 بالتعاون مع البنك الدولي، بالشراكة مع جمعية البنوك والقطاع المالي»، مشيراً إلى إنضمام البنك في العام 2021 لشبكة تحضير النظام المالي العالمية للمساهمة في الجهود الدولية لتعزيز إستجابة النظام المالي لمخاطر التغيُّر المناخي وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع منخفضة الكربون».

من جهته، قال نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية، الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمار الصفدي: «إن متانة المؤشرات المصرفية تمثل قاعدة صلبة لانطلاقة المنتدى هذا العام»، مشيراً إلى «أن نسبة كفاية رأس المال بلغت 18 % مع نهاية العام 2024 متجاوزة المتطلبات التنظيمية، فيما سجلت السيولة القانونية نحو 145 %، ولم تتجاوز الديون غير العاملة 5.6 % من إجمالي الديون، وهو ما يعكس جودة الأصول وكفاءة إدارة المخاطر».

وأضاف الصفدي «أن المؤشرات الرئيسة واصلت مسارها التصاعدي، إذ إرتفعت موجودات البنوك إلى 71 مليار دينار مع نهاية حزيران/ يونيو 2025، فيما بلغت الودائع 48 ملياراً، ووصلت التسهيلات الائتمانية إلى نحو 35 مليار دينار مع نهاية تموز/ يوليو 2025 من العام ذاته»، مؤكداً «أن هذه المؤشرات لا تعكس الأداء المالي فقط، بل تؤكد إمتلاك القطاع المصرفي قاعدة تمويلية متينة تمكّنه من التوسع في التمويل الأخضر وتطوير أدوات ومنتجات مبتكرة تدعم الأولويات الوطنية وتسرّع مسار التحول نحو الإقتصاد الأخضر».

بدوره، أشار الرئيس التنفيذي للبنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي، إلى أهمية التمويل الأخضر الذي يشكّل منصة إقليمية ودولية رائدة لتعزيز الحوار وتبادل الخبرات حول التمويل المستدام.

وقال نائب رئيس الشبكة الأوروبية للتدريب المصرفي والمالي، فيران تيكسس: إن التمويل المستدام ليس مجرد إلتزام بيئي، بل هو أيضاً إدارة رشيدة للمخاطر، إذ تظهر الأدلة أن الأصول الخضراء غالباً ما تحقق عوائد معدلة للمخاطر أكثر إستقراراً لأنها أقل عرضة للصدمات التنظيمية أو الأصول العالقة أو المخاطر المرتبطة بالسمعة.

بدوره، قال مدير عام جمعية البنوك، الدكتور ماهر المحروق: «إن الجمعية إستطاعت خلال السنوات الأخيرة أن ترسّخ حضورها في مجال التمويل الأخضر، عبر مسيرة متدرّجة إنطلقت في العام 2023 بإعداد دراسة حول واقع وممارسات التمويل الأخضر في الأردن، تناولت جانبي العرض والطلب، وركّزت بشكل خاص على دور التمويل الأخضر في دعم تحوّل القطاع الصناعي الأردني إلى قطاع أكثر إستدامة.

وفي نهاية الجلسة الإفتتاحية، كرّم محافظ البنك المركزي رعاة المنتدى والشركاء، في حين كرّم نائب رئيس جمعية البنوك عمار الصفدي محافظ البنك المركزي.

مجلس الوزراء المصري يعلن بدء حزمة الإستثمارات القطرية بقيمة 7.5 مليارات دولار

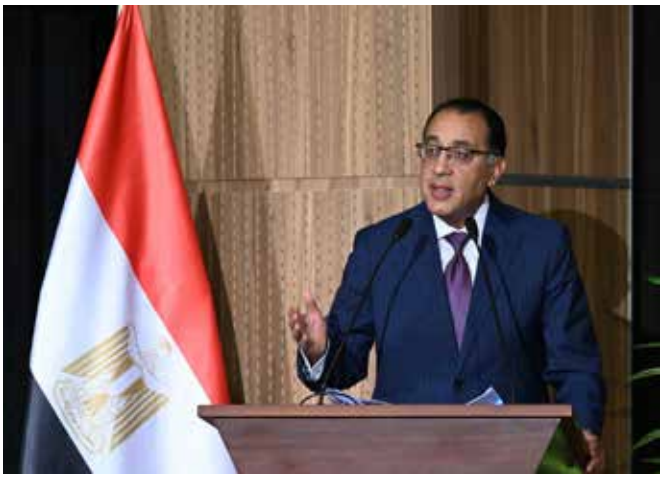

رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي

أعلن مجلس الوزراء المصري بدء تفعيل حزمة الإستثمارات القطرية المباشرة التي تقدّر بقيمة 7.5 مليار دولار، في إطار دعم أوجه الشراكة الإقتصادية بين البلدين.

وأشار رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، إلى اللقاء الذي جمعه مؤخراً مع الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، وما تم خلاله من عرض لمختلف الملفات والموضوعات وخصوصاً الإقتصادية والتجارية منها، لافتاً إلى مناقشات ثنائية حول بدء تفعيل حزمة الإستثمارات القطرية المباشرة، والتي تقدر بقيمة 7.5 مليارات دولار، وتأتي في إطار إهتمام قطر بدعم أوجه الشراكة الإقتصادية مع مصر.

وجدّد رئيس الوزراء، الإشارة إلى أهمية إستمرار التنسيق والتواصل مع مجتمع الأعمال القطري، تعريفاً بما هو متاح من فرص إستثمارية واعدة على أرض مصر في العديد من القطاعات والمجالات، وإيضاحاً للتيسيرات والمحفّزات التي تقدمها الدولة المصرية، جذباً لمزيد من الإستثمارات القطرية.

36.5 مليار دولار... تدفقات قياسية في تحويلات المصريين العاملين في الخارج

من جهة أخرى، أعلن البنك المركزي المصري تسجيل تدفقات قياسية بتحويلات المصريين العاملين في الخارج، خلال السنة المالية 2024 - 2025، بـ 36.5 مليار دولار، بمعدل زيادة 66 %، مقابل 21.9 مليار دولار خلال السنة المالية 2023 - 2024.

وأفاد «المركزي المصري»: «إن التحويلات إرتفعت خلال الربع الأخير من العام المالي 2024 - 2025 (الفترة من أبريل «نيسان» إلى يونيو «حزيران» 2025) بمعدّل 34.2 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى نحو 10.0 مليار دولار مقابل نحو 7.5 مليارات دولار خلال الفترة من أبريل/ نيسان إلى يونيو/ حزيران 2024.

وعلى المستوى الشهري، حققت التحويلات خلال يونيو/ حزيران أعلى مستوى شهري مسجل تاريخياً بمعدّل زيادة بلغ 40.7 % على أساس سنوي لتصل إلى نحو 3.6 مليار دولار مقابل نحو 2.6 مليار دولار خلال يونيو/ حزيران 2024.

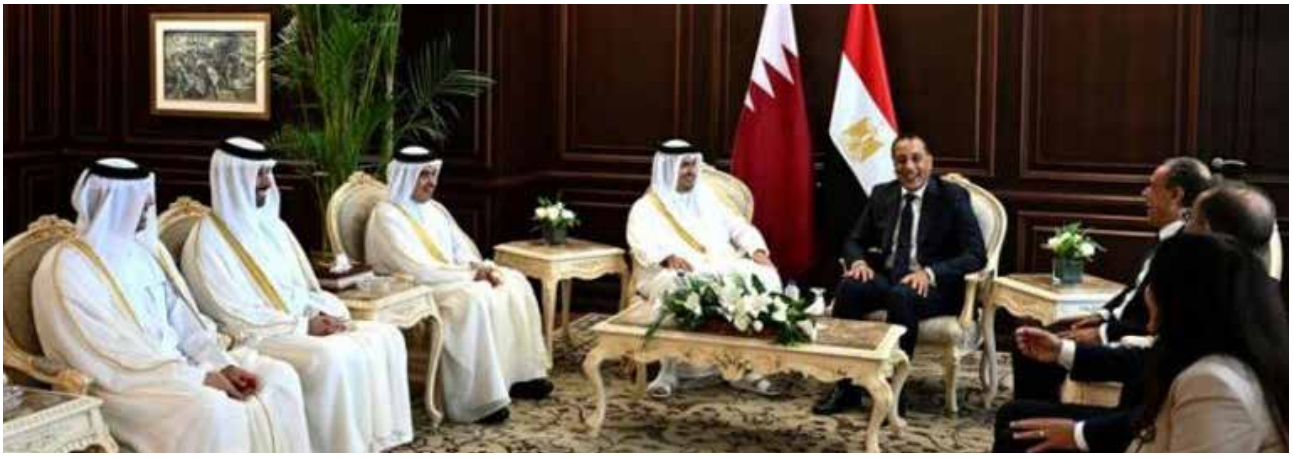

تستهدف إنشاء مشروع سياحي متكامل على ساحل البحر الأحمر
توقيع صفقة إستثمارية ضخمة بين مصر والسعودية والإمارات بـ 18.5 مليار دولار

وقّعت مصر، إتفاقية إستثمارية ضخمة لإنشاء مشروع سياحي متكامل على مساحة 10 ملايين متر مربع على ساحل البحر الأحمر، بشراكة سعودية إماراتية.

وفي مؤتمر صحافي عقد في مقر مجلس الوزراء في العاصمة الإدارية الجديدة، وشهده رئيس الوزراء مصطفى مدبولي ومجموعة من الوزراء، أعلن جمال بن سنية، رئيس مجلس إدارة شركة «إعمار» العقارية، ضخ أكثر من 900 مليار جنيه (18.5 مليار دولار) في مشروع «مراسي رد سي» في البحر الأحمر، بالتعاون مع شركة «سيتي ستارز» السعودية.

وأوضح بن سنية، أن المشروع سيوفر نحو 150 - 170 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، ونحو 25 ألف وظيفة دائمة بعد عملية التوظيف الدائم.

من جانبه، قال حسن شربتلي، نائب مجموعة شركات «سيتي ستارز» السعودية، إن المشروع سيكون فريداً من نوعه من حيث التخطيط والخدمات.

وعلّق رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، على هذه الصفقة، قائلاً: «الحكومة تولي ملف السياحة والتنمية العمرانية أولوية قصوى، وخلال الفترة المقبلة سنشهد إستثمارات كبيرة في هذا الإطار، سواء على ساحل البحر الأحمر أو في الساحل الشمالي، حتى يكونا مقصدين عامين طوال العام».

وكانت شركة «إعمار مصر للتنمية»، التابعة لـ «إعمار العقارية» الإماراتية، قد أوضحت أن شركتها التابعة «سكاي تاوز للتطوير العقاري» ستتولّى تدشين المشروع الجديد، بالشراكة مع شركة «غولدن كوست للفنادق والقرى السياحية والمشروعات الترفيهية»، لكنها لم تعلن حصص كل منهما أو توقيت الإنتهاء من المشروع.

وتملك «إعمار»، أكبر شركة عقارات مدرجة في الإمارات، إستثمارات في مصر من أهمها: مشروع «مراسي» الذي يقع في منطقة سيدي عبد الرحمن على ساحل البحر المتوسط، كذلك مشروع «أب تاون كايرو» الذي يقع في قلب القاهرة.

وكان محمد العبار، مؤسس الشركة، قد أعلن بأن «إعمار مصر للتنمية» ستستثمر نحو مليار دولار في مصر خلال العام 2025، مشيراً إلى أن الشركة إستثمرت نحو 20 مليار دولار منذ بداية عملها في البلاد، بواقع مليار دولار سنوياً.

ويأتي هذا في الوقت الذي تتحرّك فيه الحكومة المصرية لطرح مناطق جديدة مطلة على البحر الأحمر على المستثمرين لتطوير مشروعات سياحية وعقارية، على غرار مشروع «رأس الحكمة» على ساحل البحر المتوسط.

وتستهدف مصر جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 42 مليار دولار خلال العام المالي الحالي الذي بدأ مطلع يوليو / تموز 2025.

بدء تفعيل حزمة إستثمارات قطرية بـ 7.5 مليارات دولار

من جهة أخرى، وفي خطوة جديدة لتعزيز التعاون الإقتصادي والإستثماري، أعلن الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء المصري، عن بدء تفعيل حزمة الإستثمارات القطرية المباشرة في مصر، والتي تقدر قيمتها بـ 7.5 مليارات دولار، بما يعكس الثقة في الإقتصاد المصري وقدرته على جذب الإستثمارات الأجنبية.

جاء ذلك خلال إجتماع مجلس الوزراء، في حضور وزيرة التخطيط والتنمية الإقتصادية والتعاون الدولي، الدكتورة رانيا المشاط، التي عرضت محاور «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»، وذلك إستعداداً لإطلاقها رسمياً في سبتمبر/ أيلول 2025.

السعودية تطلق مبادرة إسترداد إعادة 400 مليون دولار لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

أطلقت السعودية مبادرة «إسترداد» لإعادة رسوم حكومية بقيمة 1.5 مليار ريال (نحو 400 مليون دولار) على 10 خدمات مختلفة؛ بهدف دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأكد وزير التجارة، ماجد القصبي، أن المبادرة تهدف إلى تمكين هذه المنشآت وتخفيف الأعباء المالية عنها، مشيراً إلى أن التقديم متاح للمنشآت الجديدة والناشئة المستحقة، عبر المؤسسة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تأتي المبادرة في إطار جهود الحكومة لتعزيز إستدامة المنشآت ونموها، وتشجيع الإستثمار وريادة الأعمال في المملكة.

البحرين الأولى عربياً في مؤشر الشمول المالي 2025

أحرزت مملكة البحرين إنجازاً إقتصادياً جديداً بتصدرّها الدول العربية في مؤشر الشمول المالي لعام 2025، بحسب تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، حيث جاءت في المركز 29 عالمياً، لتؤكد مكانتها كمركز مالي رائد في المنطقة.

ويُعد الشمول المالي أحد أهم ركائز التنمية المستدامة، إذ يقيس قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مثل الحسابات المصرفية، التمويل، الإدخار، التأمين، وخدمات الدفع الرقمي، بما يُعزّز من الإستقرار الإقتصادي ويحد من الفوارق الإجتماعية.

ترتيب الدول العربية

وفق التقرير، جاءت السعودية في المرتبة الثانية عربياً بحصولها على المركز 34 عالمياً، تلتها الإمارات (49 عالمياً)، ثم الكويت (54 عالمياً)، وقطر (71 عالمياً). كما حققت كل من عُمان والأردن مراكز جيدة بحصولهما على المرتبتين (74 و83 عالمياً تواليا).

أما في شمال أفريقيا، فقد حلّت المغرب في المركز (86 عالمياً)، تلتها تونس (87)، ومصر (90)، بينما جاءت الجزائر في المرتبة (93 عالمياً)، وفلسطين (98).

وعلى صعيد الدول المتأخرة، جاءت لبنان في المركز (108 عالمياً)، وليبيا (111)، فيما تذيلت العراق القائمة بإحتلالها المركز (132 عالمياً).

البحرين.. تجربة ناجحة في تعزيز الشمول المالي

ويعكس تصدر البحرين عربياً نجاح السياسات الحكومية في تطوير البنية التحتية للقطاع المالي، ودعم التحوُّل الرقمي في الخدمات المصرفية، بما يسهّل على المواطنين والمقيمين الوصول إلى حلول مالية مبتكرة وآمنة.

كما يرتبط هذا التقدم برؤية البحرين الإقتصادية 2030، التي تركز على بناء إقتصاد متنوّع ومستدام، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات، حيث عملت المملكة خلال السنوات الأخيرة على تعزيز الخدمات الرقمية، وتشجيع الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech)، ما جعلها من أبرز المراكز المالية في المنطقة.

وأوضح التقرير أن إنخفاض ترتيب الدولة عالميًا (أي الحصول على رقم أصغر) يدل على تقدمها في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، بينما يعكس إرتفاع الرقم ضعف الأداء في هذا المجال، وهو ما يضع البحرين في موقع تنافسي عالمي، حيث جاءت ضمن أفضل 30 دولة على مستوى العالم.

العلاونة للصرافة
Alawneh Exchange

أكبر شبكة فروع في المملكة

أقربلك

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد طارق فايد يُحدّد ٤ محاور رئيسية لإستراتيجية الإقلاع الجديد للمصرف المتحد

طارق فايد - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد

كشف طارق فايد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد عقب توليه مهام منصبه الجديد عن ملامح إستراتيجية تنافسية لتعزيز مكانة المصرف المتحد بالسوق.

وأكد فايد أن هذه الإستراتيجية ستعكس إلتزام المصرف المتحد الراسخ بدعم خطط التنمية الإقتصادية وفق رؤية مصر 2030، وتقديم حلول مصرفية وخدمات رقمية متكاملة تلبّي تطلُّعات الأفراد والشركات، وفق توجُّهات البنك المركزي المصري مع التركيز على الإبتكار والمسؤولية المجتمعية وتطبيق معايير الإستدامة وآليات الإقتصاد الأخضر.

المحور الأول: منظومة مصرفية ورقمية متكاملة من خلال حلول ومنتجات مالية متنوعة لتعظيم مساهمة قطاعات الأعمال المختلفة وبالأخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وذلك من خلال تقديم باقة متنوّعة من المنتجات المصرفية والتمويلية تلبي إحتياجات الشركات في كافة القطاعات الإقتصادية ولا سيما قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، كذلك دعم التوسُّعات الرأسمالية وإحتياجات تمويل رأس المال العامل للشركات المحلية والاقليمية والدولية بالمناطق الصناعية وبكافة أنحاء الجمهورية، ومن خلال تمويلات مباشرة والمشاركة الفعّالة مع البنوك العاملة بالقطاع المصرفي وفي عمليات القروض المشتركة والتمويل الهيكلي.

المحور الثاني: التوسُّع في الخدمات والمنتجات المصرفية للأفراد من خلال حزم متنوّعة من الحلول البنكية التقليدية والرقمية، كذلك المتوافقة مع أحكام الشريعة لتناسب شرائح العملاء المختلفة، عبر شبكة فروع المصرف المتحد في جميع أنحاء الجمهورية والتي تبلغ 68 فرعاً، بالإضافة إلى 225 ماكينة صرّاف آلي. كذلك التوسُّع في الخدمات والمنتجات الرقمية لتقديم الخدمة على مدار الساعة.

المحور الثالث: تعميق آليات الإقتصاد الأخضر وتطبيقات الإستدامة البيئية والإجتماعية والإقتصادية للمحافظة على حقوق الأجيال المقبلة من خلال تعظيم الممارسات الصديقة للبيئة وآليات الإقتصاد الأخضر ونشر ثقافته عبر الوسائل والمنصّات الإعلامية المختلفة في صورة مبسّطة، بما يُساهم في تمكين العملاء سواء أفراداً أو مؤسسات من فهم التوجُّهات المالية والسياسات الإقتصادية.

المحور الرابع: تعميق المشاركة المجتمعية، من خلال تكثيف المشاركة في الحملات القومية لدعم الفئات الأولى بالرعاية والمهمشة في مجال: الصحّة مثل حملات 100 مليون صحة والقضاء على قوائم الإنتظار وقوافل العيون وأعمال التكافل، كذلك أعمال التنمية المجتمعية.

حذف صفرين... هل ينقذ الليرة السورية أم يكرر فشل السودان وفنزويلا؟
«المركزي السوري» يعلن تأسيس «هيئة ضمان الودائع»

أعلن البنك المركزي السوري، تأسيس «هيئة ضمان الودائع»، بهدف حماية أموال المودعين وتوفير بيئة آمنة للاستثمارات.

وقال حاكم المصرف عبد القادر الحصرية: «في إطار خطتنا الشاملة لتطوير النظام المالي وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، يسرّني أن أعلن عن قرار إنشاء هيئة ضمان الودائع في سوريا»، مؤكداً «أن القرار يهدف إلى حماية أموال المودعين ضمن معايير وضوابط واضحة، وتعزيز إستقرار النظام المالي، ومنع المخاطر المرتبطة بأي تعثر مستقبلي في أي مؤسسة مالية».

وأضاف الحصرية: «أن القرار يُوفر بيئة أكثر أماناً لعودة الإستثمارات والتحويلات المالية، ودعم مسار الإصلاحات الإقتصادية، عبر بناء شبكة أمان مالي حديثة تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية».

وعن الهيئة، قال الحصرية: إنها «ليست مجرد إجراء مؤسسي جديد، بل هي خطوة إستراتيجية ضمن رؤية أوسع لإعادة بناء الثقة بالنظام المصرفي، وتعزيز دوره كرافعة أساسية للتنمية الاقتصادية في المرحلة المقبلة».

حذف صفرين... هل ينقذ الليرة السورية أم يكرر فشل السودان وفنزويلا؟

من جهة أخرى، بعد حذف صفرين من الليرة السورية، هل تنجح الورقة النقدية الجديدة في إستعادة الثقة بالإقتصاد السوري الذي إنكمش 1.5 % في العام 2024 بحسب بيانات البنك الدولي؟ وهل يُمكن أن تساهم هذه الخطوة في كبح جماح التضخم؟ وما هي مزايا وعيوب ومخاطر إصدار ليرة جديدة؟

ما معنى حذف صفرين من الليرة السورية؟

يقول حازم عوض، كبير المحررين الماليين في فورتشن العربية: «إن الحكومات تلجأ إلى حذف أصفار من عملتها كإجراء فني وتنظيمي للنظام المصرفي مثلما فعلت تركيا في العام 2005 والسودان في العام 2007 وفنزويلا في العام 2018 عندما حذفت 5 أصفار وفي العام 2021 عندما حذفت 6 أصفار، والهدف من ذلك الإجراء هو التحسُّن الظاهري في معدّل التضخُّم (مثال من راتبه كان 300 ألف ليرة أصبح 3 آلاف – ولكن القيمة لن تتغيّر فهي تشتري السلع والخدمات عينها)، وتيسير المعاملات اليومية وتحسين الإجراءات المحاسبية عند وضع موازنة الدولة وعند مراجعتها، بجانب القضاء على الإقتصاد الموازي وغسل الأموال وظاهرة الدولرة التي إنتشرت في سوريا مؤخراً؛ لأن كل من يريد دولار سواء للإستثمار أو الإدخار سيُصبح مجبراً على شرائه من البنوك الرسمية وليست السوق الموازية».

وأضاف عوض: «أن هذه الخطوة مثلما تُحدث تحسناً ظاهرياً لشكل العملة والتعاملات المصرفية اليومية، فهي أيضاً ستُساهم بشكل غير مباشر في إحداث تحسن جوهري في الإقتصاد ككل، حيث يظهر في تباطؤ معدلات التضخم وتعافي قيمة الليرة وتحسن الناتج المحلي، وهذا بناء على عوامل عدة منها الإصلاحات التي تجريها الحكومة السورية الحالية على النظام المصرفي، بجانب

رفع الولايات المتحدة العقوبات عن سوريا، وتحسن العلاقة بين سوريا والإتحاد الأوروبي، وتراجع معدل التضخُّم العام خلال الفترة من آذار (مارس) 2024 إلى شباط (فبراير) 2025 ليهبط إلى 36.8 % مقابل 120.6 خلال الفترة السابقة نفسها، وهذه المؤشرات جعلت البنك الدولي يتوقع في تقرير عن «تقييم الاقتصاد الكلي والمالية العامة في سوريا – 2025» الصادر في تموز (يوليو) 2025 نمواً في إجمالي الناتج المحلي السوري بنسبة 1 % في نهاية العام 2025».

وعن سعر الليرة السورية بعد حذف صفرين، قال عوض: «إن سعر الليرة السورية اليوم نحو 10,900 ليرة لكل دولار واحد، وبعد حذف صفرين من الليرة سيصبح سعر الدولار 109 ليرات».

خطة المركزي السوري للإصلاح

يسعى المركزي السوري إلى طرح العملة الجديدة على 3 مراحل، الأولى هي طرح العملة وتداولها بجانب الفئات الحالية خلال فترة متوقعة منتصف تشرين الأول (أكتوبر) 2025، والمرحلة الثانية هي بدء تبديل الفئات القديمة بالعملة الجديدة عبر البنوك خلال كانون الأول (ديسمبر) 2025، وثالثاً تعميم العملة الجديدة ويصبح تبديلها حصراً على مصرف سوريا المركزي.

مخاطر إصدار عملة جديدة

وعن مخاطر إصدار حذف صفرين من الليرة السورية قال عوض: «إن الخطر الأول هو إنفاق أموال طائلة على إصدار عملات نقدية جديدة من أجل الشعور بتحسُّن ظاهري في معدّل التضخّم، وكان الأولى هو توجيه هذا الإنفاق لمشروعات اقتصادية ذات أولوية، والخطر الثاني هو إنعدام الثقة في الإقتصاد السوري إذا لم يقترن إصدار العملات النقدية بتحسن واقعي في جميع المؤشرات الإقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وحجم الوظائف»، معتبراً أن «الثقة في العملة أهم من شكلها»، أما الخطر الثالث هو عودة الأصفار مثلما حدث مع تجربة السودان في عامي 1992 و2007 ومع فنزويلا في عامي 2018 و2021.

(المصدر: جريدة «النهار» اللبنانية)

غرف دبي تطلق بالشراكة مع غرفة التجارة الدولية «أداة المقارنة المعيارية لغرف التجارة» لتطوير أدائها وتنافسيتها حول العالم

أطلقت غرف دبي بالشراكة مع غرفة التجارة الدولية والاتحاد العالمي لغرف التجارة، أداة المقارنة المعيارية لغرف التجارة"، التي تتيح لغرف التجارة تقييم ومقارنة أفضل ممارساتها المتعلقة بالتميُّز التشغيلي، بالإضافة إلى 7 محاور مرتبطة بالأدوار والمسؤوليات الأساسية مع المعدلات الإقليمية والعالمية في هذه المجالات. وتشمل المحاور السبعة كلاً من الأبحاث الإقتصادية وبيانات الأعمال، وتمثيل مجتمع الأعمال ومراجعة السياسات الاقتصادية، وإستقطاب التجارة والإستثمارات الدولية، والتدريب وتطوير مهارات القوى العاملة، وبناء شبكة علاقات الأعمال والشراكات، وخدمات الدعم والاستشارات، والخدمات القانونية وتسوية المنازعات.

وجاء إطلاق «أداة المقارنة المعيارية لغرف التجارة» خلال مشاركة غرف دبي في فعاليات الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر غرف التجارة العالمية، الذي نظمه الاتحاد العالمي لغرف التجارة في مدينة ملبورن بأستراليا لمدة ثلاثة أيام، إذ جرى عرض ميزاتها أمام مسؤولي أكثر من 1,200 غرفة تجارة من 100 دولة، حيث يُعتبر المؤتمر الحدث الوحيد لرؤساء وقيادات غرف التجارة لتبادل الخبرات ومناقشة كافة المسائل المتعلقة بقطاع الأعمال.

وتُعتبر «أداة المقارنة المعيارية لغرف التجارة»، مبادرة مبتكرة تساهم في إحداث تغيير جذري بمنظومة عمل غرف التجارة حول العالم، وإعادة تعريف القيمة المضافة التي تقدمها لمجتمعات الأعمال، وذلك عبر تعزيز كفاءة أدائها ودعم قدرتها على تطوير كافة الخدمات والإجراءات، والإرتقاء بالممارسات المؤسسية.

حيازات البنوك المركزية من الذهب تتجاوز سندات الخزانة الأميركية للمرة الأولى منذ 29 عاماً

إرتفعت أسعار الذهب إلى مستويات قياسية خلال شهر أيلول/ سبتمبر 2025، مدفوعةً بتوقعات المستثمرين بخفض أسعار الفائدة من قبل مجلس الإحتياطي الفيدرالي، وإستمرار الطلب القوي على الذهب من البنوك المركزية الأجنبية. كما إرتفع سعر الذهب للتسليم الفوري إلى أعلى مستوى له على الإطلاق متجاوزاً 3533 دولاراً للأونصة.

وتأتي الأرقام القياسية الجديدة للذهب في الوقت الذي تجاوزت فيه حيازات البنوك المركزية عالمياً من المعدن النفيس حيازات سندات الخزانة الأميركية للمرة الأولى منذ العام 1996، وفق بيانات «بلومبرغ».

وأظهر إستطلاع رأي للبنوك المركزية أجراه مجلس الذهب العالمي، أن الغالبية العظمى من المشاركين يعتقدون أن إحتياطات الذهب العالمية للبنوك المركزية ستزداد خلال الأشهر الـ 12 المقبلة.

ويأتي تحرّك أسعار الذهب قبيل صدور تقرير الوظائف الشهري، وقد يزيد تقرير عمل أقل من المتوقع من توقعات المستثمرين بخفض أسعار الفائدة بشكل أكبر من المتوقع عند إجتماع مجلس الإحتياطي الفيدرالي في وقت لاحق. وتضع الأسواق حالياً احتمالاً بنسبة 90 % تقريباً لخفض الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في سبتمبر/ أيلول 2025. وعادةً ما يُعزّز إنخفاض أسعار الفائدة أسعار الذهب، إذ يصبح المعدن أكثر جاذبية عندما تنخفض عوائد الأصول ذات الفائدة.

وإرتفعت العقود الآجلة للذهب بنسبة 36 % منذ بداية العام 2025، متفوقةً بشكل كبير على مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» أو حتى عملة بيتكوين، اللذين إرتفعا بنسبة 8 % و19 % تواليا، خلال الفترة نفسها.

وإرتفع سعر الذهب بأكثر من 3.5 % في أغسطس/ آب 2025، مواصلاً سلسلة مكاسبه الشهرية لهذا العام.

وكرّر بنك «يو بي إس» توقعاته بوصول سعر الأونصة إلى 3700 دولار في حلول يونيو/ حزيران 2026، مشيراً إلى أنه لا يُمكن إستبعاد إرتفاعه إلى 4000 دولار «في ظل سيناريو محفوف بالمخاطر تتدهور فيه الظروف الجيوسياسية أو الإقتصادية».

وفي وقت سابق أكد محللو «غولدمان ساكس» توقعاتهم بوصول الذهب إلى 4000 دولار للأونصة في حلول منتصف العام 2026، «مدفوعاً بالطلب القوي هيكلياً من البنوك المركزية وتدفقات صناديق الإستثمار المتداولة» بدعم من التيسير من جانب بنك الإحتياطي الفيدرالي.

«مؤسسة التمويل الدولية» توقع عقداً بـ 500 مليون دولار مع شركة «غاز البصرة»

100 مليار دولار حجم الاستثمارات الأجنبية في العراق خلال عامين

قال رئيس الحكومة العراقي محمد شياع السوداني، بأن حجم الإستثمارات الأجنبية في العراق، خلال العامين الماضيين، وصل إلى 100 مليار دولار في مختلف القطاعات.

وقال السوداني، خلال حضوره إحتفالية الشراكة مع «مؤسسة التمويل الدولية»: «إن حجم الإستثمارات الأجنبية والعربية وصلت إلى 100 مليار دولار، ولا يُمكننا أن نتأخر في تلبية إحتياجات وآمال المواطنين، أو نبقى أسرى لأحادية الإقتصاد في تمويل الموازنة»، موضحاً أن «القطاع الخاص شريك وداعم لتحقيق رؤيتنا في هيكلة الإقتصاد».

وأضاف السوداني: «هناك إستثمارات أخرى قيد التعاون مع شركات محلية وأجنبية، ومن المؤمل التوقيع عليها قريباً، وهذا دليل واضح على أن الحكومة العراقية ماضية في تهيئة بيئة جاذبة للإستثمار في البلاد»، موضحاً أن «الحكومة العراقية تعمل على إعادة هيكلة الإقتصاد العراقي كون ذلك ضرورة ملحة للدولة لتنفيذ واجباتها، ولا يمكن أن تبقى الدولة أسيرة ريعية الإقتصاد». وتابع السوداني: «نحن في عالم متغيّر من جميع الإتجاهات والمتطلّبات المعيشية، وعلينا عدم التأخير في هيكلة الإقتصاد ودعم القطاع الخاص بعد أن تأخرنا لعقود؛ بسبب الحروب والصراعات».

وتشهد البلاد إستثمارات بمليارات الدولارات تتمثل في مشروعات عملاقة، أبرزها إنشاء ميناء الفاو الكبير، وإستثمارات في مجالات النفط والغاز والطاقة النظيفة والكهرباء، ومشروعات السكن، وتشييد المئات من الطرق والجسور بمشاركة كبريات الشركات العالمية والمحلية والعربية في مشهد غير مسبوق منذ أواخر سبعينات القرن الماضي، وبداية الثمانينات منه.

يُذكر أن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي وقّعت أخيراً، عقداً لإستثمار الغاز المصاحب، وتطوير مرافق ميناء أم قصر، الميناء الرئيسي في العراق، بقيمة 500 مليون دولار مع شركة «غاز البصرة».

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

إتحاد المصارف العربية

ينعى المصرفي القدير

"عبدالله السعودي"

صاحب مسيرة مصرفية مؤثرة مدى حياته

المسيرة المهنية

- شغل عدة مناصب في مصرف ليبيا المركزي على مدى 14 سنة.
- أسس وكان المدير التنفيذي للمصرف العربي الليبي الخارجي (1972-1980).
- مؤسس والمدير التنفيذي لـ المؤسسة العربية المصرفية (ABC) - البحرين (1980- 1994).
- أسس وترأس مجالس إدارات شركات ومؤسسات مالية منها:
- الشركة العربية للخدمات المالية (البحرين).
- بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي (البحرين).
- المكتب الاستشاري "عبدالله السعودي ومشاركو" (البحرين).
- تولى رئاسة مجلس إدارة المصرف المتحد للتجارة والاستثمارات -ليبيا.
- عضو مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني -بيروت.

الجوائز والتكريمات

- جائزة "أفضل شخصية مصرفية" من الجمعية المصرفية العربية الأمريكية 1990
- جائزة "الشخصية المصرفية العربية" من اتحاد المصارف العربية 1993
- لقب "الشخصية المصرفية الأكثر ابتكاراً" من جامعة جورج تاون – واشنطن 1980
- ميدالية ذهبية من الرئيس الإيطالي 1977
- وسام من ملك إسبانيا.
- الميدالية الكبرى من رئيس الجمهورية التونسية 1993
- جائزة النزاهة العربية من الاتحاد العربي لمكافحة التزوير – الجامعة العربية 2012
- جائزة "الشخصية المصرفية العربية" من اتحاد المصارف العربية – بيروت 2018.

وجهتـك للعمـل

المصرفـي الإسـلامي

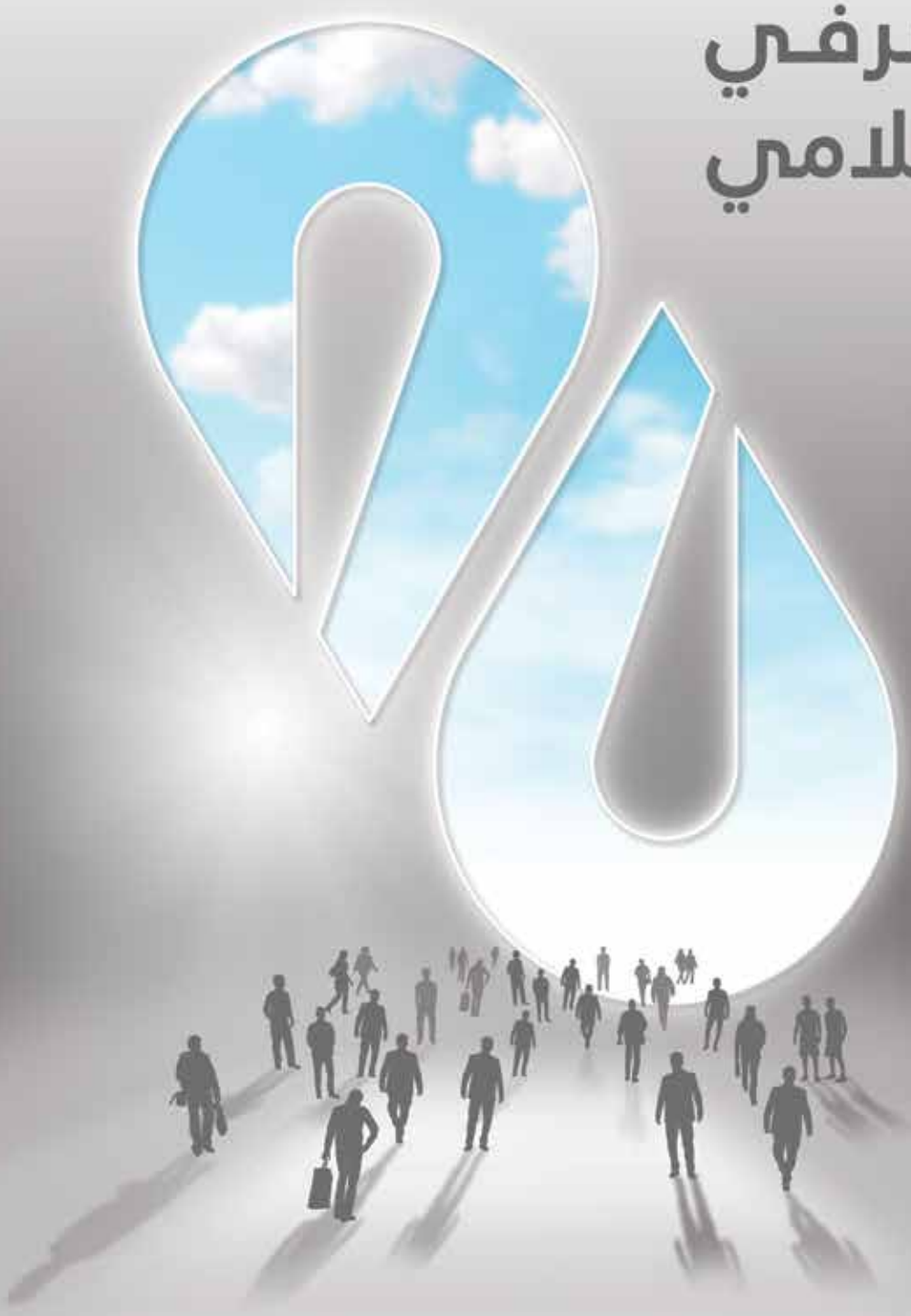

شركاء في الإنجاز

www.jordanislamicbank.com

@JordanIslamicbankOfficial

البنك الإسلامي الأردني

عضو مجموعة البركة

فرع جديد للبنك الإسلامي الأردني في مكّة مول

إنطلاقاً من إستراتيجية البنك الإسلامي الأردني لتحسين شبكة الفروع والإرتقاء بخدمة مختلف شرائح المتعاملين بتوفير تجربة مصرفية مميّزة صُمّمت خصّيصاً لهم، وتعزيزاً لتواجده في المناطق والأسواق التجارية الحيوية وتوفير الخدمات المصرفية المتكاملة وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية للوصول لكافة شرائح المجتمع، أعلن البنك عن إفتتاح فرعه الجديد في مكة مول/ عمان، وذلك في حفل أُقيم تحت رعاية عبد الله الهويش/ رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني وفي حضور أعضاء مجلس الإدارة والدكتور حسين سعيد/ الرئيس التنفيذي للبنك والإدارة التنفيذية وعدد من متعاملي البنك ورجال أعمال وشخصيات عامة.

وقال الدكتور حسين سعيد: «إن تواجد البنك في مكة مول الذي يُعدّ من أهم وأكبر المراكز التجارية في العاصمة عمّان، يأتي في إطار جهود البنك المستمرة للوصول إلى متعامليه في مختلف الأماكن الحيوية، وتقديم تجربة مصرفية مميّزة لهم ومُدعّمه بكوادر بشرية مؤهلة، الى جانب زاوية رقمية لتقديم الخدمات المصرفية الذاتية، وتصميم للفرع يتناسب مع هوية البنك المؤسسية واستراتيجيته الجديدة وفق الهوية البصرية الجديدة للبنك مع توفير أحدث النظم والتجهيزات لتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية بكل سهولة، وبما يتناسب مع احتياجات المتعاملين المالية».

وأشار الدكتور حسين سعيد إلى «أن البنك يسير بالتوازي ما بين إعادة الإنتشار الجغرافي والتطوير المستمر على الخدمات المصرفية الرقمية الحديثة المختلفة من خلال (إسلامي موبايل، إسلامي انترنت، إسلامي صراف آلي) بالإضافة إلى إسلامي ديجتال الذي يضم خمس زوايا رقمية تقدم الخدمات المصرفية الذاتية ويساندها أكبر شبكة من الصرافات الالية في المملكة والبالغ عددها 328 جهازاً، وذلك لتوفير الوقت والجهد على المتعاملين، ليكون البنك دائما الأقرب لمتعامليه، ومساهماً رئيسياً في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، ومحافظاً على قوة مركزه المالي وزيادة حصته في السوق المصرفي».

جوائز Middle East National Business Awards
Wink Neo تؤكد ريادة بنك الإعتماد اللبناني
لنيله لقب أفضل بنك رقمي في لبنان لعام 2025 خلال حفل توزيع

تسلّمت السيدة رندة بدير، نائب المدير العام في بنك الاعتماد اللبناني ومؤسسة منصة Wink Neo، جائزة أفضل بنك رقمي لعام 2025 خلال حفل أقيم من قبل Middle East National business Awards في فندق كونراد دبي، حيث توزعت جوائز لتكريم الشركات المحلية والعالمية في مختلف المجالات منها المصرفية، الصناعية، التكنولوجية وغيرها، وذلك بهدف إبراز إنجازات هذه المؤسسات، مع تسليط الضوء على مساهماتها المؤثرة في مسيرة التنمية والإبتكار في المنطقة.

يأتي هذا التقدير ليؤكد ريادة بنك الإعتماد اللبناني في مسيرة التحول الرقمي، وترسيخ مكانته كأول بنك رقمي حقيقي في لبنان. كما ويُعتبر هذا الإنجاز محطة بارزة في مسيرة البنك نحو الإبتكار، حيث يُواصل الإستثمار في الحلول الرقمية المتطورة لتعزيز تجربة العملاء وتوفير خدمات مصرفية عصرية تتماشى مع المعايير العالمية.

يُذكر أن Wink Neo هو أول بنك رقمي مدعوماً بنظام متطوّر يُوفّر خصائص plug– and-play ويعتمد على بنية مبتكرة، تُتيح حلولاً ذكية تخدم الأفراد والمؤسسات المالية، إذ توفّر المنصّة محفظة إلكترونية آمنة وسهلة الإستخدام للأفراد لإدارة شؤونهم المالية إلى جانب حلول متكاملة للشركات لإصدار بطاقات وخدمات مالية متنوعة.

كما تقدم نموذج white-label للمؤسسات الكبرى مثل البنوك والنقابات والجامعات لتمكينها من إطلاق محافظ رقمية تحمل علاماتها الخاصة، مع ضمان الإمتثال وتحقيق أعلى مستويات الأداء.

وقالت السيدة رندا بدير: «لقد جاء إطلاق Wink Neo إستجابة لتطلّعات الجيل الجديد الذي يفضل الحلول الرقمية، ولتلبية إحتياجات الفئة غير المتعاملة مع البنوك (unbanked) التي شهدت تزايداً ملحوظاً نتيجة الأزمة الإقتصادية التي يمر بها لبنان، حيث فقد العديد من المستهلكين الثقة بالنظام المصرفي التقليدي وفضّلوا اللجوء إلى حلول مالية مستقلة وآمنة».

وأكدت بدير «أن هذه الجائزة تعزّز موقع Wink Neo كقائد في رحلة التحوُّل الرقمي في لبنان، ويمنحه زخماً إضافياً للتوسُّع المستقبلي نحو خدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة، والإقراض الصغير»، مشيرة إلى «أن رحلة Wink Neo لا تزال في بدايتها، وأن المرحلة المقبلة ستشهد المزيد من التطوير والإبتكار بما ينسجم مع مبادئ التنمية المستدامة وخدمة الإقتصاد الوطني».

السيدة رندة بدير

«المركزي العراقي»:
إلزام كافة مؤسسات الدولة بالدفع الإلكتروني

أعلن محافظ البنك المركزي العراقي، علي العلاق، إصدار تعليمات وضوابط لتنظيم عملية الدفع الإلكتروني، مشيراً إلى آلية تطوير عملية الدفع الإلكتروني، من خلال إلزام كافة مؤسسات الدولة بالتعامل بالدفع الإلكتروني، وليس النقدي.

وقال العلاق: إن «الدفع الإلكتروني يشهد تطوراً كبيراً، وهو بوّابة من بوّابات التحوُّل الرقمي نحو إقتصاد رقمي لموضوع أكبر يتعلق بالبنية الإقتصادية، والتفاعل العالمي، لتحقيق أكبر للشمول المالي، وكل هذه الجوانب أصبحت استراتيجيات ثابتة، ومتطورة».

وأشار العلاق إلى أن «البنك المركزي مع الحكومة والقطاع الخاص وشركات الدفع الإلكتروني وشركات التقنيات تخوض جميعها في هذا الجهد الكبير والمتواصل، ولدينا تحرّكات وإتجاهات تنظيمية وتشريعية تقنية يجري العمل عليها بالتنسيق بين البنك المركزي العراقي والحكومة العراقية».

وأضاف العلاق: «هناك تعاون وتنسيق مع الحكومة من خلال القرار الذي أصدره مجلس الوزراء بإلزام كافة مؤسسات الدولة بالتعامل بالدفع الإلكتروني وليس النقدي، كذلك توطين الرواتب، وهذه بالملايين، إضافة إلى التوعية العامة التي تجري من خلال شركات الدفع الإلكتروني ومنظمات المجتمع المدني، وهناك وعي مجتمعي يتقدم».

وأوضح العلاق أن «التقدم في الدفع الإلكتروني يحتاج إلى بنية تحتية وبنية تشريعية ووعي مجتمعي، وهذه 3 جوانب يجري العمل عليها بشكل حثيث، وكثير من البنى التحتية على صعيد البنك المركزي قد أنجزت بشكل متقدم، ومواكب تماماً للممارسات الدولية، كذلك بالأطر التشريعية، وأصدرنا الكثير من التعليمات والضوابط التي تنظم العملية، ولكن نحتاج إلى المزيد في الجانب الثالث، وهو الوعي المجتمعي والثقافي».

نمت بنسبة 16.6 % خلال عام إلى 869 مليار درهم
الإمارات الثانية خليجياً في حجم أصول المصارف الإسلامية

نمت أصول البنوك الإسلامية العاملة في الإمارات بأكثر من 124 مليار درهم، بنسبة 16.6 % خلال عام، لترتفع من 745 مليار درهم في نهاية مايو/ أيار 2024 إلى 869 مليار درهم (236 مليار دولار) في نهاية مايو/ أيار من العام 2025.

وبحسب البيانات الصادرة عن البنوك المركزية في دول مجلس التعاون، فإن البنوك الإسلامية في الإمارات جاءت في المرتبة الثانية خليجياً على صعيد حجم أصول البنوك الإسلامية، وذلك بعد السعودية التي تصدّرت خليجياً بإجمالي أصول لمصارفها الإسلامية بلغت قيمتها ما يوازي 954 مليار دولار.

وجاءت الكويت في المرتبة الثالثة بما يتجاوز 182 مليار دولار، تلتها قطر بحوالي 166 مليار دولار، ثم البحرين بأكثر من 64.5 مليار دولار وعُمان بحوالي 23.5 مليار دولار.

وأظهرت بيانات المركزي في الإمارات أن القطاع الخاص المحلي قد حصل على تمويلات بقيمة 43 مليار درهم جديدة خلال عام من البنوك الإسلامية العاملة في الدولة، ليرتفع رصيد ائتمانه الإسلامي التراكمي من 319 مليار درهم في مايو/ أيار 2024 إلى 325 مليار درهم، في نهاية مايو/ أيار 2025، وليصبح صاحب الحصة الأكبر بنسبة توازي 68.2 % من إجمالي الإئتمان المصرفي الإسلامي المحلي.

وزادت الودائع المدرجة في البنوك الإسلامية في الإمارات بنسبة 19.2 % خلال عام بحوالي 103 مليارات درهم ودائع جديدة، ليرتفع رصيدها التراكمي من 535 مليار درهم في نهاية مايو/ أيار العام الماضي إلى 638.2 مليار درهم في نهاية مايو/ أيار 2025. وشكلت ودائع المقيمين حصة 98.2 % من إجمالي الودائع بالبنوك الإسلامية في الدولة، وإرتفع رصيدها التراكمي بنسبة 19 %، وبقيمة بلغت 100 مليار درهم من رصيد بلغ 527 مليار درهم في نهاية مايو/ أيار 2024 إلى رصيد تراكمي 627 مليار درهم في نهاية مايو/ أيار من العام الجاري.

في المقابل أوضحت بيانات المركزي الإماراتي أن إستثمارات البنوك الإسلامية نمت بنسبة 14 % وبقيمة إضافية بلغت 21 مليار درهم خلال عام، مرتفعة من رصيد بلغ 149.7 مليار درهم في نهاية مايو/ أيار 2024 إلى 170.7 مليار درهم في نهاية مايو/ أيار 2025.

أرباح البنوك الخليجية ترتفع إلى مستوى قياسي

أكد تقرير لشركة «كامكو إنفست» إرتفاع أرباح البنوك الخليجية إلى مستوى قياسي بدعم من زيادة إيرادات غير الفوائد وتراجع النفقات التشغيلية، وأوضح التقرير تحت عنوان «أداء قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي»، في الربع الثاني من العام 2025 أن صافي ربح البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي بلغ 16.2 مليار دولار في الربع الثاني من العام 2025، مواصلاً مسيرة الإرتفاع للربع الثاني توالياً، بنمو بلغت نسبته 3.7 %، فيما بلغ معدل النمو المسجل على أساس سنوي 9.2 %.

ويُعزى إستمرار إرتفاع أرباح البنوك الخليجية هذا الربع بصفة رئيسية إلى الزيادة الملحوظة لإيرادات القطاع وتراجع نسبة التكلفة إلى الدخل، ما عوّض أثر زيادة المخصّصات خلال هذه الفترة. ويؤكد إرتفاع إيرادات القطاع مواصلة نمو أنشطة الإقراض في ظل متانة الأسس الإقتصادية للمنطقة بدعم من القاعدة القوية للمشاريع قيد الإعداد.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، ظل النمو على أساس ربع سنوي إيجابياً إلى حد كبير، إذ سجلت خمسة من أصل ست دول ارتفاعاً متتالياً في صافي الايرادات، في حين تراجع صافي إيرادات قطاع البنوك البحريني. وسجلت البنوك المدرجة في بورصة الكويت أكبر زيادة مطلقة في صافي الأرباح بقيمة 204.6 مليون دولار أو ما نسبته 15.6 %، بدعم رئيسي من قيام ثلاثة من أصل تسعة بنوك مدرجة في البورصة بتحرير مخصصات.

وجاءت البنوك الإماراتية في المرتبة الثانية بزيادة قدرها 191.8 مليون دولار (3.2+ %)، ثم البنوك السعودية بنمو قدره 152.3 مليون دولار (2.6+ %). وعلى أساس سنوي، واصل صافي الايرادات تسجيل معدلات نمو إيجابية في كافة أسواق المنطقة، إذ حققت البنوك السعودية والبحرينية نمواً بمعدل ثنائي الرقم، بدعم من الأداء القوي للبنوك في كل من عمان والكويت.

وفي ما يتعلق بإجمالي الإيرادات، نجح قطاع البنوك في تسجيل مستوى قياسي جديد خلال هذا الربع، إذ بلغ 35.6 مليار دولار بعد تسجيله لنمو ربع سنوي قوي بنسبة 3.6 %. وجاء هذا الإرتفاع مدفوعاً بزيادة واسعة النطاق في إيرادات معظم بنوك المنطقة، ما عوّض الإنخفاض الملحوظ بنسبة 8.2 % الذي سجلته البنوك البحرينية. وتصدّرت البنوك الإماراتية المشهد خلال هذا الربع، محققة نمواً في الإيرادات بنسبة 5.3 % أو ما يعادل 674.0 مليون دولار خلال الربع الثاني من العام 2025 مقارنة بالربع الأول من العام 2025.

16990

www.bdc.com.eg

فرص بلا حدود

بنك القاهرة
Banque du Caire

QNB : سنغافورة راعياً ذهبياً لمؤتمر GTR آسيا 2025

«QNB سنغافورة»

أعلن QNB سنغافورة عن مشاركته الناجحة كراعٍ ذهبي لمؤتمر GTR آسيا 2025 الذي إختتم أعماله مؤخراً في سنغافورة.
وقد أثبت مؤتمر هذا العام أنه منصّة هامة للعاملين في مجال التجارة والمالية، حيث تميّز بفعّاليات مختلفة زادت من مشاركة الجمهور وتنوُّع الحوار.

وقد تفاعل الحضور مع مجموعة متنوعة من المواضيع الرئيسية، بما في ذلك المعرض التجاري الديناميكي الذي إستضافته GTR Ventures، والذي سلّط الضوء على الحلول المبتكرة والإتجاهات الناشئة في تمويل التجارة.

وقد ركّزت جلسة مجلس الإدارة على الأمن التجاري العالمي، وقدمت رؤى أساسية حول تحدّيات القطاع الملحّة، في حين أدت المناقشات المتعمقة والحوارات الجانبية والعروض التقديمية التفاعلية إلى إثراء تجربة جميع المشاركين.

ومن السمات الرئيسية لهذا الحدث «منتدى آسيا للبنوك» الذي إستضافته جمعية المصرفيين للتمويل والتجارة (BAFT)، حيث تناولت المناقشات الرئيسية الخدمات المصرفية والمالية الفرص والتحدّيات الفريدة التي تواجهها البيئة الإقتصادية اليوم.

وقال سايلز لي، رئيس تنفيذي QNB سنغافورة: «يفخر QNB سنغافورة بكونه جزءاً من هذا الحدث الحيوي الذي يضم مجموعة متنوّعة من البنوك الدولية وشركات التكنولوجيا المالية. وقد قدمت المناقشات والآراء المتبادلة في مؤتمر GTR آسيا 2025 رؤى قيّمة حول قطاع تمويل التجارة المتطور، ونحن متحمّسون لمواصلة تعزيز هذه الروابط داخل القطاع».

يُعتبر مؤتمر GTR آسيا 2025 من المنتديات الهامة لمواكبة الديناميكيات المتغيّرة بسرعة في مجال تمويل التجارة، وتزويد العاملين في هذا المجال بالمعرفة والأدوات اللازمة للتعامل مع تعقيدات العمليات التجارية في المنطقة.

تُعد مجموعة QNB إحدى المؤسسات المالية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وواحدة من العلامات التجارية المصرفية الأعلى قيمة في المنطقة، وهي تتواجد في أكثر من 28 دولة عبر آسيا وأوروبا وإفريقيا، وتقدم منتجات وخدمات مصرفية مصمّمة حسب الطلب، مدعومة بفريق عمل يضم أكثر من 31,000 متخصّص لقيادة التميُّز المصرفي في جميع أنحاء العالم.

بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد
البنك العربي يدعم حملة «العودة إلى المدارس 2025» في الأردن

قدّم البنك العربي مؤخراً دعمه لحملة «العودة إلى المدارس 2025» التي تنفذها مؤسسة ولي العهد في مختلف محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، ضمن برنامج الحملات والإستجابات الإنسانية، والمندرج ضمن مسار التنمية المجتمعية المستدامة. وهدفت الحملة إلى التخفيف من الأعباء المالية التي تواجهها الأسر في تأمين مستلزمات أبنائهم مع بداية العام الدراسي 2026/2025.

ويأتي هذا الدعم تأكيداً على إلتزام البنك العربي بمسؤوليته المجتمعية، وحرصه على إحداث أثر إيجابي ومستدام في المجتمع، حيث قام البنك بالتبرُّع بحقائب مدرسية تحتوي على المستلزمات والقرطاسية الأساسية من دفاتر وأقلام وأدوات أخرى تم توزيعها على الطلبة الأقل حظاً، كما شارك فريق من موظفي البنك العربي في توزيع هذه الحقائب على الطلبة، تعزيزاً لروح التضامن المجتمعي وتجسيداً لثقافة العمل التطوعي التي يحرص البنك على ترسيخها بين موظفيه.

ويجسّد هذا التعاون إلتزام البنك العربي تحقيق أثر ملموس ومستدام في حياة الطلبة الأقل حظاً، من خلال توفير المستلزمات والموارد التي تعزّز فرصهم التعليمية وتساهم في بناء بيئة مدرسية محفّزة تشجع على التعلم وتنمي مهاراتهم وقدراتهم وتعزز ثقتهم بأنفسهم. علماً أن البنك العربي يتبنّى إستراتيجية متكاملة على صعيد الإستدامة والمسؤولية المجتمعية، تعكس حرصه على تعزيز أثره الإقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال العمل مع مختلف الجهات المعنية وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة. ويأتي برنامج البنك العربي للمسؤولية الإجتماعية «معاً» كأحد ثمار هذا التوجُّه، حيث يرتكز على محاور أساسية عدة تشمل: الصحة، والتعليم، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة، ودعم الأيتام، وتمكين المرأة.

وإنطلقت مؤسسة ولي العهد في العام 2015 برؤية «شباب قادر لأردن طموح»، إيماناً بأن الشباب هم أساس المستقبل. وتعمل المؤسسة على تمكين الشباب في الأردن من صياغة مستقبلهم والمشاركة الفاعلة في تنمية مجتمعاتهم ووطنهم عبر توفير الفرص النوعية لتنمية مهاراتهم ومن خلال أكثر من 14 برنامجاً تندرج ضمن ثلاثة مسارات عمل رئيسية: المشاركة الإقتصادية، القيادة، والتنمية المجتمعية المستدامة، وتعمل المؤسسة عبر 26 موقعاً إستراتيجياً تشمل كافة محافظات المملكة.

ARIZONA INTELLIGENT SOLUTIONS

AI and Automation Integration

Enhancing financial operations with intelligent automation, faster decisions, and seamless workflows.

DigiCore

Where innovation meets performance. Our AI-powered platforms deliver real-time insights, advanced security, and seamless compliance empowering financial institutions to operate smarter, faster, and safer in the digital age.

Sales@digicoreais.com www.aisdigicore.com +962 7 9907 8081

«المركزي المصري» يعلن إرتفاع معدّلات الشمول المالي في مصر إلى 76.3 % حتى يونيو/ حزيران 2025

إستمراراً للمتابعة الدورية لتنفيذ إستراتيجية الشمول المالي 2022-2025، أصدر البنك المركزي المصري المؤشرات الرئيسية للشمول المالي، والتي أظهرت إرتفاع عدد المواطنين الذين يمتلكون ويستخدمون حسابات نشطة تتيح لهم إجراء معاملات مالية، سواء في البنوك أو البريد المصري أو محافظ الهاتف المحمول أو البطاقات مسبقة الدفع، إلى 53.8 مليون مواطن في يونيو/ حزيران 2025 بما يمثل 76.3 % من إجمالي السكان البالغين (15 سنة فأكثر) وعددهم 70.5 مليون مواطن مقارنة بنحو 74.8 % في ديسمبر/ كانون الأول 2024.

وفي هذا السياق، كشفت المؤشرات عن إرتفاع في نسبة الشمول المالي بين السيدات لتصل إلى 70 % في يونيو/ حزيران 2025، مقابل 68.8 % في ديسمبر/ كانون الأول 2024، ويأتي هذا التقدم في إطار جهود البنك المركزي المصري، بالتعاون مع الوزارات والهيئات المعنية، الهادفة إلى تعزيز تمكين المرأة اقتصاديًا من خلال توسيع قاعدة استفادتها من الخدمات المالية.

وسجلت مؤشرات الشمول المالي للشباب تزايدًا مستمرًا، حيث ارتفعت إلى 54.4 % في يونيو/ حزيران 2025 مقابل 53.1 % في ديسمبر/ كانون الأول 2024، مدعومة بالإجراءات التي إتخذها البنك المركزي لتعزيز تمكين الشباب مالياً، ومنها السماح بفتح حسابات مصرفية بدءًا من سن 15 عاماً.

وبشكل عام، بلغ معدل نمو الشمول المالي نسبة 214 % من العام 2016 حتى يونيو/ حزيران 2025، مما يعكس زيادة إستفادة المواطنين من الخدمات المالية.

بنك الكويت الدولي يُعيّن مصعب الشعلان مديراً عاماً لإدارة الخدمات المصرفية الخاصة

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن تكليف السيد مصعب الشعلان للقيام بمهام مدير عام إدارة الخدمات المصرفية الخاصة. ويأتي هذا القرار في إطار إستراتيجية البنك لتعزيز كوادره القيادية وتطوير قطاع الخدمات المصرفية الخاصة، بما ينسجم مع خططه في تقديم حلول مبتكرة تلبي إحتياجات عملائه من أصحاب الثروات وكبار العملاء.

«أسواق المال» توافق لـ «الكويت الدولي» على إصدار صكوك بـ1.5 مليار دولار

من جهة أخرى، حصل بنك الكويت الدولي على موافقة هيئة أسواق المال على برنامج لإصدار صكوك بقيمة لا تتجاوز 1.5 مليار دولار أو ما يعادلها من العملات الأخرى.

ووفق بيان البنك لبورصة الكويت، أوضح أنه في حال الرغبة بطرح وتسويق تلك الصكوك في دولة الكويت، سيتم إعداد نشرة اكتتاب وفق قانون هيئة أسواق المال رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

وتابع البيان: أنه لا يوجد تأثير جوهري على المركز المالي للبنك حالياً، وسوف يُعلن عن أية تطوُّرات في هذا الخصوص.

إصدار الصكوك: خطوة استراتيجية لتمويل المشاريع المستقبلية

إصدار الصكوك الذي حصل بنك الكويت الدولي على موافقة هيئة أسواق المال لإطلاقه، يمثل خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز قدرة البنك على تمويل مشروعاته المستقبلية دون التأثير المباشر على هيكل رأس المال. من خلال هذه الصكوك، سيتمكن البنك من جذب استثمارات جديدة، وتوسيع نطاق أعماله ضمن إطار يتماشى مع الشريعة الإسلامية. كما سيسهم الإصدار في رفع مستوى الثقة بين المستثمرين في أسواق المال، بالنظر إلى الشفافية التي يلتزم بها البنك في إعداد نشرة الاكتتاب وفقاً للقوانين المحلية.

النمو المستدام في الأداء المالي للبنك

النتائج المالية لبنك الكويت الدولي في النصف الأول من 2025 تشير إلى أداء قوي ومستدام، حيث سجل البنك أرباحاً صافية بقيمة 14.84 مليون دينار، بزيادة نسبتها 23.2 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. هذا النمو الملحوظ في الأرباح يعكس قدرة البنك على إدارة أصوله بشكل فعال وتحقيق عوائد جيدة على استثماراته. ومع الإعلان عن موافقة هيئة أسواق المال لإصدار الصكوك، يتوقع أن يكون لهذا الإصدار تأثير إيجابي على وضع البنك المالي في المستقبل، ما يفتح المجال أمام المزيد من الفرص الاستثمارية ويعزز موقفه في الأسواق المحلية والإقليمية.

قفزت بنسبة 98 % إلى 10.5 مليارات دولار في العام 2025
الصكوك بالدولار... إستراتيجية البنوك السعودية لجذب المستثمرين الأجانب

شهدت المصارف السعودية طفرة غير مسبوقة في إصدارات الصكوك خلال العام 2025، فقد قفزت وتيرة الإصدارات بنسبة 98 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وبلغت قيمة الصكوك المصدرة منذ بداية العام 2025 وحتى تاريخه 10.5 مليارات دولار، مقابل 5.3 مليارات دولار فقط في العام 2024. ويتوقع الخبراء أن يتجاوز إجمالي الإصدارات 30 ملياراً في حلول نهاية العام 2025. ويُرجع الخبراء هذا النمو إلى مجموعة من العوامل التي تتقاطع فيها الدوافع الإقتصادية والتنظيمية. ووصف مختصّون ومحلّلون ماليون هذا النمو بأنه متوقع مع توجه «الإحتياطي الفيدرالي» الأميركي إلى خفض أسعار الفائدة خلال إجتماعاته المقبلة في نهايات العام 2025 وفي العام 2026؛ لمواجهة أي إنخفاض في الودائع، كذلك الإستجابة لنمو الطلب المستمر على الإقتراض، الذي تجاوز الودائع الموجودة لدى البنوك. وتعدّ الصكوك الخيار الأمثل والأفضل لتعويض ذلك.

مصرف «الراجحي» في السعودية

ويرى الرئيس التنفيذي لشركة «جي وورلد» للدراسات الإقتصادية، محمد حمدي عمر، أن «خلف هذا النمو جملة من العوامل الهيكلية والتنظيمية والإقتصادية، من أبرزها إستمرار نمو الطلب على الإقراض بوتيرة أسرع من نمو الودائع؛ مما خلق فجوة في السيولة، دفعت بالبنوك إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة، حيث كانت الصكوك الخيار الأمثل لها، بالإضافة إلى إلتزامات البنوك المعايير الدولية، خصوصاً متطلّبات (بازل3)، التي عزّزت من الحاجة إلى أدوات تدعم رأس المال التنظيمي دون الإخلال بكفاءة السيولة، كذلك الضغط المتنامي لتمويل المشروعات العملاقة المرتبطة بـ «رؤية المملكة 2030»، سواءً في البنية التحتية والإسكان والمشروعات المرتبطة باستضافة السعودية أحداثاً عالمية، مثل «إكسبو الرياض 2030» و«كأس العالم 2034»؛ ما يتطلّب تدفقات تمويلية كبيرة ومرنة».

فرصة إستثمارية ومخاوف محتملة

لا يُقتصر الأمر على مجرّد توفير السيولة، فالصكوك أصبحت أداة جاذبة للمستثمرين أيضاً. «فمع عائدات تراوحت بين 6 % و6.5 % في العام 2025، توفر الصكوك خياراً إستثمارياً مستقراً ومغرياً في بيئة مالية متقلبة. كما أن توسُّع البنوك السعودية في التمويل الخارجي عبر هذه الصكوك يُعزّز من إنفتاح القطاع المالي على الأسواق الدولية، ويخدم هدف تنويع مصادر التمويل وتعميق السوق». وعن المخاوف من وجود أزمة سيولة، يؤكد عمر أن «البنوك لا تواجه أزمة، بل تدير تحدياتها بأسلوب إستباقي»، موضحاً أن «نسبة القروض إلى الودائع تجاوزت 100 %؛ مما يشير

إلى وجود تحديات تمويلية حقيقية، لكن قوة ملاءة البنوك (حيث بلغت كفاية رأس المال الإجمالية أكثر من 19.3 % في نهاية يونيو/ حزيران 2025) تمنحها القدرة على مواجهة هذه الضغوط دون الحاجة إلى تحركات إرتجالية».

ويشرح عمر أن هذا النمو في الإصدارات ينعكس إيجاباً على ربحية المصارف، «على الأقل في المدى القصير، حيث سجّلت البنوك السعودية أرباحاً قوية خلال الربع الأول من العام 2025، ونمت العوائد على الأصول إلى 2.3 %، كما أن تمويل الأنشطة من خلال الصكوك يمنح البنوك مرونة أكبر مقارنة بالسندات التقليدية»، لافتاً إلى أن الإعتماد المتنامي على أدوات الدين يحمل بعض المخاطر إذا إرتفعت نسبتها إلى مستويات قد تؤثر على جودة رأس المال أو تكلفته، «خصوصاً في حال تغيّرت شهية المستثمرين أو ارتفعت أسعار الفائدة العالمية بشكل مفاجئ».

ونوّه عمر بأن النمو السريع في إصدارات الصكوك «يعكس مرونة البنوك السعودية وقدرتها على التكيُّف مع المتغيّرات، ويُمثل دعماً مباشراً لمسيرة التنمية الإقتصادية في المملكة، لكنه في الوقت ذاته يستوجب إدارة حذرة لمخاطر السيولة وجودة رأس المال، خصوصاً في ظل التوسع الطموح وغير المسبوق الذي تقوده السعودية».

توقعات مرتبطة بقرارات «الفيدرالي»

يُجمع المحلّلون على أن هذا النمو المتسارع في الإصدارات إجراء إستباقي من البنوك السعودية تحسباً لقرارات «الفيدرالي الأميركي». وقال المحلل المالي طارق العتيق: «إن هذا النمو في الإصدارات متوقع مع نية «الاحتياطي الفيدرالي» خفض الفائدة خلال اجتماعه المقبل وكذلك اجتماعاته عام 2026، موضحاً أنه «إجراء إحترازي من البنوك لمواجهة السحب المتوقع لجزء من الودائع لديها، حيث سيجري تعويض السيولة المسحوبة عبر هذه الصكوك».

ويشرح العتيق أن محافظ التمويل لدى البنوك السعودية «أعلى من محافظ الودائع لديها؛ إذ يصل حجمها إلى نحو 3.36 تريليون ريال مقابل 2.86 تريليون ريال بالنسبة إلى محافظ الودائع»، وأن «الفارق يغطّى بأدوات دين متنوعة وطويلة الأجل، من بينها الصكوك، تعطي مرونة أكبر في المراكز المالية للبنوك». ويتوقع العتيق أن تزيد البنوك من إصداراتها بالدولار في الربع الأخير من العام لتلبية الطلب المتصاعد من المستثمرين الأجانب، خصوصاً المؤسسات والصناديق الإستثمارية، على الصكوك المقيّمة بالدولار، معتبراً أن هذا التوجُّه يهدف إلى «تغطية إحتياجات البنوك الخارجية، مثل الإعتمادات المصرفية والمستندية، حيث لا تزال الودائع لا توازي الطلب القوي على التمويل. لذلك؛ تلجأ البنوك إلى إصدار أدوات دين طويلة الأجل ومتنوعة، مثل الصكوك، لتلبية هذا الطلب العالي».

ويرى الخبراء أن هذا النمو السريع في إصدارات الصكوك يعكس مرونة البنوك السعودية وقدرتها على التكيُّف مع المتغيّرات الإقتصادية، ويُمثل دعماً مباشراً لمسيرة التنمية الإقتصادية في المملكة. ومع ذلك، تبقى الإدارة الحذرة لمخاطر السيولة وجودة رأس المال ضرورية، خصوصاً في ظل التوسع الطموح الذي تشهده السعودية.

أخبار مصرفية وإقتصادية عربية ودولية

حاكم مصرف سوريا يناقش مع بنوك سعودية مجالات التعاون

ناقش حاكم مصرف سوريا المركزي الدكتور عبد القادر الحصرية خلال إجتماعات ثنائية مع كبار المسؤولين في عدد من البنوك السعودية، مجالات التعاون مع القطاع المصرفي في المملكة، ولا سيما مع محافظ البنك المركزي السعودي (ساما) أيمن بن محمد السياري، على هامش مؤتمر «موني 20/20 الشرق الأوسط»، في الرياض، وذلك في إطار بحث سبل التعاون المشترك في قطاع الخدمات المالية. وناقش الجانبان تعزيز التعاون في مجالات عدة منها: دعم «المركزي السعودي» الفني والتدريبي في الرقابة المصرفية، والتقنية المالية، والمدفوعات، والسياسة النقدية، بالإضافة إلى التعاون في تنظيم عمليات التحويل، وتعزيز التدابير الرقابية على القطاع المالي.

«بنك فيجن» يبدأ مزاولة عملياته المصرفية في السعودية

أعلن البنك المركزي السعودي «ساما»، عدم الممانعة في بدء مزاولة «بنك فيجن» Vision Bank الرقمي عملياته المصرفية في المملكة. وتأتي هذه الخطوة، في إطار أهداف «المركزي السعودي» الرامية إلى دعم إستقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة به، ودعم النمو الإقتصادي والمنافسة في القطاع المصرفي، مع الحفاظ على المعايير العالية للأمان والشفافية، بما يعكس قوة ومتانة وجاذبية القطاع المصرفي بشكل خاص، والإقتصاد السعودي بشكل عام.

«السودان المركزي» يعلن إحتكار شراء وتصدير الذهب في البلاد

أعلن بنك السودان المركزي، حظر شراء وتصدير الذهب من قِبل الشركات أو من إنتاج التعدين الأهلي، وأفاد أن شراء الذهب يقتصر على البنك المركزي أو مَن يُفوّضه، أما تصديره فيقتصر على البنك فقط. وأوضح البنك في منشور أرسله للمصارف المحلية، أن شراء وتصدير الذهب الحر الناتج عن التعدين الأهلي أو الشركات داخل السودان سيتم حصرياً عبر بنك السودان، وفق أسعار البورصة العالمية والسعر السائد محلياً، على أن تُنفذ عمليات الشراء بواسطة شركة مصفاة السودان للذهب.

761.9 مليار دولار صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية

أظهرت بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إرتفاعاً في صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية في العام الماضي بنسبة 6.3 % مقارنة بالعام 2023 ليصل إلى 761.9 مليار دولار. وذكرت البيانات أن إجمالي عرض النقد بمعناه الضيق (م1) في دول مجلس التعاون بلغ نحو 801 مليار دولار في نهاية العام الماضي بإرتفاع نسبته 10 % مقارنة بقيمته في نهاية العام 2023، في حين بلغت قيمة عرض النقد بمعناه الواسع (م2) في نهاية العام 2024 نحو 1.763 مليار دولار بنسبة إرتفاع بلغت 9.3 % مقارنة بقيمته بنهاية العام 2023.

«فيتش»: إصدارات الديون الدولارية لبنوك الخليج تتّجه لمستوى قياسي

تتّجه إصدارات البنوك الخليجية من أدوات الدين الدولارية إلى مستوى قياسي يتجاوز 60 مليار دولار في العام 2025، وسط نمو قوي للإئتمان وتيسير مرتقب للسياسة النقدية، بحسب تقرير حديث من وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني. الوكالة أشارت إلى أن البنوك الخليجية جمعت بالفعل 55 مليار دولار منذ بداية العام 2025، نصفها من الصكوك باستبعاد شهادات الإيداع، مقارنة مع 36 ملياراً للعام الماضي بأكمله، لتمثل بذلك 30 % من إجمالي إصدارات الديون المقومة بالدولار من بنوك الأسواق الناشئة خلال العام. وبإستثناء شهادات الإيداع، توقع التقرير أن تبلغ إصدارات البنوك الخليجية إجمالاً 40 مليار دولار في العام 2025.

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East - 2015,2016,2017,2018,2020,2021,2022 and 2023 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 51 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for many years, and is the first state - owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally- recognized Global Reporting Initiative (GRI) , in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR

19888
www.banquemisr.com

البنك الأهلي الأردني يفوز بجائزة

أفضل ممول للشركات الصغرى والمتوسطة لعام 2025

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

IFC International Finance Corporation
WORLD BANK GROUP

للتفاصيل:

أهلي
البنك الأهلي الأردني
Jordan Ahli Bank

BEST BANK AWARD 2025

GLOBAL FINANCE

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2025

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

الوصول بداية